

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université de M'SILA

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Département : Sciences de économiques



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

العنوان

دراسة تحليلية قياسية لمحددات التضخم

في الجزائر

خلال الفترة 1990/2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

- بن يوسف نوة

- بوشارب هاجر

السنة الجامعية: 2014/2015

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ	مقدمة عامة.....
الفصل الأول : الإطار النظري لظاهرة التضخم	
9	تمهيد.....
10	المبحث الأول: مفهوم التضخم و طرق قياسه.....
10	المطلب الأول: مفهوم التضخم Inflation.....
12	المطلب الثاني: أنواع التضخم.....
17	المطلب الثالث : قياس التضخم
26	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.....
26	المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود.....
29	المطلب الثاني : النظرية الكنزية.....
31	المطلب الثالث : النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

34	المبحث الثالث: أسباب التضخم وأثاره
34	المطلب الأول: أسباب التضخم
42	المطلب الثاني: أثار التضخم.....
48	المطلب الثالث: السياسات المكافحة للتضخم
54	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)	
56	تمهيد.....
57	المبحث الأول: مؤشرات التضخم وكيفية قياسه.....
57	المطلب الأول: تطور نظام الأسعار ومظاهر التضخم في الجزائر.....
52	المطلب الثاني: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI)
66	المطلب الثالث: المؤشرات الدولية.....
73	المبحث الثاني: أسباب التضخم وأثاره في الجزائر.....
73	المطلب الأول: أسباب التضخم.....
77	المطلب الثاني: أثار التضخم.....
83	المطلب الثالث : مكافحة التضخم في الجزائر.....
93	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: محاولة بناء نموذج قياسي للتضخم في الجزائر	
95	تمهيد.....
96	المبحث الأول : مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي.....
96	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي.....
98	المطلب الثاني : مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي.....
106	المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي العام
110	المطلب الرابع:معايير اختبار النموذج الأفضل.....
111	المطلب الخامس: تشخيص النموذج.....
116	المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج التضخم (1990-2012).....
116	المطلب الأول: تحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة.
116	المطلب الثاني: الصياغة الرياضية للنماذج المقترحة.....
118	المطلب الثالث: تقدير النماذج وتقييم النتائج.....
126	المطلب الرابع:تشخيص النموذج الاقتصادي.....
132	المطلب الخامس:التفسير الاقتصادي والتقييم الإحصائي للنموذج المختار.....
134	خلاصة الفصل.....
136	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع

فهرس المحتويات

	قائمة الملاحق
	الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان	رقم
61	معدلات التضخم في الفترة (1970-1994)	(1-2)
65	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في الفترة (1990-2004)	(2-2)
68	الرقم القياسي الضمني (PGDP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	(3-2)
86	تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2000-2009)	(4-2)
118	تقييم النتائج للنماذج المقترحة	(5-3)
119	نتائج تقدير النموذج الخامس (1990-2012)	(6-3)
125	نتائج اختبار t ستيودنت	(7-3)
126	اختبار أفضل نموذج	(8-3)
131	نتائج اختبار Breusch Pagan Godfrey	(9-3)
131	نتائج اختبار ARCH(LM).	(10-3)
132	نتائج اختبار white	(11-3)

الصفحة	العنوان	الشكل
36	التضخم بالطلب	(1-1)
37	التضخم بالتكلفة	(2-1)
47	التضخم يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج وارتفاع معدل الفائدة	(3-1)
82	منحنى فيليبس	(4-2)
91	السياسة المالية الانكماشية	(5-2)
97	منهجية القياس الاقتصادي	(6-3)
105	مناطق القبول و الرفض لاختبار دارين-واطسون	(7-3)
115	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	(8-3)
115	دالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي	(9-3)
120	منحنى تطور معدلات التضخم	(10-3)
121	منحنى تطور سعر الفائدة	(11-3)
122	منحنى تطور سعر الصرف	(12-3)
123	منحنى تطور المعروض النقدي	(13-3)
124	منحنى تطور معدلات البطالة	(14-3)
127	مقارنة القيم المقدرة مع الفعلية	(15-3)
127	استقرارية سلسلة البواقي	(16-3)
128	إستقرارية سلسلة مربعات البواقي	(17-3)
130	اختبار فرضية التوزيع الطبيعي	(18-3)

مقدمة :

أصبحت ظاهرة التضخم تمثل مشكلة رئيسية للبلدان المختلفة، سواء كانت متقدمة أو نامية، رأسمالية أو اشتراكية، وقد وجد من الضروري التعرض لهذه الظاهرة الدقيقة بالدراسة والتحليل وكان لابد من دراسة تحليلية وتجريبية في نفس الوقت، تدرس النظرية العامة للتضخم في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والنامية، كما تشير إلى طبيعة الظاهرة وأنواعها وكيفية علاجها في الاقتصاديات الاشتراكية.

وقد ركزت الدراسة بصفة خاصة على الاقتصاديات الجزائرية، لذا فإن الجزائر تسعى جاهدة كغيرها من الدول إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتحسين سياستها الاقتصادية محاولة منها الالتحاق بركب الدول المتقدمة فحاولت النهوض باقتصادها منتهجة في بداية الأمر سياسة الاقتصاد المخطط ضمن الإطار العام للتوجيهات التي تتبناها القيادات السياسية آنذاك، حيث تم تحديد استراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، نظرا للآثار التي خلفها الاستعمار وبمرور السنوات أثبتت هذه السياسات فشلها ب بروز اختلالات كبيرة في الاقتصاد الوطني، هذه الأخيرة تركت آثار سلبية على مختلف المستويات الاقتصادية أرجعها الاقتصاديون لعدة أسباب منها: عدم تلاؤم البرامج التنموية مع الواقع المعاش آنذاك الفوضى في التسيير، انعدام الرقابة على برامج الإنعاش والتمويل، الاعتماد على استثمارات كبيرة ذات تكاليف باهظة دون إتمامها في أغلب الأحيان، الاعتماد الكبير على المحروقات وما عرفته السوق البترولية من كساد وتشكلت هذه الاختلالات في عدة صور من أهمها اختلال ميزان المدفوعات، التضخم الحاد، البطالة المتزايدة، تراكم الديون الخارجية وتفاقم الوضع الاجتماعي المتردي..... الخ، وهذا ما أدى بالجزائر في الآونة الأخيرة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق، كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم رغم الظروف الأمنية الاستثنائية التي عاشتها حينها البلاد أين

توجهت اهتمامات الدولة إلى تحرير الاقتصاد الوطني وفتح الباب أمام القطاع الخاص استقلالية المؤسسات، إنشاء صناديق المؤسسات.

من خلال ما سبق نجد أن من بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم مما تسببه هذه الأخيرة من آثار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية التي تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، كونه مشكلة عويصة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول النامية والمتخلفة على حد سواء، ولاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، المتمثلة في ارتفاع الأسعار التي شهدتها الأسواق الوطنية، خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي، ولاشك أن المعرفة المستقبلية لمستوى التضخم تساعد كثيرا على تقادي بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه، لذلك فإن الدراسات في هذا الإطار أصبحت تشغل باستمرار حيزا خاصا، وتفرض نفسها كفرع علمي مستقل، نظرا للدور الذي تلعبه القيم المتوقعة للتضخم، على غرار غيره من لظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في رسم وتوجيه السياسات والبرامج المثالية.

ونجد في مقدمة هذه الدراسات التحليل الاقتصادي الكمي الذي يزودنا بالطرق والأدوات الإحصائية والرياضية التي تساعدنا على النمذجة القياسية لمختلف الظواهر الاقتصادية على شكل معادلات انحدار.

إشكالية الدراسة :

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية تولى أهمية بالغة للتضخم، حيث باشرت في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمالية، وتكييف سياساتها بكل كفاءة وإيجابية مع التحولات العالمية لمكافحة هذه الظاهرة.

ومن هنا فإن إشكالية الدراسة سوف تتمحور حول أهم العوامل المحددة للتضخم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة:

- ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للتضخم في الجزائر؟
- ومن هذا المنطلق وفي ضوء ما تقدم نحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:
- هل كل زيادة في الأسعار تعتبر دليلا على الحالة التضخمية؟
- ما هي العوامل التي تساعد على ظهوره؟
- هل التضخم الذي يظهر في الدول المتخلفة له طبيعة خاصة؟
- ما مظاهر التضخم في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- ليس كل زيادة في الأسعار تضخم، بل التضخم هو الأسعار المتزايدة معناه أنه التضخم يتمثل بالارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار ولفترة زمنية معينة.
- العرض النقدي الزائد
- زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار أو زيادة الميل الحدي للاستهلاك
- زيادة الطلب الكلي مقابل قصور العرض الكلي، يكون ناشئ من جانب التكاليف معناه أن الزيادة في الأجور سيترتب عليها من جانب المنتجين زيادة تكاليف الإنتاج مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة أسعار منتجاتهم وهكذا تستمر الزيادات في أسعار المنتجات والأجور مسببة ما يعرف بظاهرة التضخم، وهناك عدة اعتبارات أخرى تتعلق بالهيكل الاقتصادي نقص العرض الكلي عن الطلب الكلي الثابت.

- يظهر التضخم في الدول المتخلفة كتضخم مستورد.
- من بين مظاهر التضخم في الجزائر نجد وسائل الدفع، عجز ميزانية الدولة ارتفاع أسعار الإنتاج، لكن ما هو شائع هو الارتفاع المستمر في أسعار الاستهلاك.

أسباب اختيار الموضوع:

- يعود اختيار الموضوع لعدة اعتبارات منها:
- قلة استخدام الطرق القياسية الإحصائية الحديثة في تفسير الظواهر الاقتصادية.
- التركيز على أهم المتغيرات الاقتصادية للتضخم في الجزائر.
- محاولة التعرف على أهم المتغيرات المكونة لظاهرة التضخم.
- وهناك سبب ذاتي يتمثل في محاولة الجمع بين النظري والتطبيقي للموضوع وهذا ما يتناسب مع اختصاص الاقتصاد الكمي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهميته في:

- إن اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى أهمية التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي مما يجعل من إمكانية التحكم في ظاهرة التضخم أمرا يسيرا.
- الجمع بين أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للتضخم بالدراسة والتحليل.
- الدول العربية من أكثر الدول تعرضا لظاهرة التضخم لذلك من الضروري دراسة وتحليل أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للتضخم.

حدود الدراسة:

- من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد إطارين زمني ومكاني، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين (1990-2012)، نظر الانفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية.
- أما الإطار المكاني، فإن البحث يخص واقع اقتصاد الجزائر بالتركيز على التضخم.

منهج الدراسة:

- في محاولة منا للإجابة على الإشكالية وكذلك اختبار الفرضيات تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة الدراسة:
- المنهج التاريخي من خلال تتبع تطور النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم.
 - المنهج الوصفي من خلال وصف المتغيرات التي لها علاقة بموضوع التضخم و تحليل تطوره في الاقتصاد الجزائري خلال فترة البحث.
 - كما تم استخدام الأساليب القياسية والطرق الإحصائية والرياضية لتحديد دور المتغيرات في التأثير على التضخم، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وبالاعتماد على برنامج Eviews.

الدراسات السابقة:

- هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع التضخم نذكر منهم:
- إدير عبد الحفيظ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان النمذجة وتحليل القياسي الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار (السيرورة التضخمية في الجزائر)، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية فرع لاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 1998.

- زاوش الهاشمي وآخرون، التضخم، مذكرة شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، 1991.
- هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- عنصل أمال، دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
- عباسي نصيرة، تأثير التضخم في التحليل للمؤسسة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.
- ايت طالب عبد المجيد، محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي للتضخم في الجزائر (1996-1997)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- كشيبي حسين، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف ثم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة عامة وتتبعها خاتمة عامة.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لظاهرة التضخم أستهل بمفاهيم عامة حول التضخم وتم التناول فيه تعريفه وأنواعه وطرق قياسه، وكذلك مختلف النظريات المفسرة لحركته، وختم الفصل الأول بالسياسات المكافحة للتضخم.

أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى واقع وتطور التضخم في الجزائر قبل الإصلاح الاقتصادي وبعده، وختم هذا الفصل بتسليط الضوء على تطور هذا الأخير خلال فترة الدراسة.

أما في الفصل الثالث والأخير فحاولنا القيام بدراسة قياسية لمعالجة علاقة التضخم ببعض المحددات، واقتراح نماذج قياسية لتفسيره وذلك باستعمال الطرق والأساليب القياسية.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا والتي تقف عادة أمام الباحث القياسي نذكر:

- مشكل عدم تجانس الإحصائيات وتضاربها من مصدر إلى آخر، و التي واجهناها مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر لأجل إتمام السلسلة الزمنية محل الدراسة.
- ومن بين المشاكل التي واجهتنا أيضا عدم الإلمام الكافي ببرنامج Eviews.

الفصل الأول

الإطار النظري لظاهرة التضخم

تمهيد :

التضخم ظاهرة اقتصادية منتشرة في كل مكان، كما أنها مستمرة حيث لم يعد لها صفة عارضة تفرزها طبيعة العلاقات الاقتصادية القائمة وتستند استقراريتها من ديمومة اختلال التوازن البنوي بين العوامل التي تحكم سير النشاط الاقتصادي.

حيث يعتبر التضخم من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعبت في جسد الاقتصاد القومي وتحدث فيها اختلالات سيئة، وقد انتشرت هذه المشكلة في عدد كبير من دول العالم واشتدت الموجات التضخمية، خاصة في التسعينات من القرن الماضي بغية الوصول إلى حلول لإيقاف هذا الخطر الزاحف والحد من أثاره، وقد سيطرت مشكلة التضخم على اهتمام المفكرين الاقتصاديين باختلاف تياراتهم الفكرية فعكفوا على دراسة أسباب هذه الأزمات التضخمية من أجل الوصول إلى حلول مناسبة لعلاج هذا الارتفاع المستمر في الأسعار وما يترتب من أثار ضارة بالاقتصاد القومي.

المبحث الأول: مفهوم التضخم و طرق قياسه

لدراسة ظاهرة التضخم يتوجب علينا التعريف بهاو إعطاء مفهوم لهذه الظاهرة وكذلك التعرف على أنواع التضخم وطرق تقديره و هذا ما سنتناوله في المطلب التالي.

المطلب الأول: مفهوم التضخم Inflation

أولاً: تعريف التضخم

إن الفهم الشائع للتضخم مرتبط بالزيادة في الأسعار، إلا أن هذا الفهم غير دقيق تماماً، فليس كل زيادة في الأسعار تضخم، بل التضخم هو الأسعار المتزايدة، وهذا يعني أن التضخم يتمثل بالارتفاع المستمر أو المتواصل في المستوى العام للأسعار و لفترة زمنية معينة.

فمثلاً قد تزيد أسعار بعض أنواع المحاصيل الزراعية بسبب رداءة الموسم الزراعي مما يترتب عليه زيادة أسعار هذه المحاصيل في تلك الفترة، إلا أنه يمكن أن تزول هذه الزيادة الطارئة في الأسعار بزوال أسباب حدوثها و تعود الأسعار مجدداً إلى وضعها الطبيعي أو إلى المستوى القريب من وضعها الطبيعي، وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار تلك الزيادة الطارئة في الأسعار بمثابة حالة تضخمية، فالتضخم يسود معظم القطاعات الاقتصادية و على اختلافها، مما ينعكس بصورة زيادة مستمرة و متواصلة في الأسعار عموماً، بناء على ذلك يمكن أن نعرف التضخم بأنه "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار عبر فترة زمنية معينة".

ويمكن لتعريفنا هذا أن يشمل عددا كبيرا من التعريفات الأخرى الخاصة بالتضخم فهناك من يعد التضخم بأنه "مطاردة كمية كبيرة من النقود لكمية أقل من السلع والخدمات". أو أنه "زيادة واضحة في كمية العملة المتداولة في المجتمع".

وهذان التعريفان يرتبطان بتفسير التضخم على أساس نقدي، وبالمقابل هناك من يفسر التضخم على أساس عيني أو سلعي فيعتبره "زيادة في الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات وعلى الدخل الحقيقي". وفي كل الأحوال سواء كان الجانب النقدي سببا أو نتيجة للتضخم، فإنه يرتبط ارتباطا وثيقا بظهور التضخم¹.

كما يعرف بأنه "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في كمية السلع والخدمات، أو هو الاتجاه المستمر و المؤكد للمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع سواء بسبب الزيادة في كمية النقود أو الاختلال في التوازن بين التيار النقدي والتيار الحقيقي"².

و من خلال كل ما سبق يمكن تعريف التضخم بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار الذي يقيسه الرقم القياسي لنفقة المعيشة أو الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي و الحقيقة أنه ليس كل زيادة في الأسعار تضخم كما قد يوجد تضخم دون أن ترتفع الأسعار"³.

¹ ناظم محمد نوري أشمري، محمد موسى الشروق، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص 361-362.

² عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص207.

³ عبد المعبود ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1987، ص302.

ومن بين الدلالات الاقتصادية التي تبين أن الاقتصاد في حالة تضخمية ما يلي:

- الارتفاع العام و المتواصل في مستوى الأسعار أي انخفاض القدرة الشرائية للعملة.
- ارتفاع أسعار الذهب بسبب ضعف الثقة في العملة باعتبار أن الذهب أفضل مستودع للقيمة.
- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسبب زيادة الطلب عليها.
- ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية نتيجة زيادة الطلب عليها لأن الاحتفاظ بالنقود يفقد من قيمتها¹.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

لتحديد أنواع التضخم هناك عدة معايير يستند عليها الاقتصاديون في تحديد أنواع التضخم.

أولاً: تحكم الدولة في جهاز الأثمان

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان، و مراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية:

¹ عبد اللاوي مفيد، محاضرات الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية (التضخم و السياسات النقدية)، مطبعة مزوار، الوادي،

1-التضخم الطليق " المكشوف" الظاهر :

يمثل هذا النوع من التضخم ذروة التزايد في الأسعار، بحيث تكون الزيادات في الأسعار مستمرة بصورة هائلة تؤدي في نهاية الأمر إلى انهيار النظام النقدي بكامله بعد أن يفقد الجميع الثقة في العملة الوطنية بسبب التدهور في قيمتها أو قوتها الشرائية، لهذا فإن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بأي سلعة أخرى أو أي أصل آخر غير النقود، واستمرار تواصل الزيادة في الأسعار و ما يقابله من استمرار انخفاض العملة الوطنية، و التخلي المستمر عن الاحتفاظ بها كقوة شرائية، تفقد العملة الوطنية أهم وظيفة من وظائفها كمستودع أو مخزن للقيمة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السيولة النقدية إلى أدنى مستوياته مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة و التي تأخذ أسعارها باستمرار في التزايد.

لذلك فإن هذا النوع من التضخم يمثل أخطر أنواع التضخم باعتباره يهدد الكيان الاقتصادي و النقدي للدولة.

و من أهم التجارب العالمية التي توضح هذا النوع من التضخم تجربة ألمانيا في أواخر الحرب العالمية إذ أصبح المارك الألماني مجرد وسيط للمبادلات وفقد وظيفته كمخزن للقيمة¹.

2-التضخم المكبوت " المقيد" :

و يتحقق بشكل ارتفاعات غير مرئية في الأسعار، بحيث لا تظهر الارتفاعات في الأسعار هذه في السوق، وهذا النوع من التضخم يمكن أن يحصل في ظل السياسات و الإجراءات التي تمنع ظهوره و تحققه العلني بشكل ارتفاع في الأسعار وأن التضخم المكبوت

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص56.

هذا قد يحصل بشكل تعاملات خفية من خلال ما يطلق عليه بالسوق السوداء التي تعمل في الخفاء ولا تظهر تعاملاتها في العلن، وبالتالي فإن هذا النوع من التضخم هو موجود ولكنه لا يظهر نتيجة الإجراءات والسياسات التي تمنع ظهوره¹.

3-التضخم الخفي(الكامن):

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذ للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالة إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا أو خفيا لا يسمح بالظهور في شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية.

ثانيا: حسب تعدد القطاعات الاقتصادية و حدة التضخم

1- حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

يقسم الاقتصادي كينز أنواع التضخم إلى :

1-1 التضخم السلعي :وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية

حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2-1 التضخم الرأسمالي : هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار

حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها².

¹ فليح حسن خلف، النقود و البنوك، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006، ص172.

² غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص ص59-63.

2- حسب حدة الضغط التضخمي:

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته و درجة قوته إلى:

1-2 التضخم الجامح Hype-inflation : هو أشد أنواع التضخم أثارا و ضررا على الاقتصاد الوطني حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون توقف ويسرعة قد تصل إلى (50%) سنويا أو أكثر، فتفقد النقود قوتها الشرائية و قيمتها كوسيط للتبادل و مخزن للقيمة مما يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها وما يصحب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

2-2 التضخم الزاحف : هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا، فالزيادة في الأسعار تكون دائمة ومنتالية كما لا تؤدي إلى عمليات تراكمية أو عنيفة في المدى القصير، أي أنها لا تتطور بشكل رأسي، ولكن تأخذ الشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى الطويل¹.

ثالثا: حسب المصدر

ويقصد به إن كان التضخم ناتجا عن عوامل داخلية أو أنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية أي مستورد.

1-التضخم المحلي: وهو مرتبط بالعوامل الداخلية، إذ أن الاختلال في الهيكل الاقتصادي قد تتبعها تغيرات على مستوى الأسعار بالارتفاع مما يبرز تلك الظاهرة.

¹ عبد اللاوي مفيد، مرجع سابق، ص95.

2- التضخم المستورد **Imported inflation** : يكون ناتجا عن العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين مختلف أقطار العالم، ينتقل هذا النوع من التضخم من دولة إلى أخرى عبر قناة التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال (اقتصاد مفتوح)¹.
وهناك أشكال أخرى على خلاف المعايير السابقة نذكر منها:

- **تضخم الطلب أو التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demand pull Inflation** : من خلال قانون العرض و الطلب فإن الزيادة المفرطة للطلب دون أن ترافقه الزيادة في العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و سبب الزيادة في الطلب تعود إلى الكتلة النقدية الزائدة الناتجة عن تمويل عجز الميزانية بطبع النقود، بحيث لا يتوفر وقت للمؤسسات لمواجهة الطلب الزائد.

- **التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف Cost push inflation** : يحدث التضخم عند ارتفاع تكاليف الإنتاج و ذلك بسبب ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج خاصة المستوردة التي ينجم عنها ما يسمى بالتضخم المستورد، وكذلك الأجور، وباعتبار أن السعر يمثل كلفة وهامش، فإن المنتجين يرفعون مستوى أسعارهم، وينتج عن ذلك المطالبة برفع الأجور وكذلك تتشكل حلقة غير منتهية بين رفع الأجور وارتفاع الأسعار².

¹ شقبق عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص9.

² عبد اللاوي مفيد، مرجع سابق، ص ص95-9.

المطلب الثالث : قياس التضخم

من الضروري التطرق إلى كيفية قياس التضخم وذلك بالتطرق إلى :

أولا : الأرقام القياسية للأسعار

نستخدم الأرقام القياسية في أغراض متعددة منها قياس المستوى العام للأسعار وذلك باختيار سنة معينة في سنة الأساس وسنة المقارنة لمعرفة التغيرات فيها بالنسبة لسنة الأساس، ويعرف الرقم القياسي لمتغير ما في فترة زمنية معينة بأنه t_1 نسبة القيمة المطلقة لهذا المتغير في الفترة t_1 على قيمة نفس المتغير في سنة أساس t_0 مضروبة في مئة، أما الأرقام القياسية للأسعار فهي عبارة عن مؤشرات إحصائية تستعمل لقياس تطور سعر مادة أو عدة مواد بين فترتين زمنييتين مختلفتين حيث تعتبر الأرقام القياسية للأسعار من بين المؤشرات الهامة لسيرورة الاقتصاديات المتطورة و نكتب العلاقة الإحصائية للرقم القياسي البسيط للأسعار بشكل¹:

$$IP_{t_1/t_0} = \frac{P_1}{P_0} * 100$$

حيث أن:

IP_{t_1/t_0} : الرقم القياسي الفردي.

P_1 : مفردة الظاهرة في الفترة السابقة أو فترة الأساس.

¹ بن يخلف كمال، السياسات النقدية و المالية و مشكلة التضخم، حالة الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص33.

P_0 : مفردة الظاهرة في الفترة الجارية أو فترة المقارنة¹.

كما أنه هناك أنواع كثيرة للأرقام القياسية أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، و الرقم القياسي عند أسعار الإنتاج و الرقم القياسي الضمني، و قد دلت التجارب أن هذه الأرقام القياسية و بصفة خاصة في الفترات التضخمية غالبا ما تتحرك مع بعضها جنبا إلى جنب².

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI :

إن الرقم القياسي للاستهلاك يعكس أسعار البضائع و الخدمات المشتراة من قبل المستهلكين و بالتحديد فإن الرقم القياسي يقيس التغير المئوي في تكلفة مجموعة من البضائع و الخدمات لفترة زمنية معينة مقارنة مع فترة زمنية أخرى³.

نسير أن **CPI** يقاس باستعمال مؤشر لاسبير **LASPERSES** الذي يعطى وفق العلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum_{t=1}^n p_t^i q_0^i}{\sum_{i=1}^n p_0^i q_0^i} * 100 \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

p_t^i : سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال السنة الحالية .

p_0^i : سعر السلعة i عند الاستهلاك خلال السنة الأساس 0.

q_0^i : كمية السلعة i المستهلكة خلال السنة الأساس 0.

¹ عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 67.

² بن يخلف كمال، مرجع سابق، ص 33.

³ شقيب عيسى، مرجع سابق، ص 61.

من العلاقة (1) يمكن أن نستنتج أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يفترض أن المستهلكين يستمرون في استهلاك نفس السلع التي يستهلكونها في سنة الأساس و أن أذواقهم لا تتغير، كما أنه يهدف إلى قياس متوسط الأسعار المدفوعة من طرف عينة من السكان مقابل الحصول على نفس السلة من السلع و الخدمات الثابتة من حيث الكمية و النوعية.

عمليا يتم تحديد الاتجاه العام للأسعار بواسطة تحديد تغير أسعار سلة من السلع و الخدمات التي هي عبارة عن عينة ممثلة لكافة السلع و الخدمات في الاقتصاد، هذه السلة من السلع و الخدمات مقسمة في مجموعات متباينة مثل التغذية، الألبسة، النقل و المواصلات، الصحة و الترفيه...الخ¹.

2- الرقم القياسي عند أسعار الإنتاج PPI :

وهو المؤشر الذي يقارن تكلفة الإنتاج السنة الحالية و سنة الأساس لسلة من السلع الثابتة من حيث الكمية و النوعية، كما يمكن تعريفه بأنه النسبة بين الكتلة النقدية المدفوعة في السنة الحالية و الكتلة النقدية المدفوعة في سنة الأساس لاقتناء نفس كمية السنة الحالية. الذي يعطى وفق العلاقة التالية:

$$PPI = \frac{\sum_{t=1}^n p_t^i q_0^i}{\sum_{i=1}^n p_0^i q_0^i} * 100 \dots\dots\dots (2)$$

¹ بن يخلف كمال، مرجع سابق، ص 37.

وهو ما يعرف بمؤشر لاسبير (Iasperses) للأسعار .

حيث أن:

p_t^i : سعر تكلفة الإنتاج للسلعة i خلال السنة الحالية .

p_0^i : سعر تكلفة الإنتاج للسلعة i خلال السنة الأساس 0.

q_0^i : كمية السلعة i المنتجة خلال السنة الأساس 0.

3- الرقم القياسي الضمني GDP Delfator :

يصمم محاسبو الدخل الوطني أرقاماً قياسية لأسعار العناصر المكونة للناتج الوطني الإجمالي (الاستثمار، الإنفاق الحكومي)¹، ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مئة، وبالتالي يمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي:

$$GDP = \frac{NGDP}{RGDP} * 100 \dots \dots \dots (3)$$

وهو ما يعرف بمؤشر باش PAASHE .

حيث أن:

NGDP : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية.

RGDP : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

¹ شقبقب عيسى، مرجع سابق، ص60.

يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، كما يضم جميع أنواع الأسعار بالجملة و التجزئة على حد سواء و يعبر عنه بالمكمش DEFLATEUR .

$$GDP_{Déf} = \frac{\sum_{i=1}^n p_t^i q_t^i}{\sum_{i=1}^n p_0^i q_t^i} \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن:

p_t^i : سعر السلعة i خلال السنة t.

q_t^i : كمية السلعة i المنتجة خلال السنة t.

ويختلف مؤشر CPI عن مؤشر $GDP_{Déf}$ في ثلاث طرق رئيسية وهي:

- يقيس مؤشر $GDP_{Déf}$ أسعار مجموعة واسعة من السلع تفوق تلك المقاسة بواسطة مؤشر CPI .
- يقيس مؤشر CPI تكلفة مجموعة من السلع المعطاة وهي نفسها من سنة لأخرى معتمدة على ما أنتج في الاقتصاد كل سنة.
- يحتوي مؤشر CPI على أسعار السلع المستوردة بينما يحتوي $GDP_{Déf}$ فقط على أسعار السلع المنتجة داخل البلاد.

بعد أن تعرفنا على أهم الأرقام القياسية المستخدمة، نختار أفضل الأرقام القياسية التي يمكن استخدامها في قياس المستوى العام للأسعار، وبالرغم من مزايا صيغة لاسبير من الناحية العملية في اعتمادها على استخدام أوزان ثابتة، إلا أنه يعاب في استخدام هذا

المؤشر كونه يمكن أن يقدم صورة غير حقيقية و نتائج غير دقيقة و هذا لعدة أسباب و اعتبارات من بينها :

- سوء اختيار سنة الأساس حيث يشترط أن تكون هذه السنة عادية أو حيادية عن كل التطورات و التغيرات المفاجئة و العشوائية، كمتغير مفاجئ للأسعار ناتج عن الندرة أو فائض في الإنتاج.
- إقلاع المستهلكين على استهلاك بعض السلع التي كانوا يستهلكونها في سنة الأساس.
- اختفاء بعض المواد من السوق و أعطائها التطور التقني شكلا آخر كبديل لها في السوق.
- عدم إحداث تغييرات على مكونات سلة السلع و الخدمات في الجزائر وذلك أكثر من عقد ونصف، أما بالنسبة للرقم القياسي الضمني (صيغة باش) فيعد أكثر منطقية من سابقه لاعتماده على كميات سنة المقارنة بالمقابل يعاب عليه أنه يكلف أكثر من الناحية العلمية لأننا نضطر لإيجاد الكمية q_n لكل سنة مقارنة بحسب لها الرقم القياسي وهذا الأمر مكلف و يستغرق وقت طويل لإيجاد كميات الترجيح يبقى في الأخير أن الهدف النهائي لهذين المؤشرين هو إعطاء فكرة واضحة عن الاتجاه العام للأسعار.

إلا أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو الأفضل من الناحية التطبيقية نظرا لسهولة استغرق وقت قصير لحسابه، وتكلفته قليلة لأن هذا الرقم يستعمل أوزان سنة الأساس.

و بالتالي إذا عرفنا المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تدخل في سلة السلع) يمكن مباشرة حسابه، إذ من لأجدر أن نستعمل الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للتعبير عن التضخم كمياً ولقياس معدل التضخم سنستخدم الصيغة التالية:

$$\pi_n = \frac{CPI_n - CPI_{n-1}}{CPI_{n-1}} * 100 \dots \dots \dots (5)$$

حيث أن:

CPI_n : الرقم القياسي للأسعار الحالية.

CPI_{n-1} : الرقم القياسي لأسعار السنة الماضية.

π_n : معدل التضخم خلال السنة n.

ثانياً: الفجوة التضخمية

يعتبر لفظ الفجوة التضخمية من المصطلحات التي ابتدعها كينز وكان الهدف الرئيسي من استخدامها هو قياس الضغط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبر كينز الفجوات التضخمية بمثابة القوة الدافعة للتضخم تنشأ في الاقتصاد خلال فترة معينة من الزمن إذ أحدث إفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات أو إفراط في عرض النقود.

وعلى العموم يمكن الاعتماد على عدة معايير لقياس الفجوة التضخمية نختار منها معيارين:

1- معيار فائض المعروض النقدي :

الفجوة التضخمية وفقاً لمعيار فائض المعروض عبارة عن الفرق بين الزيادة في العرض النقدي وبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد أن يحتفظوا به من دخل حقيقي في

شكل نقود (عند أسعار ثابتة) وذلك خلال فترة زمنية معينة ويتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:

$$M' = \lambda Y_t - M_t \dots\dots\dots(6)$$

حيث أن:

M' : حجم الإفراط النقدي.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الخام الحقيقي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في سنة t .

Y_t : حجم الناتج الخام الحقيقي في سنة t .

2- معيار فائض الطلب :

ينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي وتحديد المستوى العام للأسعار.

ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات تنتج عنها زيادة في حجم الطلب الفعلي، مما يولد حالة تضخم حقيقي.

يتم قياس فائض الطلب انطلاقاً من المعادلة التالية :

$$D = (C_p + C_g + I + D_s) - y \dots\dots\dots(7)$$

حيث أن:

D : فائض الطلب الخام.

Cp : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية.

Ds : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة.

ومن هنا فإذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج الخام بالأسعار الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض الطلب الخام الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات¹.

¹ بن يخلف كمال، مرجع سابق، ص ص 44-41.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف النظريات المفسرة لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، وسنعرض فيما يلي أهم هذه النظريات:

المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود

لقد كانت النظرية الكمية للنقود محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية المختلفة، وهي تقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، بمعنى آخر أنه كلما أُلقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع، (على شرط بقاء الأشياء الأخرى في حالة تعادل)، إن التفسيرات التي أحاطت بظاهرة التضخم على حسب هذا المفهوم الكمي النقدي قد سادت وتنوعت في كثير من المؤلفات والمراجع الاقتصادية لكثير من الاقتصاديين.

وأهم الفروض التي قامت عليها النظرية نذكر :

- كمية النقود هي العامل المهم والفعال في التأثير على حركات للأسعار وبمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار راجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية وبنفس النسبة.
- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، أي أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة، وبنفس النسبة وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار.

- تتناسب كمية النقدية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها، فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.
- تتناسب كمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب على السلع، وعكسيا مع العرض بمعنى أنه إذا ازدادت كمية النقود المتداولة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض لها.
- تفترض النظرية الكمية النقدية حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.
- تفترض هذه النظرية أن هناك عوامل ثلاث رئيسية تؤثر في الأسعار هي: كمية النقود، سرعة التداول، كمية المبادلات¹.

وحسب Fisher يمكن صياغة المعادلة الكمية للنقود على النحو التالي :

$$M*V=P*T.....(1)$$

حيث أن:

M، P، V، T هي على التوالي كمية النقود، سرعة تداول النقود، مستوى الأسعار وحجم المعاملات.

يشير الطرف الأيمن للمعادلة أعلاه إلى المعاملات خلال فترة معينة، ولتكن سنة أي أن (T) هي عدد المرات تبادل بها السلع والخدمات مقابل النقود.

¹ بن حمود سكيينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص 164-165.

أما الطرف الأيسر لمعادلة فيشر إلى النقود المستعملة في المعاملات، وتقيس (V) عدد المرات (بوحدة الزمن) التي تستعمل فيها الوحدة النقدية (الدينار مثلا) في المعاملة، تعتبر المعادلة رقم (1) معادلة تعريفية وتبين بأنه إذا تغيرت إحدى المتغيرات، فإن متغيرا أو أكثر يجب أن يتغير للمحافظة على المساواة.

فإذا ارتفعت كمية النقود مع بقاء سرعة تداول النقود ثابتة، فإما أن يرتفع مستوى الأسعار أو حجم المبادلات¹، وتطورت هذه الصياغة على يد ألفرد مارشال وأعضاء مدرسة كمبريدج وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة لإحلال فكرة الطلب على النقود (K) مكان سرعة دوران النقود (V)، واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي (Y) بدلا من حجم المعاملات.

وعليه تصبح الصياغة كالتالي :

$$M * K = P * Y$$

حيث أن:

M : متوسط كمية النقود خلال فترة زمنية معينة.

K : الطلب على النقود بحيث $K = \left(\frac{1}{V}\right)$.

P : المستوى العام للأسعار.

Y : الدخل القومي الحقيقي.

¹ صالح تومي، مبادئ التحليل للاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة، ص 139-140.

وجوهر هذه النظرية أن الظاهرة التضخمية هي عبارة عن اختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي، غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي صورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة بزيادة كمية النقود فيها، ذلك أن أزمة الكساد (1929-1933) أثبتت عدم صحة هذا التحليل للتضخم، إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضا أكثر للأسعار، وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة للتبادل، ورغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر كبير من افتراضاتها وخاصة في البلدان النامية حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني¹.

المطلب الثاني : النظرية الكنزوية

بدأ كينز تحليله بالهجوم الشديد على المدرسة الكلاسيكية حيث استند في تحليله للتضخم على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من جهة، وبين الطلب الكلي الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي من جهة أخرى، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم، كما وفي صدد كلامه عن أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي على الأسعار.

¹ عبد اللاوي مفيد، مرجع سابق، ص ص 89-90.

وهنا يفترض كينز حالتين في الاقتصاد¹:

الحالة الأولى: في هذه الحالة لا يكون الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل الكامل، بمعنى أن هناك جزء من المواد الإنتاجية المتاحة غير مستغل، وفي هذه الحالة فإن زيادة الطلب أو زيادة الإنفاق أو أي إصدار نقدي جديد قد لا يؤدي إلى حالة تضخم، لأن الاقتصاد بإمكانه مواجهة الزيادة في الطلب بزيادة الإنتاج أي العرض باستغلال تلك المواد المعطلة، وهذا ما يعرف بالتشغيل الناقص لموارد الإنتاج الذي يعبر عن مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة لتغيرات الطلب.

الحالة الثانية: أما في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل الكامل لكل الموارد المتاحة أي زيادة في الطلب الكلي سيكون الجهاز الإنتاجي عاجزا على مواجهتها بزيادة حجم العرض الكلي و الطلب الكلي للاستفادة من كل الموارد المتاحة و الطاقات المعطلة. وعندئذ سيختل التوازن بين الطلب والعرض الكليين، مما يخلق مشكاة في كيفية القضاء على الزيادة في الطلب النقدي بما لا يدع سبيلا لحل المشكاة إلا برفع الأسعار من أجل تحقيق التوازن بين العرض و الطلب.

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994،

المطلب الثالث : النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

انقسم الاقتصاديون في الدراسات الحديثة إلى فريقين هما:

- التيار النقدي .
- التيار الكينزي.

أولاً- التيار النقدي:

يسمى أصحاب هذه النظرية بالنقديين (أصحاب النظرية النقدية)، بحيث أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات فريدمان في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينات، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المستمر للأسعار تزايد معدلات البطالة، و هو ما يتناقض مع منحنى فيليبس.

وكذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تتصح بها النظرية الكمية، وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية.

وتقوم نظرية فريدمان على فرضيتين:

- المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود و بين الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود.
- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

ونخلص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹.

ثانياً- التيار الكنزي :

1-الكنز يون المحدثون: من أهم رواد هذه المدرسة **Franco Modigliani** من جامعة MIT . **JAMES Tobin** من جامعة **yale** ، حيث يرى أصحاب هذه المدرسة أن النظام الاقتصادي يتجه نحو عدم الاستقرار و من ثم فإن التدخل الحكومي كثيراً ما يكون ضروريا و يلقبون بالناشطين أو الماليين حيث يرون أنه ليست هناك علاقة وطيدة بين النمو النقدي و التضخم في المدى القصير، وإنما زيادة مقدار عرض النقود هي أحد العوامل المؤثرة في الطلب الكلي، وأهم ما يشغل بال هذه المدرسة هي البطالة فهم يقترحون السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية لحل هذه المشكلة، وتعتمد وجهات نظر أنصار هذه المدرسة على عدد من الفرضيات منها:

- أن الثقة بين رجال الأعمال وبين المستهلكين من الممكن أن تكون متغيرة، فإن الإنفاق من المتوقع أن يكون متذبذبا و الذي شكل أحد أهم مصادر عدم الاستقرار.
- تؤدي العقود و التوقعات المتكيفة إلى أبعاد سرعة تعديل الأسعار و الأجور، حيث أن بط تعديل الأسعار يقوي من تجارب الناتج والتشغيل للسياسات والصدمات الخارجية.
- تعتبر البطالة مشكلة أخطر من التضخم.

¹ عبد اللاوي مفيد، مرجع سابق، ص ص90-94.

ولقد نجحت أفكار هذه المدرسة في انخفاض معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عقد الستينات، ولم يكن التضخم خلال هذه الفترة يمثل أية إشكالية، إلا أن التضخم أصبح أكبر مشكلة تواجهها اقتصاديات الدول الغربية مع نهاية عقد الستينات فأدت محاولة استخدام إدارة الطلب لتخفيض التضخم في عقد السبعينات إلى حدوث ركود اقتصادي.

2-الكنز يون الجدد(نظرية مقارنة العقود): تعتمد النظرية الكينزية على فكرة مقارنة العقود، والتي تفترض أن الأجور الاسمية تكون مثبتة في إطار الاتفاقيات على المدى الطويل، والتي لا تسمح بالتعديل السريع لهذه الأجور لتغيرات المحيط الاقتصادي، كما تفترض هذه النظرية أن أسعار السلع يمكنها أن تتغير وبذلك يمكن استخلاص مما سبق النتائج التالية:

- لما يكون الأجر الاسمي جامدا، فإن ارتفاع مستوى الأسعار يتقلص من الأجر الحقيقي والذي يقلص بدوره من تكلفة العمل.
- يشجع هذا الانخفاض في الأجر الحقيقي المؤسسات على التوسع في التوظيف.
- يرفع العمال الإضافيون من حجم الإنتاج¹.

¹ مروان السمان محمد و آخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،

المبحث الثالث: أسباب التضخم وأثاره

سندرس آلية حدوث التضخم في اقتصاد مغلق على حركة رؤوس الأموال ويثبت سعر صرف عملته مقابل العملات الأجنبية.

ويميز هذا الاقتصاد بين ثلاثة أنواع حسب السبب الذي أدى إلى نشوء العملية التضخمية وهي التضخم بالطلب وبالتكلفة وأخيرا التضخم البنوي.

المطلب الأول: أسباب التضخم

أولا-التضخم بالطلب Demand-Push Inflation

كثيرا ما يشار في الأدبيات الاقتصادية إلى أن الزيادة في الطلب الكلي يمكن أن يحدث ارتفاعا في الأسعار عند ما يكون هناك استخدام كامل للقوة العاملة.

ويمكن أن يزداد الطلب بعدد من العوامل و لا سيما بزيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة الطلب في الخارج.

لنفرض أن الاقتصاد كان في وضع التوازن الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل لليد العاملة كما في النقطة A في الشكل (1-1).

وهذا الوضع التوازني يوافق ناتجا حقيقي (y_0) ومعدلا للفائدة هو (i_0). لنفترض أنه حصلت زيادة طارئة على الطلب الكلي على السلع و الخدمات من القيمة (y_0) إلى القيمة (y_1) فانقل المنحنى (IS) من الوضع (IS_0) إلى الوضع (IS_1). مما جعله يتقاطع مع المنحنى (LM_0) في النقطة (B) التي تقابل ناتجا حقيقيا (y_1). ومعدل الفائدة (i_1). وبما أن الناتج الحقيقي لا يمكن أن يتجاوز ناتج الاستخدام الكامل (y_0) فإن وجود فائض الطلب

$(y_1 - y_0)$ سيؤدي في ظل ثبات الكتلة النقدية (M) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية لعرض النقود $(\frac{M}{P})$ مما يسبب انتقال المنحنى (LM) من الوضع (LM_0) إلى الوضع (LM_1) حيث يتقاطع مع المنحنى (IS_1) في النقطة (C) التي يختفي عندها فائض الطلب على السلع و الخدمات ويعود مستوى الناتج إلى وضعه الأول (y_0)، أما معدل الفائدة (i_2) في وضع التوازن الجديد فهو أعلى من المعدلين (i_0) و (i_1) و الواقع أن ارتفاع معدل الفائدة من (i_0) و (i_2) يؤدي إلى تخفيض الطلب على نقود المضاربة.

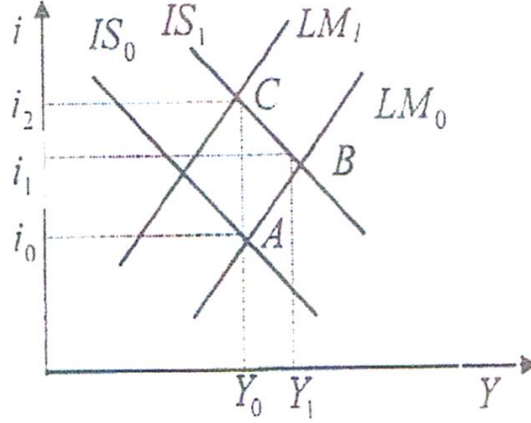
وفي ظل ارتفاع الأسعار وثبات الكتلة النقدية يؤدي ذلك إلى تحويل جزء من نقود المضاربة إلى نقود المعاملات.

وهكذا فإن المعاملات التي كانت تتم بكمية معينة من النقود تحتاج الآن إلى كمية من النقود أكبر من السابق.

و الجدير بالذكر أن فائض الطلب لا يختفي مباشرة بمجرد ظهور العملية التضخمية ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة دخول بعض الوحدات الاقتصادية من ذوي النشاط الاستهلاكي أو الإنتاجي، مما يولد لديها زيادة في الإنفاق أي زيادة في الطلب ويتسبب في ارتفاع الأسعار من جديد.

وقد تكون العملية التضخمية متقاربة، وقد تكون متباعدة.

الشكل رقم (1-1): التضخم بالطلب



المصدر: الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع والدار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص221.

وعندما تكون متباعدة تكون الزيادات في الأسعار متلاحقة ولا تتوقف إلا بانتهاء النظام النقدي أو باتخاذ إجراءات صارمة من قبل الحكومة على صعيد السياسة المالية.

ثانياً- التضخم بالتكلفة: Cost-Push Inflation

يحدث هذا التضخم عندما يستطيع العمال رفع مستوى الأجور بفعل ضغط نقاباتهم مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإلى ارتفاع أسعار المنتجات.

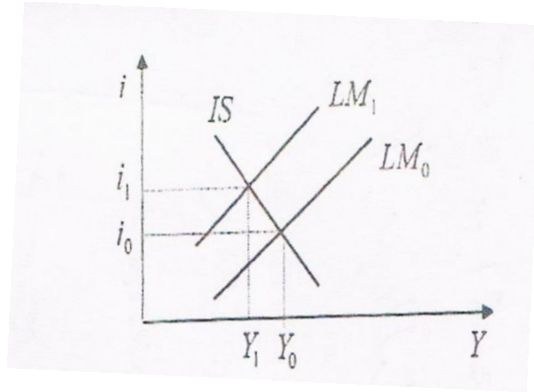
ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى تجدد المطالبة برفع الأجور، وهكذا.

لنفترض الآن أن الاقتصاد كان متوازناً عند النقطة (A) التي تقابل ناتجاً حقيقياً (y_0) ومعدل فائدة (i_0) في الشكل رقم (1-2)، عندما يرتفع معدل الأجر الاسمي (W) يرتفع معدل الأجر الحقيقي ($\frac{W}{P}$) مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، يؤدي انخفاض الطلب على العمل بدوره إلى انخفاض العرض من السلع والخدمات إلى المستوى

ارتفاع الأسعار (y_1): وحتى يعود التوازن إلى سوق السلع و الخدمات لابد من ارتفاع الأسعار.

لكن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى انخفاض حجم العرض النقدي الحقيقي ($\frac{W}{P}$)، فإذا ظل العرض النقدي الاسمي (M) دون تغير فإن هذا يؤدي إلى انسحاب المنحنى (LM) إلى الوضع (LM_1) الذي يتقاطع مع المنحنى (IS) في النقطة (B)، حيث يكون الناتج الحقيقي (y_1) و معدل الفائدة (i_1) وهنا إما أن يخدم العمال بالأجر الاسمي الجديد ويقتنعون به أو أنهم يطالبون بزيادات جديدة في الأجور من أجل تعويض الارتفاع الذي حصل في الأسعار، إذا طالب العمال بزيادات جديدة في الأجور تنشأ عملية تضخم جديدة وهكذا.

الشكل رقم (1-2): التضخم بالتكلفة



المصدر الأشقر أحمد: الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع والدار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص227.

وتدخل آنذاك الأجور و الأسعار فيما يسمى بالحلزون التضخمي، إلى أن التضخم بالتكلفة يكون في معظم الأحيان متخامدا نظرا لأن هناك أطرافا متعددة تدخل فيما بينها

بتفاعلات متبادلة ونظرا لإمكانية التفاهم على صيغ معينة لزيادة الأجور بين أرباب العمل ونقابات العمال.

ونلاحظ أن التضخم بالتكلفة يمكن أن ينشأ في اقتصاد يكون فيه الطلب أقل من عرض الاستخدام الكامل. مثال ذلك ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج يمكن أن تزيد تكاليف الإنتاج وتزيد بالتالي أسعار المنتجات مما يدفع نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور بالرغم من وجود بطالة بين العمال.

ومعالجة التضخم بالتكلفة يفضل أن تكون باستخدام ما يسمى سياسة الدخل.

وهي قيام الحكومة بالرقابة على الأجور والأسعار و تتدخل في عمليات التفاوض بين العمال وأرباب العمل.

وتتضمن هذه السياسة أيضا تطور برامج إعداد القوة العاملة وتدريبها بصورة أفضل من أجل زيادة كفاءتها وتحسين آليات الأسواق وزيادة مرونتها تجاه تغيرات العرض والطلب، سواء سوق العمل أو سوق السلع و الخدمات¹.

ثالثا - التضخم الهيكلي البنيوي: Structural Inflation

وهو يظهر في شكل ضغط شديد على الأسعار في غمار عملية التنمية بسبب الاختناقات المادية في الإنتاج، وذلك بسبب محدودية الطاقة الإنتاجية الاستجابة إلى الزيادة

¹ الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع والدار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2002،

في الطلب نتيجة لتضافر عدة عوامل تتصل بهيكل أو بنيان الدول المتخلفة اقتصاديا ويرجع حدوث هذا النوع من التضخم إلى ما يلي¹ :

1-التخصص في إنتاج المواد الأولية: ويترتب عليه تعاظم أهمية قطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني وهو ما يعرض هذه الاقتصاديات دائما لموجات متجددة من عدم الاستقرار النقدي عند تعرض أسعار هذه المنتجات للتذبذب في الأسواق الدولية، ففي حالة ارتفاع أسعار المواد الخام الأولية التي تنتجها هذه البلاد بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاع أسعار وارداتها، فإن هذا التحسن في شروط التبادل الدولي يكون مصحوبا بموجات تضخمية يصعب إيقافها وذلك نتيجة الزيادة في الدخل التي لا توجه إلى زيادة الادخار بل توجه إلى زيادة الاستهلاك، بمعنى أنها تنعكس في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية في الوقت الذي لا يستطيع العرض تلبية، أما عندما تنخفض أسعار المواد الأولية المصدرة، فإن ذلك من شأنه أن يحدث آثار سلبية على الميزانية العامة وذلك لنقص حصيللة الضرائب المفروضة على قطاع الصادرات، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

2-جمود النظام الضريبي: تتسم النظم الضريبية للدول المتخلفة اقتصاديا بالتخلف والجمود، وهو ما يعبر عنه في الكتابات الحديثة بضالة حجم الجهد الضريبي، حيث نجد أن متوسط النصيب الضريبي إلى إجمالي الناتج القومي يتذبذب حوالي 15% بينما تمثل الضرائب على الدخل نصيبا ضئيلا نسبيا من إجمالي المتحصلات الضريبية، إذا ما قارناها بالنصيب النسبي للضرائب غير المباشرة، أما عدد السكان الذين يدفعون الضرائب فلا تزيد نسبتهم في المتوسط عن 5% من إجمالي السكان، يرجع الاقتصاديون جمود الجهاز المالي إلى تخلف الأجهزة الإدارية للنظام الضريبي وعدم كفايتها، فضلا عن سيطرة

¹ نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص ص 221-222.

أصحاب المصالح الخاصة على المؤسسات التشريعية ووقوفهم عثرة أمام كل محاولة لتطوير هذا النظام، إن ضالة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في حجم الدخل تزيد من مشكلة جمود الجهاز المالي وأثاره على الاقتصاد، حيث يترجم هذا الأمر بعدم نمو الحصيلة الضريبية، بما يتناسب وحجم الإنفاق اللازم لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة ويؤدي بالتالي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة و هو ما يساهم في زيادة عرض النقود في الاقتصاد القومي، بسبب لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل هذا العجز.

3- طبيعة التنمية: من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات الأخذة في النمو وتعرضها لضغوط تضخمية، تلك التي تصاحب البدء في العملية التنموية، وتعتبر لصيقة بها يرجع حدوث التضخم الهيكلي بصفة خاصة إلى التغيرات التي تطرأ على مستوى القطاعات أو الأنشطة المكونة لعملية التنمية، فما لم يبلغ معدل النمو في القطاعات المعدل المطلوب للانسجام مع المعدلات الأخرى فإن عدم التوازن القطاعي أو الوظيفي تصبح عديدة ومتنوعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار في قطاعات معينة من الاقتصاد القومي نتيجة للتحويل الحاد في بنيان الطلب الذي يكون مصحوبا باختناقات في الاقتصاد القومي وهذا الاختلال يجد مصدره في:

- الطبيعة المزدوجة للاستثمار.
- عدم تزايد المقدرة على استيراد المكون الأجنبي اللازم لصناعة السلع الصناعية المحلية بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج وبصفة خاصة بالنسبة للصناعات التي تنتج إنتاجا يحل محل الواردات.
- تحولات بنيان العرض والطلب لبعض منتجات القطاعات الخاصة في الوقت الذي تنخفض فيه المرونة السعرية لهذه المنتجات.

- وأخيرا قضية التفاوت في توزيع الدخل التي تصاحب عملية التنمية، حيث تستحوذ قلة صغيرة من بعض الشرائح الاجتماعية الغنية على معظم ثمار التنمية.

4-الهيكل السكاني : يعتبر من أهم عناصر البناء الاقتصادي التي تسبب ضغوطات تضخمية وتدفع بمستويات الأسعار نحو الارتفاع باستمرار، و وفق السبب يعزى الارتفاع في الأسعار إلى التزايد في عدد السكان بمعدل يزيد عن معدل الزيادة في المواد المتاحة للاستهلاك وذلك لوجود علاقة بين عدد السكان وحجم الطلب الكلي من جهة وحجم الموارد المتاحة للاستهلاك والعرض الكلي من جهة¹.

ويلاحظ أن التضخم الهيكلي أقل شأنا من التضخم بالطلب والتضخم بالتكلفة وأقل انتشارا.

ذلك أن بنية الطلب في أي مجتمع من المجتمعات لا تتغير بين عشية وضحاها وإنما يستغرق تغييرها مدة زمنية طويلة نسبيا.

وهذه المدة الزمنية كفيلا بظهور قوى اقتصادية جديدة تعاكس القوى المحركة للتضخم الهيكلي أو تحد منها².

¹ رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي (بحوث ومناقشات اجتماعية خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985)، دار الشباب للنشر، 1986، ص 49.

² الأشقر أحمد، مرجع سابق، ص 227.

المطلب الثاني: آثار التضخم

التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها لأنه يمثل أحد الأمراض الاقتصادية و الاجتماعية التي تبعث بالاقتصاد الوطني، وتحدث فيه آثار سلبية واختلالات سيئة وتهز صورته أمام العالم الخارجي.

أولاً- الآثار الاجتماعية للتضخم

وتتمثل في النقاط التالية:

1- أثر التضخم على توزيع الدخل: من أهم آثار التضخم أنه يؤدي إلى توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية حيث هناك فئة معينة من المجتمع تتسم دخولهم بالسرعة في التغير عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع، وفئة أخرى ترتفع الأسعار بمعدلات وسرعة أعلى من استجابة دخولهم، ولذلك فإن في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي لأن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار يقود إلى ارتفاع كلف المعيشة وانخفاض مستويات المعيشة وهو ما يعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى محاولة الترف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل دخله النقدي¹، وعندما نرغب بتوضيح آثار التضخم والتغير في الأسعار، يمكننا أن ندرس كيف تؤثر التغيرات في الأسعار على فئات المجتمع وفق ما يلي :

- فئة أصحاب الدخل الثابتة وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين يحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والفوائد على الاستثمارات والمعاشات التقاعدية

¹ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، دارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص318.

- والإعلانات الاجتماعية وغيرها، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة.
- فئة كاسبي الأجور والمرتبات وهي عبارة عن الفئة التي تحصل على دخلها لقاء عملها بالأجور والمرتبات، حيث تتمتع دخول هذه الفئة بثبات أقل مقارنة مع الفئة الأولى لأن الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة ولكن عادة ما تحصل زيادات في الدخول النقدية مما يؤدي إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار على تناقص الدخول الحقيقية.
 - فئة رجال الأعمال والمنظمين ويختلف الوضع تماما بالنسبة لهذه الفئة مقارنة مع الفئتين السابقتين، لأن أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات في مداخيلهم الحقيقية خلال فترات التضخم ويمكن تفسير ذلك بارتفاع أسعار منتجاتهم وثبات تكاليف إنتاجهم أو تخلفها في الارتفاع لأن الأجور والمرتبات مثلا تكون محددة باتفاقيات لا يمكن أن تعادل فورا، وكذلك هو الشأن بالنسبة لمصاريف الإيجار و الفوائد.
 - تدهور القدرة الشرائية، خصوصا لذوي الدخل الحقيقي، بينما يستفيد من ذلك المقرضون حيث نقل تكاليف التسديد.
 - ظهور آفات واضطرابات اجتماعية¹.

¹ محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 163.

ثانيا- الآثار الاقتصادية للتضخم

هنا نتعرض للآثار الكلية للتضخم على عناصر البناء الاقتصادي الأساسية المرتبطة بالنشاط النقدي وهذه الآثار تتعدد وتختلف تبعا لنوعية التضخم و إن كانت جميعها تؤدي إلى إحداث تغيرات في الهيكل الاقتصادي.

1- أثر التضخم على الإنتاج :

يجب التفرقة بين التضخم بالطلب والتضخم بالتكليف، حيث في الاقتصاد الليبرالي المتقدم في مرحلة التشغيل غير الكامل لعوامل الإنتاج فإن ارتفاع أسعار المنتجات يؤدي إلى رفع الربح الوحدوي الذي يساعد المنتجين في إعادة تشغيل عوامل الإنتاج، ويساعدهم أيضا في تحقيق الاستثمارات للرفع من القدرة الإنتاجية وفي الأخير يصل إلى رفع حجم الإنتاج والدخل الحقيقي.

إن التضخم بالطلب سواء في الدول المتخلفة، أو في الدول الرأسمالية المتقدمة في مرحلة التشغيل الكامل يفسر بنفس العوامل.

حيث أن عرض السلع و الخدمات غير مرن في المدى القصير، ولهذا تتحول ميكانيزمات مضاعف الاستثمار إلى سلسلة ارتفاعات الأسعار.

أما فيما يخص أثر التضخم بالتكاليف على الإنتاج عندما تكون الأسعار ثابتة، فهنا الأثر يترتب مباشرة على الربح الذي بدوره يؤثر على تراكم رأس المال وعلى مستوى التشغيل.

وفي حالة الاقتصاد الاشتراكي نجد هذا الارتفاع في التكاليف يمكن تمويله عن طريق الإعانات التي تعتبر خسارة على مستوى الاقتصاد الوطني.¹

2- الأثر على الادخار، الاستثمار والاستهلاك.

إن انخفاض الدخل الحقيقية بسبب التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع المتزايدة أسعارها، كما أن قيمة المدخرات ستتخفف في الوقت نفسه بسبب ارتفاع الأسعار المتواصل، كما أن انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى تحول الأفراد إلى استبدالها بسلع وأصول مختلفة تجنباً لمزيد من التدهور في قيمة الأرصدة السائلة وحفاظاً على مستويات معيشتهم أو استهلاكهم السابق على زيادة حدة التضخم، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب انخفاض الميل الحدي للادخار وهذا الحال سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج القومي، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية وخاصة عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع (سلبية). بمعنى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الادخارية، وارتفاع كلفة الاستثمار في الوقت نفسه، لهذا يمكن أن تتوسع النشاطات المضاربة في الأسواق المختلفة مثل أسواق الأراضي والعقارات والعملات وغيرها باعتبارها توفر عوائد سريعة ومجزية قياسياً إلى العوائد المتحققة ببطء نسبي وغير مجزي في مجال الاستثمار بالقطاعات الإنتاجية.

¹ أيت طالب عبد الحميد، محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي للتضخم في الجزائر (96-97)، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، الجزائر، ص 20.

وهذا الحال سيزيد من التوجيهات نحو المجالات غير المنتجة مما يساهم في إعادة رأس المال والأيدي العاملة من مجال الإنتاج السلعي إلى مجال المضاربة و الاستثمارات غير الإنتاجية.

إن التضخم الحاد لا يمثل بيئة مناسبة لزيادة الادخارات و الاستثمارات والتشغيل والإنتاج ونمو الدخل القومي، بل أنه يساعد على ظهور التوجهات المضرة بالاقتصاد القومي وخاصة المضاربة في المجالات والأسواق المختلفة، وظهر أنماط من القيم الاجتماعية والسلوكية لفئات وشرائح معينة في المجتمع تضر اقتصاديا واجتماعيا¹.

كما يؤدي التضخم إلى تزايد الفجوة بين ما يسمى معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الفائدة الاسمي، ويعرف معدل الفائدة الحقيقي (r) بأنه الفرق بين معدل الفائدة الاسمي (i) و معدل التضخم المتوقع (f).

$$r=i+f.....(1)$$

ومن الواضح أن الاستثمار والادخار تبنى على أساس معدل الفائدة الحقيقي وليس معدل الفائدة الاسمي، فلو فرضنا أن معدل الفائدة الاسمي كان أقل من معدل التضخم فإن معدل الفائدة الحقيقي سيكون سالبا، هذا يعني أن من يقرض المال بذلك المعدل الاسمي للفائدة لا يستفيد شيئا عمليا، فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من انخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة، لهذا فإن معدل الفائدة الاسمي يجب ألا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم،

ويمكن إعادة كتابة العلاقة (1) كما يلي:

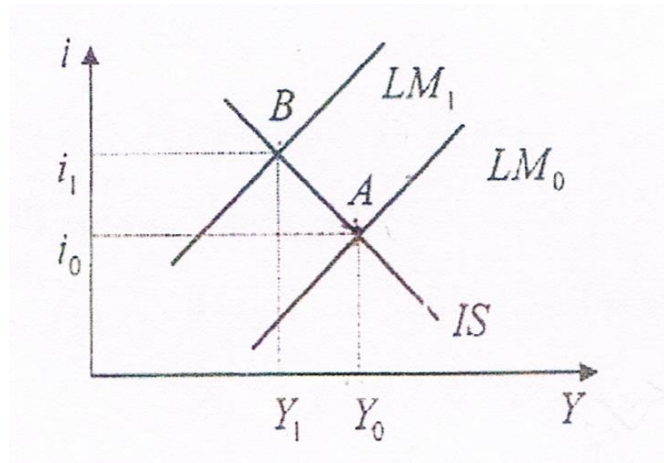
$$i=r+f.....(2)$$

¹ ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروق، مرجع سابق، ص 381.

ويطلق على هذه المعادلة اسم مبدأ فيشر Fisher Principle، ويمكن النظر إلى معدل الفائدة الحقيقي (r) على أنه التعويض الحقيقي الذي يستحقه صاحب المال فيما لو أودعه في المصرف.

من هنا فإن مبدأ فيشر يعني أن معدل الفائدة الاسمي (i) ينبغي أن يعوض على المودع تكاليف الفرصة البديلة (r)، (وهي موجبة بطبيعة الحال)، بالإضافة إلى مقدار التناقص في القوة الشرائية للنقود الناجم عن عملية التضخم¹.

الشكل رقم (1-3) التضخم يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج و ارتفاع معدل الفائدة.



المصدر: الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع والدار الثقافية للنشر والتوزيع ، عمان 2002، ص228.

¹ الأشقر أحمد، مرجع سابق، ص228.

المطلب الثالث: السياسات المكافحة للتضخم

للتضخم آثار عديدة على جوانب الحياة، لكن رغم ظهور أعراض التضخم فإن من الصعب القضاء عليه كلياً، فأضحى من الضروري إيجاد بعض الأساليب للحد من شدته ومعالجة أعراضه والتخفيف من آثاره وتتمثل هذه الأخيرة في السياسات النقدية و المالية.

أولاً- أدوات السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفاذي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني¹.

1-معدل إعادة الخصم : يقصد بمعدل إعادة خصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات²، أما آلية استخدام هذه الأداة فيمكن توضيحها في إطار السياسات التوسعية و الانكماشية فعندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية فإنه يقوم بتخفيض معدل الخصم وهذا ما يعطي للبنوك فرصة الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض لأن البنوك بدورها ستعطي لعملائها كامل التسهيلات ليقترضوا منها وذلك بتخفيض سعر الفائدة لقروضها، ما يزيد من حجم الاستثمار أما في حالة ما إذا أراد البنك أن يخفف من حدة التضخم من خلال إتباعه لسياسة انكماشية، فهنا يقوم برفع معدل الخصم الذي يؤثر على البنوك

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص232.

² عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999، ص397.

التجارية، إذ يفرض عليها التقليل من قروضها برفع كلفتها فيهجم العملاء على طلب القروض وهذا يمكن البنك المركزي أن يتحكم في حجم القروض عن طريق التغير في سعر الخصم الذي يؤثر على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية وبما أن القروض تعتبر مصدرا لودائع جديدة وإحداث مقادير جديدة من العملة.

فإن تغيير معدل الخصم يؤثر في آخر الأمر في النقود المتداولة لذلك تستعمله الحكومات في سياسة محاربة الانكماش عن ظهور بؤادر الكساد ومحاربة التضخم عندما تشعر بوفرة النقود السائلة¹.

2- سياسة السوق المفتوحة : يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان²، عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذونات الخزينة)، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، وبالتالي تتخفض سيولتها، ومقدرتها الإقراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم، وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقراضية إذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان.

¹ حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار التنمية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 46-47.

² باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 250.

3- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري: نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم،¹ حيث يرى سايرز أن هذه الوسيلة فعالة جدا في قطر نام يفتقر عادة على أسواق مالية كفئة خاصة إذا ما قورنت بعمليات السوق المفتوحة وتتجلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد ففي حالة التضخم فإن رفع نسب الاحتياطي القانوني يفيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان والودائع مما يقلل قدرة البنوك على خلق النقود.²

4- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية : للسلطات النقدية إجراءات أخرى مباشرة وهذا ما يسمى بالرقابة المباشرة، وتتنوع هذه الإجراءات كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والإقناع الأدبي والمعنوي، ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة ما يلي :

- توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة.

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص 299.

² جمال خريس وآخرون، ط2، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2002، ص 116.

- تسعى السياسة النقدية إلى التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية من خلال *سياسة الإقناع الأدبي، أو كما تسمى أيضا بسياسة المصارحة، كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاوله نشاطها الاقراضي، كما نقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.
- يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري (شهري أو نصف سنوي، أو سنوي) حسب الحاجة لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي.
- يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد والتشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة القرضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي¹.

ثانيا- أدوات السياسة المالية :

عندما لا تتج الحكومات الحديثة المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عن طريق إجراءات السياسة النقدية فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية، وإن من أهم تلك الأدوات ما يلي:

1- الرقابة الضريبية: تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جزء من السياسات المالية العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام، وإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في

¹ أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1994، ص 195.

* وتتمثل في توجيه الاقتراحات والنداءات والرجاءات والتحذيرات بهدف التقييد بالسياسة التي يسطرها البنك المركزي والمتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطياتها و ودائعها النقدية، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد ورفعها في حالة التضخم لتخفيض مستويات الأسعار ومعدلات الإنفاق الكلي.

الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية¹.

وتعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط التضخم خاصة في البلدان النامية، حيث تعتمد سياسة الرقابة الضريبية في ذلك بزيادة الإيرادات من متحصلات الضريبة المرتفعة وخفض النفقات العامة، ولكن قد تتعارض فعالية هذه السياسة مع الطبيعة البنائية للاقتصاديات النامية كبدائية الأنظمة المصرفية والمالية وتختلف التراكيب الخاصة بالأجهزة الضريبية وقصور أوعيتها فضلا عن عدم مرونتها.

2- سياسة الرقابة على الإنفاق العام : إن مستويات الإنفاق العام لها تأثير كبير على مكونات السيولة المحلية، حيث أن الجانب الأعظم من مكونات الإنفاق العام تذهب في شكل أجور ومشتريات سلعية وخدماتية، مما يتولد عنه ضخ المزيد من السيولة وهكذا فإن حجم الإنفاق العام يمثل أحد المحددات المهمة للطلب الكلي الفعلي، وبالتالي فإن أي محاولة للتخفيض في مستويات الإنفاق العام يكون له أثر على مكونات الطلب الفعلي وبالتالي الحد من السيولة المحلية التي يكون لها أثر في الضغط على القوى التضخمية.

3- سياسة الرقابة على الدين العام: تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق وتحويلها إلى تمويل الميزانية، وذلك لتزايد النفقات العامة في العصر الحديث، فإن القروض من أهم مصادر الإيرادات العامة للميزانية حيث أنها موردا استثنائيا على عكس الضريبة التي تعتبر موردا عاديا ورئيسيا لتمويل النفقات العامة للدولة، ويلقى الفكر المالي الحديث اهتماما كبيرا

¹ مفيد اللاوي، مرجع سابق، ص 100.

للقروض العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية. والقروض العامة عبارة عن المبالغ التي تستدينها الدولة من الأفراد والهيئات الخاصة والعامة سواء كانت وطنية أو أجنبية مع التعهد بإرجاعها مع دفع فائدة عن هذه المبالغ وفقا لشروط معينة.

من هذا نجد أن القروض تختلف على الضريبة بأنها واجبة الرد بفائدة على عكس الضريبة التي تكون إجبارية فإن القروض العامة تكون اختيارية، حيث القروض العامة الداخلية عند إصدارها إلى الاقتطاع من القوة الشرائية التي توجد تحت تصرف الأفراد والمشروعات وهذا بواسطة طرح السندات الحكومية للاكتتاب العام سواء أن تكون طريقة الطرح المباشر للجمهور أو عن طريق البنوك التجارية التي تقوم بشراء السندات ثم تعيد عرضها للبيع للجمهور، وتلجأ الدولة إلى هذه السياسة تعصيذا لوسائل الرقابة المالية الأخرى كاستنفاد الضريبة لطاقتها أي عندما تزيد نفقاتها الحربية عن النفقات الحدية للاقتراض فضلا عن كونها وسيلة أسرع تجاوبا في تحقيق الموارد للميزانية والعدل في توزيع الثروات.

إن الهدف من استخدام القروض العامة الداخلية في حالة وجود أعراض الضغوط التضخمية هو محاولة تحويل الجانب من القوة الشرائية في يد الأفراد والمشروعات إلى يد الحكومة، هذه الأخيرة تقوم بتعقيمها، وهو ما يقلل من الإنفاق الخاص على الاستهلاك أو حتى الإنفاق الاستثماري وبالتالي يؤدي إلى الضغط على فائض الطلب نحو الانخفاض¹.

ويرى الاقتصاديون ضرورة استخدام وسائل السياسة المالية جنبا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لمعالجة التضخم².

¹ حسين غازي عناية، مرجع سابق، ص 166.

² بن حمود سكيبة، مرجع سابق، ص 180.

خلاصة الفصل :

إن الحقيقة الايجابية لما تنتهي إليه الدراسات الفكرية الاقتصادية توصلنا إلى:

✓ تكمن في أن التضخم وبمعنييه المالي والاقتصادي بأنه إلا ثمرة العلاقة السلبية ما بين فوائض الطلب الكلي النقدي وبين العرض الكلي للسلع.

وأن التضخم يعبر عن الخلل التوازني بينهما سواء كان ذلك الخلل التوازني، نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، أو نتيجة جمود وعدم مرونة، وتخلق القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات الأخذة بالنمو.

✓ تكمن في أن التضخم وبمعنييه المالي والاقتصادي تتطلب سياسة علاجية، والتحكم فيه، تحديد ماهيته، وأنواعه، وأسبابه، ومن ثم الاختيار والتوزيع لأفضل الوسائل ومدى نجا عنها في محاربة التضخم أو الحد من أثاره مما يتطلب:

- بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة: ضرورة لإنشاء الإدارة المالية التضخمية، والتي تتمثل أولى مهامها في تقدير الحجم الأمثل من التضخم، والحقن النقدي اللازم لعمليات استحداث التنمية، ومن ثم استخدام وسائل الحد من استعمال الآثار التضخمية.

- بالنسبة للاقتصاديات الأخذة بالنمو : ضرورة عدم العزوف أو التخوف من التضخم وإنما ضرورة انصراف السياسات النقدية والمالية الحكومية إلى التحكم، والسيطرة على هياكل الطلب الكلي وذلك بإحداث التغيير الجذري في هياكل الاقتصاد القومي، وبما يتلاءم مع مقتضيات التنمية السريعة، و المشورة، ومن ثم دعم عمليات الزيادة في الحقن والتوسع النقدي التضخمي بعمليات الإصلاح الشامل لهياكل قطاعات الإنتاج وخاصة هياكل النظم المالية والمصرفية، والضريبية، والتجارية، والمهارات... الخ، من أجل تحقيق الغرض الاسمي وهو تحفيز معدلات العرض الكلي السلعي نحو الارتفاع لمواجهة فوائض الطلب الكلي، والتعادل مع معدلاتها.

الفصل الثاني

تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة

2012-1990



تمهيد:

إنمن اعقد المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات الحديثة المتقدمة منها والمتخلفة هو مشكل التضخم، لكن هذا العناء يختلف من دولة إلى آخرة حسب شدة ضغوطاته المترتبة من هذه الظاهرة، حيث إن الجزائر كباقي الدول يعاني اقتصادها من هذا المشكل منذ العشرية الأولى بعد الاستقلال وازدادت حدته في الفترات التي أعقبت هذه العشرية وخاصة في السنوات الأخيرة (1990-1994) الذي قدر فيها معدل التضخم المتوسط حوالي 25%.

وترتب عن هذه الحالة الصعبة قلق يعيشه الفرد الجزائري من يوم لأخر وبالخصوص الفئات ذات الدخل الضعيف نتيجة تدهور القوة الشرائية وفي هذا الفصل الذي خصصناه لدراسة التضخم في الجزائر سوف نحاول من خلاله بقدر الإمكان التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة في الجزائر، ثم نتطرق إلى مختلف الآثار المترتبة عنه وبعدها نشير إلى أهم السياسات التي سطرتها السلطات النقدية والحكومية للحد من شدة ضغوطاته.



المبحث الأول: مؤشرات التضخم وكيفية قياسه

إن ما يميز التضخم في الجزائر عن التضخم الذي تعرفه اقتصاديات أخرى هي أسبابه وأثاره المختلفة وهذا ما سوف نتطرق إليه.

المطلب الأول: تطور نظام الأسعار ومظاهر التضخم في الجزائر

أولاً: الأسعار في الجزائر

تعرف الأسعار في أي اقتصاديات بثلاث وظائف وهي:

- الوظيفة الأولى تتمثل في إعادة توزيع الموارد.
- الوظيفة الثانية تتمثل في إعادة توزيع الدخل الوطني
- الوظيفة الثالثة تتمحور في وسيلة تنظيم التداول و المبادلات.

لكن هناك اختلاف بيناقتصاد السوق والاقتصاد المخطط فيما يتعلق بضمان دور كل وظيفة، حيث في اقتصاد السوق كما تدل عليه تسميته فان الأسعار تحدد في ظل الغرض والطلب.

إما الاقتصاد الثاني فالأسعار تحدد فيه عن طريق جهاز التخطيط الذي يلعب الدور الأساسي في تنظيم النشاط الاقتصادي، و في الجزائر كانت الأسعار تحدد إدارياً منذ الاستقلال، إلى غاية بداية التسعينات أين بدأت عملية تحرير الأسعار وفيما يلي سوف نتطرق إلى مختلف هذه الأجهزة:

1-1- نظام الأسعار قبل سنة 1970:

قبل سنة 1970 كانت تلعب الأسعار في الجزائر الدور الذي اسند إليها في القانون الذي يرجع إلى سنة 1945، هذا القانون يتعلق بكل السلع والخدمات وكل عقود الشراء والبيع. سواء يركز على تحديد الأسعار أو هامش الربح أو قرار التثبيت أو حرية الأسعار.



وفي 12 ماي 1966 جاء قرار تكوين الأسعار في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع.

كما انه في 02 فيفري 1968 جاء قرار آخر دعم القرار الأول ودعم المراقبة الإدارية للأسعار، فكانت هذه القرارات تهدف إلى:

- توسيع حقل المراقبة الإدارية.
- تبسيط وتسهيل مفهوم الهامش التجاري.
- سهولة شكل صيغة الحساب لأسعار السلع و الخدمات المحلية و المستوردة لكن بعد التقرير المتعلق بتنفيذ المخطط الرباعي الأول ثبت عدم تماشي هذا الجهاز وأهداف التطور الاقتصادي.
- و عملية التخطيط من خلالها تريد الدولة جعل الأسعار خاضعة لأهداف النمو.

1-2- نظام الأسعار في الفترة (1970-1982):

إن هذا النظام يركز على مبدئين، أولهما يتمثل في مراقبة ظروف تكوين الأسعار من طرف السلطات العمومية و ثانيهما هو استعمال هذا النظام في خدمة الأهداف الإجمالية للنمو، و في هذا الصدد نجد أربعة أنظمة للأسعار تمت المصادقة عليها في 29 افريل 1975 وهي:

- نظام الأسعار الثابتة: و تخص المواد الأساسية.
- نظام للأسعار الخاصة: و هي في العموم أسعار مستقلة و لا تحدد حسب سعر التكلفة، وهناك هدف من وراء هذا النظام سواء لتشجيع الإنتاج أو توقيف إنتاج منتج معين.
- أسعار مثبتة *prix stabilisés*.

هذا النظام يمس أسعار المشاريع الاستثمارية، والهدف من ورائها هو القضاء أو تخفيف التذبذبات الناجمة عن الأسعار العالمية وهذه الأسعار تخص مواد البناء (كالإسمنت مثلا).



- أسعار مراقبة (prix contrôlés): وهذا النظام يخص كل أسعار المواد التي لم تدخل في الأنظمة السابقة¹.

أما في سنة 1982 فقد أدخلت الدولة تعديلات على نظام الأسعار، غير إن هذه التعديلات اصطدمت بسياسة الدعم المنتهجة من قبل الدولة إلى التفريق بين نوعين من الأسعار، أسعار إدارية تحددها الدولة في إطار دعمها المباشر و غير المباشر للسلع الاستهلاكية الواسعة، وأسعار حرة تتحدد وفق قوى السوق، وكان هذا الإصلاح يهدف بالدرج الأول إلى استعادة التوازنات المالية للمؤسسات².

وهنا كانت الأسعار تخضع لهذا النظام حتى غاية 1983 أين ظهر نظام جديد خلافا للنظام السابق، حيث مبادئه كانت محددة ضمن المخطط الخماسي.

1-3- نظاما لأسعار لفترة (1983-1989):

يتضمن هذا النظام، النظامين التاليين:

- أسعار مثبتة مركزيا، وهذه الأسعار تخص المواد ذات الاستهلاك الواسع والضرورية في نفس الوقت.
- أسعار مراقبة: يتضمن هذا النظام أسعار كل المواد الباقية الأخرى التي لا تخضع للنظام الأول.

1-4- نظام الأسعار بعد سنة 1989:

¹ ايت طالب عبد الحميد، محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي للتضخم في الجزائر (1996-1997)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص 29-31.

² حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حلة الجزائر (2000-2009)، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 155.



بعد سنة 1989 تم تحرير نظام تحديد الأسعار ودخول الجزائر في نظام اقتصاد السوق ورفع الدولة دعم الأسعار تدريجياً¹.

وهذا النظام (اقتصاد السوق) كانت تشير إليه كل الاتجاهات الإصلاحية منذ الثمانينات (إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات،.....)، وهذا لكي تتحرر من كل الضغوطات التي كانت تقف عائقاً أمام عملية اتخاذ القرار.

إن فكرة التحرر هذه صاحبها انعكاسات مباشرة كارتفاع الأسعار و تدهور القدرة الشرائية حيث إن عملية تحرير الأسعار اتخذت بصفة غير منطقية، أي دون التفكير في القيام بتحليل شامل لمختلف المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسة العمومية، كانخفاض الإنتاجية و معدل استغلال قدرتها وسوء التموين والتخزين (رداءة النوعية والتخزين المكثف) وقلة كفاءة العمال بل "مسئولو المؤسسات العمومية إعادة التوازن المالي الناتج عن الجمود المتراكم للأسعار الذي كان سائداً في النظام المركزي (سعر البيع أقل من التكلفة الحقيقية) برفع الأسعار، معتمدين على تلك الموجودة على مستوى السوق الموازية، متجاهلين النظرية الاقتصادية التي تعرف التوازن في السوق المنافسة عن طريق تخفيض الأسعار وارتفاع الكميات المعروضة أكثر مما هي عليه في سوق الاحتكارية (مرونة العرض والطلب).

وبهذه الطريقة تحررت الأسعار، فساهمت في خلق مناخ تضخمي مفاجئ مع ظهور سياسة جديدة لتحديد معدلات الصرف بعد ما كانت تحدد في إطار رسمي أصبحت تحدد في إطار حر، حيث تعرضت لعدة تقلبات بعد التسعينات حتى أصبحت كلها تشير إلى السرعة تدهوره وهذا للوصول إلى مستواه الحقيقي بعد فترة الجمود التي عرفها في السابق فكانت نتائج تدهور قيمة الدينار الجزائري كالتالي:

- تشجيع الواردات وظهور حالة التضخم بالتكاليف.

¹ آيت طالب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 31.



- انخفاض المداخيل بالعملة الصعبة لمواجهة المصاريف بالدينار.
- ارتفاع سعر تكلفة المنتجات المحلية، خاصة فيما يخص ارتفاع حجم الديون بالعملة الصعبة¹.

ثانيا: مظاهر التضخم في الجزائر

من بين مظاهر التضخم في الجزائر نجد توسع و سائل الدفع، عجز ميزانية الدولة ارتفاع أسعار الإنتاج، لكن المعنى الشائع هو ارتفاع أسعار الاستهلاك بصفة مستمرة، حيث هذا ما يلاحظ في الجزائر وخلال العشرية الأولى بعد الاستقلال (1962-1972)، كان الارتفاع المتوسط للمستوى العام يقدر بحوالي 2.8% سنويا، إما في الفترة (1970-1994)، فقد تضاعفت الأسعار بـ 14 مرة مما كانت عليه سنة 1970، وهو ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): معدلات التضخم في الفترة (1970-1994)

الفترة	1974-1970	1979-1975	1984-1980	1989-1985	1994-1990
معدل التضخم المتوسط	4.26%	10.78%	8.85%	9.09%	24.99%

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

نلاحظ من خلال الجدول أنها تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ففي بداية التسعينات تميز ارتفاع الأسعار بالبطء وازدادت سرعته خلال النصف الثاني من هذه العشرية ثم انخفضت سرعته خلال بداية الثمانينات بسبب البرنامج المسطر لمحاربة النقص في المواد الاستهلاكية الذي ساد الاقتصاد الوطني في تلك الفترة، ثم جاءت مرحلة تحرير الأسعار

¹ عباسي نصيرة، تأثير التضخم في التحليل للمؤسسة، شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص 9-10.



فبلغت نسبة التضخم 25% في الفترة (1990-1994)، إلا إن هذه المعدلات يراها البعض ضعيفة بالمقارنة مع بعض دول العالم الثالث¹.

المطلب الثاني: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر (CPI)

لقد كانت الحاجة إلى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معينة من أهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة، لذلك فإن الرقم القياسي (لنفقة المعيشة) يعتبر من أقدم أنواع الأرقام القياسية وأكثرها استخداماً، ولكن نظراً لصعوبة قياس مستوى المعيشة فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات خلال فترة معينة دليلاً على هذا المستوى².

وفي الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين على مستوى المدن والأرياف سنوياً، موسمياً وشهرياً، مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشر سنوات، وأجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مدة زمنية، حيث إن سنة الأساس تتغير كل خمسة سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي (I.F.S) بينما يمكن إن تصل هذه المدة في الجزائر إلى عشرة سنوات في بعض الأحيان.

وتختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة لأخرى، وتختلف كذلك الأوزان التي بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة، وذلك بناء على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد.

¹ عنصل أمال، دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 36.

² سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي (مدخل في اتخاذ القرارات)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 86.



كما تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر بنوعيتها في المدن والأرياف.

وفي الجزائر يضم CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية للفرد الجزائري وكما هو موضح بالجدول رقم 02 بالملحق الإحصائي.

في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتج أو أداة تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، والذي تم اعتمادها على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988، ويتم اختيار هذه المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات¹، بينما يعتمد هذا الجهاز في حساب CPI على صيغة LASPEYRES (المتوسط الحسابي المرجح للمؤشرات الأولية).

$$CPI = \sum_i \left(\frac{W_i}{\sum_i W_i} \right) (P_i^m | P_i^{90}) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

P_i^m : السعر المتوسط الجاري للسلعة في الشهر m.

W_i : وزن السلعة i.

P_i^{90} : سعر الأساس (المتوسط في سنة 1990) للسلعة i.

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا أنه لا يقيس "تكلفة المعيشة" أو تغيراتها أو ميزانية الاستهلاك للأسر.

¹ صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص ص 286-287.



وفي الولايات المتحدة وعدة دول صناعية أخرى يستعمل هذا المؤشر كمقياس مرجعي للتضخم منذ الحرب العالمية الثانية، نظرا لشموليته وإمكانية مراجعته المستمرة و سهولة حسابه سنويا، موسميا وفي نهاية كل شهر بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى.

وعلى الرغم من فعالية هذا المقياس في مراقبة الاتجاهات التضخمية عبر السنوات الماضية في أغلبية الاقتصاديات، إلا انه ما زال يعاني من عدة عيوب، منها إغفاله للنمو الذي يحدث في المبيعات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تجار التجزئة، حيث انه عند حسابنا للزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك على أنها الارتفاع في تكلفة مجموعة من السلع والخدمات المختارة بناء على الدراسات المحققة حول استجواب الإنفاق العائلي في سنوات معينة، فان هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية وقدرة انتقال مستهلك ما إلى السلع التعويضية، وان التكلفة المعيشية لا ترتفع بنفس سرعة ارتفاع المؤشر العام لأسعار المستهلك.

وبشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل، حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية لتضخم أسعار الاستهلاك بالنسبة للفترات السابقة وتلك الخاصة بالفترات السائدة أو الجارية بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار الفردية، والجدول التالي يبين التطور السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك الوطني في الفترة (1990-2004):



الجدول رقم (2-2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في الفترة (1990-2004)

السنوات	CPI	التغير %	السنوات	CPI	التغير %
1990	120.2	20.20	1998	550.7	6.23
1991	150.8	25.46	1999	562.6	2.16
1992	197.5	30.97	2000	558.7	0.69
1993	240.2	21.62	2001	578.3	3.51
1994	316.3	31.68	2002	591.3	2.25
1995	406.2	28.42	2003	611.8	3.47
1996	488.8	20.33	2004	639.8	4.58
1997	518.4	6.06	-	-	-

المصدر: سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 224.

وبالنظر إلى الجدول رقم 03 نجدان المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار المستهلك قد عرف تغيرات سنوية كانت متباعدة جدا خلال بعض السنوات، بحيث كانت لا تقل عن 20% خلال الفترة (1990-1996)، ثم تدرجت إلى حدود 6% و أقل من ذلك بكثير في السنوات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حتى أنها شهدت قيمة سالبة سنة 2000 لتعرف ارتفاعا طفيفا مطلع القرن الحالي إلى حدود 4 نقاط مئوية في السنة الماضية (2004).

ولا شك أن انخفاض معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك عموما في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي واللبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القوة الشرائية بشكل قوى وسريع ، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي من جهة ثانية.

وينفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة للإفراد.



كما يعد التطور الذي يطر على القياسي لأسعار مجموعة"الغذاء والمشروبات غير الكحولية"من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لنفقات المعيشة بسبب الوزن الذي يكونه هذا البند من مجموعة الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث أن التغير الذي يحدث على أسعار هذا البند له دلالة خاصة، وذلك لاتصاله بأهم مقومات الحياة المعيشية للفرد وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، ومنه يعتبر البند الأساسي الذي تكون وطأة التضخم فيه أكثر إحساسا وبأسرع وقت لدى السكان بالمقارنة مع بقية البنود الاستهلاكية الأخرى¹.

المطلب الثالث: المؤشرات الدولية

غالبا ما يستند في قياس ظاهرة التضخم على عدد المؤشرات أهمها تلك المتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار، كمية وسائل الدفع، ومعادلات الضغوط التضخمية، ولهذا نعتبر إن معرفة المؤشرات التي تقيس مختلف مظاهر التضخم في الجزائر هي بمثابة الركيزة الأولى لاقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني، وذلك قبل الانتقال إلى البحث في أسبابها، العوامل المتحكمة في استمرارها وأثارها على الاقتصاد والمجتمع الوطني.

أولا: الرقم القياسي الضمني PGDP

بالإضافة إلى مؤشر أسعار الاستهلاك يوجد معيار آخر ذي دلالة هامة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ويستند عليه عدد كبير من الاقتصاديين، من بينهم خبراء صندوق النقد الدولي، يسمى بالرقم القياسي الضمني أو مكمش الناتج الداخلي الخام (PGDP)، أو ما يعرف بمؤشر PASCHE، ويحتوي هذا المؤشر على

¹ أسعيد هنتاه، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2006، ص ص 223-225.



عكس مؤشر أسعار الاستهلاك CPI، على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية ويمكن حسابه إما عن طريق تقسيم قيمة الناتج الداخلي الخام مقيما بالأسعار الجارية في سنة معينة، على نفس المتغير ولنفس السنة ولكن مقاسا بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الأساس، أو هو عبارة عن ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار تلك السنة و مقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس .

كما انه يتميز باحتوائه أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء، ولا يثير أماننا مشكلة الأوزان التي تعطي للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما تواجهها أثناء إجراء الاستجابات الميدانية.

وعلى الرغم من المزايا التي يتميز بها هذا المؤشر إلا انه يصلح للبيانات السنوية و الموسمية فقط، ويتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد مثل تلك الخاصة بالمصانع التي يكون من الصعب تقييم سعرها.

ويحتوي كذلك على بعض الأسعار صعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، كما انه يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط (CPI) الذي يقيس كل السلع المشتراة من طرف المواطنين، وهذا يعني إن المؤشر الضمني (PGDP) يأخذ بالحساب أسعار الصادرات ولا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات¹.

¹ نفس المرجع، ص 226.



الفصل الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

الجدول رقم(2-3): الرقم القياسي الضمني (PGDP) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)

السنوات البيان	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
PGDP	100	127.3	188.4	226.0	275.7	352.0	452.3	552.3	896.4	620.2	639.0	647.0
CPI	100	120.0	150.8	197.5		316.3	406.3	488.8	518.4	550.7	565.2	558.7

المصدر: صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 224.

ويتضح من الجدول رقم(2-3) أن الرقم الضمني في الجزائر قد اتجه للتزايد بشكل مستمر خلال الفترة (1989-2000) و يعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي حدثت في المستوى العام للأسعار خلال تلك الفترة إذا اقترب ذلك الارتفاع في الأسعار بمعدلات النمو في كمية النقود، كما إن أكبر نسبة للتوسع النقدي حدثت في السنوات (1990-1993)، ثم انخفضت سنة 1995 ولتعود بقوة في السنوات الثلاثة الموالية وذلك بسبب التحسن في حجم الأصول الأجنبية، الموجودة في البنك المركزي والبنوك التجارية، وعند مقارنة معدلات النمو في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية الذي بلغ 1.6% سنة 1992، وعرف نسبة نمو سالبة في السنتين الموالتين، لذلك يتبين لنا بان معدلات النمو في كمية النقود كانت دائما أعلى من معدلات النمو في الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية خلال هذه الفترة.

فساهمت هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود، بدون شك، في اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى، والتي انعكست على الارتفاعات المستمرة في كل من الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك، كما هو مبين في الجدول رقم(2-3)¹.

¹ صالح تومي، مرجع سابق، ص 296.



ثانيا: معامل الاستقرار النقدي

يعبر هذا المعيار عن أفكار النظرية الكمية الحديثة لقياس الفجوة التضخمية، والتي ربط فيها الاقتصادي "فريدمان" التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، حيث يرى "فريدمان" بان الزيادة في كمية النقود بنسبة اكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي، ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة الآتية¹:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

(ΔM): تمثل التغير في كمية النقود.

(M): تمثل كمية النقود.

(ΔY): تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

(Y): تمثل الناتج القومي الحقيقي.

و وفقا لهذه المعادلة نكون إمام ثلاث حالات هي:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 324.



- إذا كانت $(0 < B)$: يعني وجود ضغوطات تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح، بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح.
- إذا كانت $(0 > B)$: يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، وبالتالي وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات.
- أما إذا كانت $(0 = B)$: فهذا يدل على وجود حالة من التوازن النقدي، وبالتالي استقرار الأسعار.

ثالثا: معيار فائض الطلب الكلي

تقاس الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي مقاسا بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي مقاسا بالأسعار الثابتة، أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض الطلب يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الناتج الوطني الحقيقي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى و يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة للاقتصادي كينز، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة الآتية¹:

$$DX = (Cp + Cg + I + E) - Y \dots \dots \dots (2)$$

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص48.



حيث أن:

(DX): تمثل إجمالي فائض الطلب.

(Cp): تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

(Cg): تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

(I): تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

(E): تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

(Y): تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وبناء على المعادلة السابقة يمكن اعتبار انه في حالة زيادة مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية علل الناتج المحلي الطلب، و الذي ينعكس في صورة ارتفاع في الإجمالي بالأسعار الثابتة فان الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة، إلا أن جزءا من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات، والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فانه يمثل ضغطا تضخيميا يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة الآتية:

$$DX_n = (DX - F) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

(DX_n): تمثل صافي فائض الطلب.

(DX): تمثل إجمالي فائض الطلب.



(F): تمثل عجز الميزان التجاري أي الفرق بين الصادرات والواردات، و بإعطاء مجموع الإنفاق القومي رمز (A)، فإنه يمكن صياغة المعادلتين السابقتين في معادلة واحدة و التي تعبير عن صافي فائض الطلب و بالتالي:

$$DX_n = (A+X) - (Y+M)$$

حيث أن:

(X): تمثل الصادرات.

(M): تمثل الواردات.

رابعاً: معيار فائض المعروض النقدي

تحدد الفجوة التضخمية لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة الآتية¹:

$$\frac{M}{GNP} G = \Delta M - * GNP \dots \dots \dots (5) \Delta$$

حيث أن:

(G): تمثل الفجوة التضخمية.

(ΔM): تمثل التغير في عرض النقود.

(M): تمثل كمية النقود.

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص ص 315-318.



(GNP): تمثالنواتج القومي الإجمالي.

(Δ GNP): تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

وحسب هذا المعيار فانه يتطلب التساوي بين كمية النقود المعروضة في الاقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من اجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار¹.

المبحث الثاني: أسباب التضخم وأثاره في الجزائر

إن أسباب التضخم في الجزائر متعددة ومختلفة،ويمكن إرجاع أسباب حدوثه إلى العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع أو إلى العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض و الزيادة في النفقات.

المطلب الأول أسباب التضخم

أولاً:العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع

يعود السبب في ارتفاع الأسعار إلى وجود فائض في الطلب الكليلا تقابله زيادة في العرض الكلي،وبالتالي يمكن إرجاع العوامل الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع إلى التغيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال والتي من أهمها،زيادة الإنفاق الكلي، الارتفاع في معدلات الأجور،التوسع في منح الائتمان من طرف المصارف،تمويل العجز في الميزانية، تمويل العمليات الحربية... الخ²،ويمكن إيجازها في مايلي:

¹ نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، ط1، دار اجنادين للنشر،الرياض،2007، ص237.

² رشاد العصار،رياض الحلي،النقود والبنوك،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010، ص168.



1- زيادة الإنفاق الكلي: إن هذا الارتفاع في حجم الإنفاق الكلي يؤدي إلى تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي في مستوى التشغيل الكامل للطاقات المادية و البشرية، وبالتالي تترجم هذه الزيادة إلى بؤادر تضخمية.

2- الارتفاع في معدلات الأجور: لا شك أن الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دوره في مجال الحركات، والتطورات الاقتصادية، وخاصة من حيث ارتفاع مستويات المعيشة كأثر للزيادات في معدلات الإنفاق العام، و ما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي، وعليه فإن اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد القومي تتمثل في ظهور فجوة بين الطلب الكلي الفعلي و العرض الكلي .

حيث انه لتلبية مطالب العمال فان الدولة أو المشروعات تعمل بالفعل على زيادة أجورهم دون أن تتحمل عبء هذه الزيادة بامتصاصها لنفقات الإنتاج الأخرى، و بإنقاص معدلات الأرباح، بل على العكس فهي تمتص هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار، محققة بذلك هدفا مزدوجا إفهام طبقة العمال باستجابتها لرغباتهم، ثم امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار، وغالبا ما تتكون الزيادة في الأجور اقل من الزيادة في إنتاجية العمل والارتفاع في الأسعار يتجاوز نسبة ارتفاع الأجور، ويسبقه بفترة زمنية، وهذا ما نلاحظه في كافة الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، و الاقتصاديات المتخلفة.

3- التوسع في منح الائتمان من طرف المصارف: تعتبر هذه الطريقة من أنجع الوسائل في يد الدولة تستعملها عندما ترغب في تنشيط الأعمال العامة والانتقال من حالة الكساد إلى حالة الرواج، بتشجيع العمليات الإنتاجية وفق خطة نقدية تمويلية لأنواع معينة من السلع والمنتجات، و الميكانيزمات المستعملة هي تخفيض سعر الفائدة لتحريض المؤسسات والأفراد على فتح اعتمادات لدى البنوك فيقبل هؤلاء على سحب اعتماداتهم، و يستعملونها في عملياتهم الإنتاجية فيزيد إقبالهم مثلا على الاستثمار، ويصبح هذا الاستثمار زائدا من حيث



طلبه على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبأ على ظاهرة تضخمية حلت بالمجتمع ،كان سببها الأول تلك الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين .

وهذا ما وقع بالضبط بالنسبة للمصارف الوطنية بارتفاع الطلب على الوسائل الاستثمارية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي وجود التضخم .

4- تمويل العجز في الميزانية: يقصد بعجز الميزانية (زيادة النفقات العامة من الإيرادات العامة وبالقدر أو الكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي).

وهذا العجز من الميزانية وسيلة معتمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بما يترتب عليها من نتائج سلبية مناجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية، فتلجأ الحكومة إلى البنك المركزي لإقراضها مبلغا لتوزعه على الموظفين، و المستخدمين كرواتب، فتلك النفقات الكبيرة التي قامت بها الحكومة، ومولت السوق بنقود ورقية يظهر على إثرها ازدياد التداول النقدي فتشكل هذه النفقات زيادة كبرى بالنسبة لما حصلت عليها الدولة من ضرائب وقروض، فينتج عنها ازدياد الطلب الكلي مع بقاء الثروات الإنتاجية والمنتجات من السلع دون زيادة أو ارتفاع.

5- تمويل العمليات الحربية: إن في وقت الحروب تكون الدولة في اشد الحاجة إلى المال فتعتمد إلى الطرق الكثيرة والكفيلة بتوفير المال والنقود والعمليات النادرة من اجل تمويل عملياتها المدنية والعسكرية وتجهيز البلاد بالمصانع والمصنوعات، والمتوجات العسكرية وغيرها.

وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الذي من شأنه أن يرفع من حدة ارتفاع الأسعار مما يفقد النقد شيئا من قيمته و من ثم يساعد على تفشي الظواهر التضخمية حيث



بالغت كثير من هذه الدول في إصدار الأوراق النقدية لدرجة كبيرة حتى أصبح التداول في أسواقها من هذه النقود الورقية فوق كل توقع أو تصور¹.

ثانيا: العوامل الدافعة بالعرض الكلي إلى الانخفاض

والتي من أوجهها عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم المرونة في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، مما يحدث نقصا في الكميات المعروضة من هذه السلع الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار، بالإضافة إلى النقص في الرأسمال العيني خاصة عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي وهناك أيضا الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المتوقع².

ثالثا: الزيادة في النفقات

وهذا السبب يتفق مع الوضع الذي من شأنه أن يكون الارتفاع في الأسعار ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك تغيير في الطلب حيث هذه الزيادة في النفقات تكون في الغالب نتيجة الزيادة في معدلات الأجور وذلك لرغبة العمال في زيادة عوائدهم، وكذلك قد يكون ارتفاع النفقات وبالتالي الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف المواد الأولية، وخاصة أن الكثير من البلدان المختلفة المنتجة لهذه المواد والمصدرة لها قد تحررت جزئيا (سياسيا و اقتصاديا)، وبدأت تطالب بأثمان عادلة لمنتجاتها و بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إنتاج المواد الأولية فهناك أيضا ارتفاع في تكاليف النقل والتأمين لهذه المواد.

¹ زاوش الهاشمي وآخرون، التضخم، مذكرة الدراسات الجامعية التطبيقية، غير منشورة، جامعة المسيلة، العلوم الاقتصادية، 1991، ص 19-23.

² غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 115.



وكذلك رؤوس الأموال فقد خضعت بدورها لارتفاع تكلفتها نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وكذلك نتيجة لارتفاع نفقات الصيانة بسبب تقعد الآلات المستخدمة حديثاً¹.

رابعاً: ارتفاع تكاليف الإنتاج

وهنا يكون ارتفاع تكاليف الإنتاج الناتجة ليس فقط من ارتفاع الأجور، أسعار السلع التجهيزية والمنتجات الوسيطة فحسب، بل وكذلك الناتجة عن التسيير غير محكم لوسائل الإنتاج ونهب أصول الشركات باستعمال وسائل غير قانونية².

المطلب الثاني: آثار التضخم

يترتب على الارتفاع المستمر في الأسعار آثار تمس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بصورة مختلفة، فيؤثر التضخم على كل من الدخل الوطني، الاستهلاك والادخار والاستثمار، ميزان المدفوعات،..... الخ.

أولاً: أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة

يتباين تأثير التضخم على مداخيل فئات المجتمع المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى أرباح أصحاب الثروات والدخول المرتفعة، بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار، سعر الفائدة)، أما الفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعامل والموظفين والمتقاعدين، فيؤثر التضخم سلبيًا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

¹ زاوش الهاشمي وآخرون، مرجع سابق، ص 27.

² ادير عبد الحفيظ، النمذجة وتحليل القياسي الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار - السيرورة التضخمية في الجزائر -، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص 54.



ثانيا: أثر التضخم علىالأشخاص الاقتصاديين

يعتبر الأشخاص المقرضون (الدائنون)، أول من يتضرر من التضخم كونهم يحصلون على قروضهم، متمثلة في قوة شرائية أقل من تلك التي أعطوها في البداية، أما المقترضون (المدينون) فهم يستفيدون من لأنهم يسددون القروض بالقيمة الاسمية، والتي تكون أقل من قيمتها الحقيقية وقت إقراضها.

ثالثا: أثر التضخم علىالنمو الاقتصادي

اختلفت الآراء حول تأثيرالتضخم على النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمرالذي يؤثر على قرارات الاستثمار و يؤخرها، وبالتالي فهو يؤثر على حافز الادخار وكذا على إنتاجية العمال وحماستهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، بينما يرى فريق آخر التضخم أن قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن التوقع حول ارتفاعأسعار لفترة معينة يعمل على زيادة الأرباح فتزيدالاستثمارات ويزيد التشغيل وبالتالي تتخفض نسبة البطالة، وتظل صحة الرأيين مرتبطة بنوع وحدة التضخم الحاصل، حيث أنالتضخم السريع والشديد سيضر بالنمو الاقتصادي بينما يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما أتبع بسياسات رشيدة¹.

رابعا: أثر التضخم علىميزان المدفوعات

يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا سيئا، فلا شك أن جزءا من الزيادة في القوة الشرائية- ما لم يصاحبها رقابة على الواردات- ستصرف إلى الزيادةفي الواردات السلعية، كما أن الجزء الباقي من الزيادة في القوة الشرائية ستصرف إلى زيادةالطلب الفعال داخل الدولة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك المحلي بكميات من السلع والخدمات التي كانت ستصدر للخارج، وبالإضافة إلى ذلك فإن زيادة أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة

¹ حسين كشيتي، مرجع سابق، ص ص 106-107.



للأسعار العالمية يقلل من إمكانية منافستها للسلع الأجنبية في الأسواق العالمية فتتدهور كمية الصادرات، ومن ثم فإن الزيادة في الواردات من ناحية ونقص الصادرات من ناحية أخرى وهروب رؤوس الأموال الوطنية من ناحية ثالثة يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، ويؤدي ذلك بدوره إلى صعوبات في الصرف الأجنبي ويجعل الافتراض الخارجي أكثر صعوبة، وللتغلب على العجز في ميزان المدفوعات قد تلجأ الحكومات إلى تخفيض قيمة عملتها في سوق الصرف¹.

خامسا: التضخم وأثره في تقييم واختبار الاقتراحات الاستثمارية

إن استخدام أساليب التقييم بالرغم من أنها تأخذ في الحسبان التغير في قيمة وحدة النقد نتيجة لمرور الزمن إلا أنها تقوم على افتراض ضمني وهو ثبات القوة الشرائية للنقود أي ثبات الأسعار، وهذا الافتراض يبدو بعيدا عن الواقع العملي، وإهمال هذا العنصر قد يترتب عليه آثار غير مرغوبة عند القيام بعملية تقييم الاقتراحات الرأسمالية فوجود قد يؤدي إلى الزيادة غير حقيقية في التدفقات النقدية الداخلة والمتوقعة من الاستثمار.

إذن لابد من أخذ هذا العنصر في الحسبان بتعديل تلك التدفقات لإزالة آثار التضخم و المحافظة على القيم الحقيقية للتدفقات النقدية و التي تمثل الأساس لعملية التقييم وإلا ترتب على ذلك اختيار خاطئ للاقتراحات الاستثمارية².

سادسا: أثر التضخم على سعر الفائدة

¹ نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 345.

² عبد الغفار حنفي، سمية قريا قص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 353-354.



تقترن معدلات الفائدة غالباً بمصادر التمويل إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب مدة القرض، فالقروض على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي وذلك لتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على زيادة الطلب على رؤوس الأموال. إذ تتجه توقعاتهم أن الحالة الاقتصادية في تحسن لذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال على شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول، أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكبر من أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل، وتتأثر بمعدل التضخم حيث يترتب عليه أن المقرض الدائن يطلب (علاوة) تسمى علاوة التضخم BISK PREMIUM تضاف إلى سعر الفائدة الحقيقية الخالية من المخاطر¹.

سابعاً: أثر التضخم على سعر الصرف

تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات، وأن سعر الصرف هو سعر عملة ما مقومة بسعر عملة أخرى وهو نسبة مبادلة هذه العملة بالعملات الأخرى.

ويعتمد ذلك على قوى العرض والطلب بين العملتين إذ يعبر سعر الصرف الأجنبي Exchange Rate Foreign عن قيمة الوحدات من إحدى العملتين التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى إذ أن ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأخرى وبذلك يتأثر سعر

¹ رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم ألكودي، در أمانة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 25.



الصرفمما يؤدي إلى ازدياد عدد الوحدات من العملة المحلية التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلة لها¹.

ثامنا: تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار

يختلف تأثير النفقات العامة على مستوى الأسعار حسب الغرض من وراء هذه النفقات، فإذا كانت موجهة إلى المشروعات الإنتاجية فإنها تزيد من كميات السلع المنتجة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع، أما إذا وجهت إلى تشجيع الاستهلاك كتقديم إعانات وزيادة أجور قطاعات معينة فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع نتيجة لزيادة الطلب عنها.

يختلف تأثير النفقات العامة على الأسعار قليلا، بينما يكون الأثر كبيرا في حالة الانتعاش الاقتصادي².

تاسعا: أثر التضخم على البطالة أو العكس

كان موضوع العلاقة بين توأمي السوء (التضخم و البطالة) موضع بحث للاقتصادي الانجليزي فيليبس (A.WPHILIPS)، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقا لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أنالأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وأنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وكانت النتيجة أن هناك نوعا من المعاكسة بين البطالة و التضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم.

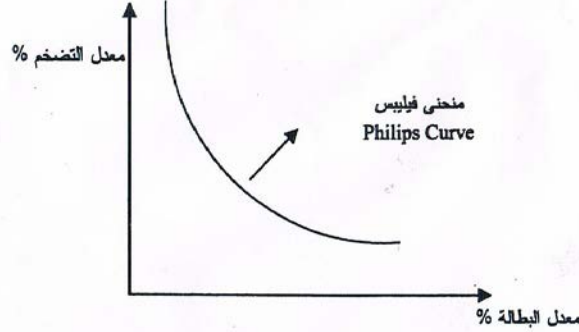
وقد تم تمثيل العلاقة بمنحنى سمي باسم فيليبس Philips curve كما هو موضح في الشكل رقم (2-4) أدناه :

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، 2004، ص461.

² حسن خلف فليح، المالية العامة، ط1، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص145-147.



الفصل الثاني عشر: التضخم والبطالة



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط9، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، صص 249-274.

ويعود تفسير الوضع المشار إليه في الشكل إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغوائهم بأجور مرتفعة.

ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج سترتفع، بفعل زيادة الأجور، الأمر الذي سينعكس على الأسعار فتزيد بها وبالتالي يخلق التضخم. إذن فالبطالة انخفضت في حين ارتفعت معدلات التضخم.

أما في حالة الركود والكساد فإن ذلك يعني أن الوضع الاقتصادي في تراجع و أن الطلب إما ثابت أو في انكماش مما يعني ثبات الأسعار نسبيا إن لم يكن تراجعها، وهذا يعني تراجع التضخم أو اختفاؤه وظهور البطالة.

بيد أن قضية العلاقة العكسية بين البطالة و التضخم لم يثبت صحتها على إطلاقها فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سويا وبشكل كبير، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة و

معدلات تضخم ملموسة أيضا، وقد سميت هذه بالركود التضخمي أو التضخم الركودي Stagflation¹.

المطلب الثالث: مكافحة التضخم في الجزائر

تختلف السياسات المنتهجة في مكافحة التضخم من بلد إلى آخر تبعا لاختلاف مسبباته وفي هذا الصدد سوف نتطرق إلى أدوات السياسة النقدية و المالية لضبط التضخم.

أولا: أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر

من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أي سياسة نقدية، فإن مسألة الاختبار المناسب لأدوات هذه السياسة يعد أمرا مهما، ولهذا كان على السلطات النقدية الجزائرية استحداث أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد الوطني خاصة في ضوء السوق النقدية، غير أن معظم الأدوات المستعملة من قبل السياسة النقدية في الجزائر تتمثل في الأدوات المباشرة مثل تسقيف كل من القرض المقدمة للمؤسسات العمومية و معدلات الفائدة، وتسقيف هوامش أرباح البنوك، بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أصبح بنك الجزائر يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة و مراقبة نمو الاقتصاد.

1- تأطير القروض البنكية: تعد هذه الوسيلة أداة من أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي ، و من أجل ذلك عرف منح الائتمان تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجمعات النقدية، واختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القرض. وتوجد ثلاث آليات لتطبيق هذه الأداة هي تأطير القروض المقدمة للدولة وتأطير القروض المقدمة للاقتصاد، بالإضافة إلى تأطير تلك القروض المقدمة ل23 مؤسسة غير مستقلة، هذا الإجراء الأخير الذي يعد من أهم معايير تنفيذ البرامج المتفق عليه مع

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط9،



صندوق النقد الدولي لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة.

2- سياسة سعر الخصم : في الكثير من الحالات ما يلجأ الجهاز المصرفي إلى البنك المركزي بغرض إعادة تمويله، وذلك لانخفاض سعر الخصم، مما دفع البنك المركزي باتخاذ قرار رفع سعر إعادة الخصم لتقليص من حدة التضخم، بالتأثير على حجم الإنفاق العام وبالتالي بتخفيض الائتمان لدى البنوك الثانوية.

3- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني: إن ارتفاع الاحتياطات القانونية لدى البنوك الثانوية هذا يعني انخفاض المتاحات المالية لهذه البنوك و بالتالي انخفاض القروض.

4- سياسة السوق المفتوحة: قام البنك المركزي بإنتاج هذه السياسة نتيجة بداية دخول الجزائر في اقتصاد السوق سنة 1991، وذلك بإصدار سندات قابلة للتحويل بهدف امتصاص كمية من النقود الزائدة في التداول¹.

و كذا تحول عمليات السوق المفتوحة لضبط مناسيب السيولة كأداة من أدوات الأهداف التشغيلية للسياسة النقدية وبتجاه الأوراق المالية سيؤدي إلى تعميق السوق النقدية وبناء أسس قوية للوساطة المالية خارج الآليات الراهنة التي ربطت الوساطة المصرفية بالمتوسط في بيع و شراء العملات الأجنبية لتغلب على عملياتها².

5- الكتلة النقدية: إن تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1994-1998) بلغ متوسط معدل نمو الكتلة النقدية (M_2) هو 14.9% لتتخفص هذه النسبة إلى 13% خلال سنة (2000)، ويعزى هذا السبب إلى الانخفاض في نمو الكتلة النقدية إلى إتباع سياسة التقشف الصارمة المتبعة من قبل السلطات الجزائرية من خلال تخفيض عجز الموازنة و تجميد

¹ أيت طالب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 45.

² مظهر محمد صالح قاسم، السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد، تشرين الثاني، 2011، ص 21.



الأجور، كما ارتفعت الأرصدة النقدية الصافية الخارجية مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف، وعلى العموم فإن الكتلة النقدية في الجزائر عرفت تطورا متسارعا، فبالنسبة للنقود الائتمانية بلغ حجمها سنة (1990) حوالي 138.9 مليار دج أي ما يعادل 40% من مجموع الكتلة النقدية لتصل إلى 249.8 مليار دج أي ما يعادل 31% من مجموع الكتلة النقدية سنة (1995)، واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 440.0 مليار دج سنة (1999) أي ما يعادل 24% من مجموع الكتلة النقدية.

أما الودائع تحت الطلب فقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا عندما انتقلت من 131.2 مليار دج أي ما يعادل 38% من مجموع الكتلة النقدية سنة (1990) إلى 465.2 مليار دج سنة (1999) أي ما يعادل 25% من مجموع الكتلة النقدية ويعزى ذلك إلى صرامة السياسة النقدية المطبقة أثناء برنامج التعديل الهيكلي وعودة الثقة في العملة المحلية.

و قد انعكس هذا على استقرار هيكل الكتلة النقدية، إذ انخفض التداول الائتماني من 40% من مجموع الكتلة النقدية سنة (1990) إلى 31% سنة (1995) و 24% سنة (1998)، أما الودائع لأجل (أشباه النقود) فقد ارتفعت نسبتها إلى مجموع الكتلة النقدية من 21% سنة (1990) إلى 35% سنة (1995) لتبلغ 49% سنة (1999) (أنظر الملحق رقم 01)، وهي تعد الأكبر إذا ما قرنت بالنقود الائتمانية والودائع تحت الطلب.



الفصل الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

ومما سبق يمكن إظهار تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2000-2009) من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (2-4): تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: مليار دينار، (%) بالنسبة لمعدل السيولة.

السنوات	الكتلة النقدية (M_2)	الناتج الداخلي الخام PIB	معدل السيولة M_2/PIB	التداول الائتماني	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	الأصول الخارجية
2000	2022.5	4123.5	49.0	484.5	563.7	974.3	775.9
2001	2473.5	4257.0	58.1	577.2	661.3	1253.0	1310.7
2002	2901.5	4541.8	63.9	664.7	751.6	1485.2	1755.7
2003	3299.5	5266.8	62.9	781.4	862.1	1656.0	2342.6
2004	3644.3	6127.4	59.4	874.3	1291.3	1478.7	3119.1
2005	4070.4	7498.6	54.0	921.0	1516.5	1632.9	4179.4
2006	4827.6	8390.7	57.0	1081.4	2096.4	1649.8	5515.0
2007	5994.6	9389.6	63.8	1284.5	2949.1	1761.0	7415.5
2008	6956.0	11008.2	63.1	1540.0	3425.0	1991.0	10247
2009	6859.3	11717.6	70.8	1597.9	3225.6	2035.8	10886

المصدر: نفلا عن حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حلة الجزائر (2000-2009)، غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 174.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الكتلة النقدية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة عرفت تطورا متسارعا، حيث واصلت السيولة النقدية (M_2) مسارها نحو الارتفاع لتحقق سنة (2001) ما يقارب 2473.5 مليار دج مقابل 2022.5 مليار دج سنة (2000)، و يرجع السبب في هذا التحسن إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية و بداية تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريقيا 2001، و الذي خصص له غلاف مالي قدر ب 7.5 مليار دولار أي ما يعادل 520 مليار دج.



و استمرت السيولة النقدية (M_2) في الارتفاع لتنتقل من 2901.5 مليار دج سنة (2002) إلى 4070.4 مليار دج سنة (2005) لتصل إلى 6859.3 مليار دج في الثلاثي الأول من سنة (2009)، و يعود السبب في ذلك إلى إطلاق السلطات لبرنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي يمتد من (2005-2009) حيث خصص له غلاف مالي قدر ب 100 مليار دولار أي ما يعادل 8000 مليار دج، و بالنسبة للنقود الائتمانية، التي بلغت 484.5 مليار دج في مليار دج في سنة (2000) لتنتقل إلى 921.0 مليار دج في سنة (2005) أي ما يعادل 22% من مجموع الكتلة النقدية، و يفسر سبب تراجع نسب التداول الائتماني إلى مجموع الكتلة النقدية للإصلاحات المالية و النقدية، أما الودائع تحت الطلب فقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا، و تضاعف حجم الودائع تحت الطلب بشكل أكبر مع مطلع الألفية الثالثة، والتي ارتفع فيها من 563.7 مليار دج في سنة (2000) أي ما يعادل 27% من مجموع الكتلة النقدية إلى 1516.5 و 3225.6 مليار دج أي ما يقارب 37% و 47% من مجموع الكتلة النقدية خلال سنتي (2005) و (2009) على الترتيب، و نفس شئ ينطبق على حجم التداول الائتماني الذي شهد هو الآخر خلال هذه الفترة نمو مطردا نتيجة توفر السيولة لدى مؤسسات القطاع المصرفي، كما واصلت الأصول النقدية الخارجية المتأتية أساسا من تحويلات المهاجرين ارتفاعها هي الأخرى، حيث بلغت 775.9 مليار دج في سنة (2000) لتبلغ 4179.4 و 10886 مليار دولار خلال سنوات (2005) و (2009) على التوالي.

و نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة و زيادة تراكم الادخار المالي من طرف مؤسسات قطاعا المحروقات، الأمر الذي دفع بحجم الودائع لأجل إلى الارتفاع من 974.3 مليار دج في سنة (2000) أي ما يعادل 48% من مجموع الكتلة النقدية إلى 1632.9 و 2035.8 مليار دج أي ما يعادل 40% و 29% خلال سنتي (2005) و (2009) على التوالي، إن ارتفاع أسعار البترول لم ينعكس على الوضع الداخلي للوطن فقط



بل كان له الأثر على الوضع الخارجي و نخص بالذكر هنا الاحتياطات النقدية من الصرف الأجنبي التي بلغت في سنة (2000) مبلغ 11.90 مليار دولار ليصل إلى 56.18 و 148.91 مليار دولار خلال سنتي (2005) و (2009) على التوالي، أما معدل السيولة فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات السيولة المحلية، حيث تجاوزت هذه النسبة 50% في معظم السنوات و يعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج الداخلي الإجمالي (PIB)، وهذا ما يوحي بأن هناك سيولة واسعة في الاقتصاد نجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية¹.

ثانيا: أدوات السياسة المالية المعتمدة في الجزائر

نظرا لقصور بعض وسائل السياسة النقدية في ضبط التضخم في الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا برز دور وسائل السياسة المالية، ووجدت السلطات المخططة أنه من الملائم الاعتماد على أساليبها في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار والقضاء على الضغوط التضخمية الكامنة في الاقتصاد.

1- الضرائب: تعتبر الضرائب أكثر الوسائل فاعلية في الحد من الضغوط التضخمية بصفة خاصة في المجتمعات التي يغلب فيها تخلف العادات المصرفية والائتمانية، بالإضافة إلى اعتبارها من أفضل الوسائل لتحقيق الادخار الحكومي اللازم لمواجهة الزيادة في الاستثمار. ففي المنتجات الأخذة في النمو تسود مستويات منخفضة للدخول، وبهذا لا يتسنى للمدخرات الخاصة أن تبلغ المستوى اللازم لتحقيق الاستثمار، وفي ظل هذه الظروف تصبح المدخرات العامة، وأهمها الضرائب، أمرا ضروريا و وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق استقرار الأسعار.

¹ حسين كشيتي، مرجع سابق، ص 175.



2- القروض العامة: من المعلوم أن القروض من الوسائل المعروفة التي كثيرا ما لجأت إليها الحكومات لامتناع موارد التمويل اللازمة من المدخرات الحقيقية ولتعبئة المدخرات القومية والمكتنزات، خاصة إذا عجزت السياسة الضريبية عن تغطية مصادر التمويل.

ولكن يلاحظ أن الدول المتخلفة تواجه عدة مشاكل وهي بسبيل عقد القرض أهمها انخفاض حجم المدخرات، وانتشار الاكتناز، و ظاهرة التفضيل السلعي، وعدم توافر الأوراق المالية كالسندات الحكومية وأسهم الشركات الصناعية والتجارية في السوق المالي الضيق، وكذلك فقدان الثقة في المركز المالي والائتماني للحكومات بالإضافة إلى عدم وجود جهاز كفاء لإدارة الدين العام¹.

ثالثا: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في مكافحة التضخم

يعود الانخفاض المسجل في معدل التضخم إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني، أي تبني سياسة ميزانية صارمة، حيث أصبحت الميزانية العامة تساهم في تكوين الادخار الوطنيين خلال الفائض الذي حققه ابتداء من سنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي (1998 و1999)، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414.1 مليار دج نهاية سنة 2001، و وصلت إلى حدود 6،430 مليار دج نهاية سنة 2002، هذا الادخار الذي تشكله الخزينة يمثل سندا مهما لمباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى هناك السياسة النقدية التي تركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية و تقييد توزيع القروض للاقتصاد.

هاتين السياستين النقدية و المالية كان لهما الفضل في انخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة من الإصلاحات، أي أن العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى

¹ نبيل الروبي، مرجع سابق، ص 473-488.



العام للأسعار وهي التغير في عرض النقود (M_2) وسعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية كانت ملائمة.

بعد الانخفاض الملاحظ في معدل التضخم إلى غاية سنة 2000 حيث بلغ 0.33%، تميزت سنة 2001 بارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى 4.2% مقارنة بالسنة التي قبلها، في حين نلاحظ في سنة 2002، إن معدل التضخم عرف نوعا من التباطؤ والتراجع إلى 1.4% أي هناك انخفاض بحوالي 03 نقاط، هذا التراجع في معدل التضخم رغم ارتفاع الطلب الوطني يفسر بمايلي:

- آثار التعريف الجمركية، حيث تم الانتقال سنة 2002 من نظام ذو أربعة معدلات لحقوق الجمارك (40%، 25%، 15%، 5%) إلى نظام ذو ثلاث معدلات (30%، 15%، 5%)، وانخفاض الحق الإضافي المؤقت (DAP) من 60% إلى 48% وهو ما أثر على أسعار الاستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك.

- تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتبرة في الواردات (+20.2% سنة 2002) مقارنة مع سنة 2001 وزيادة الإنتاج الوطني¹.

ولعلاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية)، يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بفرض تخفيض الطلب الكلي و كبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا.

¹ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف الساسة، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 242.

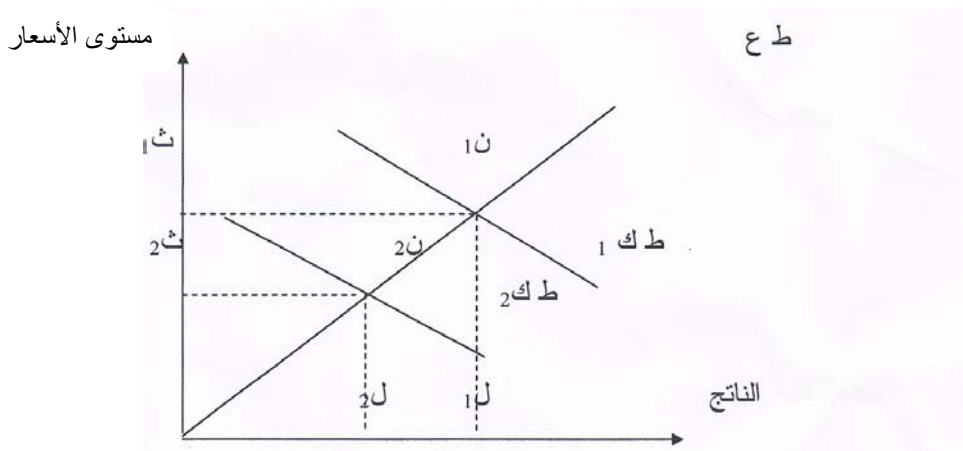


الفصل الثاني: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2012

وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:

- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالزيادة بمعدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): "السياسة المالية الانكماشية"



المصدر: نقلا عن مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006،

ص ص 217-218.

وهكذا فإن مضمون كلا من السياسة المالية والتوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي، وعندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ



الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام و إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وعندما تلجأ الحكومة لاستخدام سياسة مالية انكماشية، غير أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام السياسة المالية والتوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية (التقييدية) للأسباب الآتية:

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية.
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .
- الدوافع السياسية.
- النفقات المتزايدة.
- زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي الشعبي.
- دعم تشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم و النمو¹.

خلاصة الفصل :

¹ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكر ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 217-218.



من خلال دراسة التضخم في الاقتصاد الجزائري توصلنا لجملة من النتائج نلخص أهمها في النقاط التالية :

فيما يخص مظاهر التضخم في الجزائر تأكد لنا استمرارية ارتفاع الأسعار، وعرفت مرحلة (1990-2009) معدلات تضخم متباينة، حيث بلغ معدل التضخم سنة 2009 إلى 5.7%.

أما عند دراسة أسباب التضخم في الجزائر فتم إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

✓ ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وهو ناجم عن الإفراط في الإصدار النقدي والزيادات في الأجور وارتفاع معدلات النمو الديموغرافي.

✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج ويعود ذلك لارتفاع تكاليف الأجور وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

✓ الأسباب الهيكلية المتمثلة في نقص العرض الغذائي والتضخم المستورد بالإضافة إلى التخلف الاقتصادي.

وعند دراسة آثار التضخم في الجزائر بينا أن المعدلات المرتفعة المسجلة أثرت كثيرا على مستوى معيشة الأفراد حيث تسببت في زيادة الدخل الحقيقي لبعض الفئات على حساب الفئات الضعيفة ذوي المنح والأجور.

ولوقف الضغوط التضخمية وللتخفيف من حدة أثارها اتبعت الجزائر عدة إجراءات يمكن حصرها فيما يلي:

✓ إجراءات السياسة النقدية: تمثلت في استعمال السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك

المركزي لجملة من الأدوات المباشرة منها (تأطير القروض البنكية..) أو غير

المباشر (سياسة الاحتياطي القانوني، سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة).

✓ إجراءات السياسة المالية: منها السياسة الضريبية وسياسة القروض العامة.



الفصل الثالث

محاولة بناء نموذج قياسي للتضخم في
الجزائر



تمهيد

إن هذا الفصل هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث نحاول من خلاله الإلمام بأساليب وأدوات التحليل الإحصائي المعروفة في قياس العلاقات بين هذه المتغيرات وفي اختبار قبول أو رفض الفرضيات التي قامت عليها هذه العلاقات، كما حاولنا في هذا الفصل إعطاء صورة قياسية للظاهرة التضخمية في الجزائر بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية والرياضية التي تناولناها لذلك سنقوم في بداية هذا الفصل بإعطاء نظرة عامة حول منهجية اقتصاد القياسي ثم نقوم بدراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر من سنة 1990-2012.



المبحث الأول: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي.

يعتبر الاقتصاد القياسي فرع من فروع العلوم الاقتصادية، وهو يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية المأخوذة من الواقع العملي، وذلك باستعمال الأساليب الإحصائية والرياضية، بهدف نمذجة هذه الظواهر واستخدامها في التنبؤ المستقبلي لاتجاهاتها.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي.

يعرف بأنه التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال،، الخ)، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية.

بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أنتعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية، فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية¹.

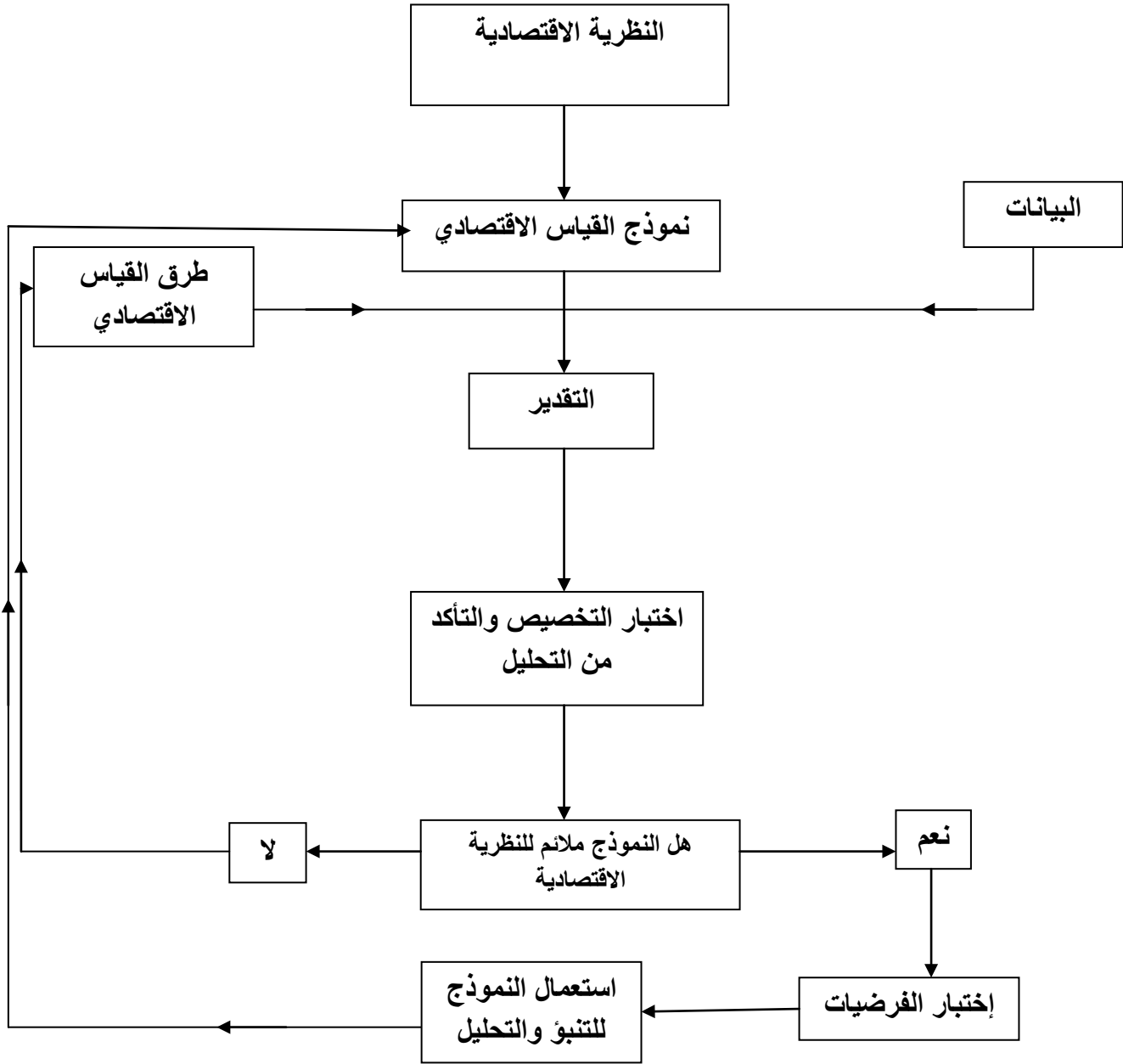
إن الهدف الأساسي للقياس الاقتصادي هو صياغة نموذج قياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة رياضية تتناسب والواقع الاقتصادي ويمكن تحديد هذه المنهجية بالمراحل التالية²:

¹ علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص9.

² صالح تومي، مدخل النظرية الاقتصادية، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص7.



الشكل رقم (3-6): منهجية القياس الاقتصادي.



المصدر: تومي صالح، مدخل النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، الجزائر، 2011، ص7.

المطلب الثاني : مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي.



أولاً: تعيين النموذج.

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، ومن خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه¹، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع).

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات $y=f(x_1, x_2, \dots, x_n)$ ، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير، وبهدف تحديد أنسب الصيغ الرياضية التي يعبر عن هذه العلاقة بين هذه المتغيرات تعبيراً دقيقاً (خطية أو غير خطية بسيطة أو متعددة) يجب إتباع الخطوات التالية :

- إجراء تحليل تمهيدي بتعريف الظاهرة الناتجة أو المفسرة y ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المفسرة أو المسببة)، مع تحديد وحدات القياس التي تقاس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها على حدى.
- التأكد من أن هناك علاقة جدية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.
- جمع المعلومات الأولية مثل جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة بواسطة إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم نقوم بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.
- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى، عن طريق إسقاط أزواج المتغيرات على إحداثيات معينة ورسم الشكل الانتشاري الذي يمكن أن

¹ حسين علي بخيت (آخرون)، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص 28.



يؤكد لنا وجود علاقة بين المتغيرات أو عدم وجودها، والقوة التقديرية لهذه العلاقة وبناء النموذج الاقتصادي على ضوءها.

- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل الانتشاري فقد تكون العلاقة خطية أو غير خطية في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو ثالثة، معادلة واحدة أو عدة معادلات.

بعد استكمال تحديد النموذج الرياضي، يتم إدخال المتغير العشوائي u_i ، لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصيغة النموذج القياسي¹.

ثانيا : تقدير معاملات النموذج.

في هذه المرحلة نقوم بقياس أو تقدير المعلمات بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين.

حيث نعلم أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج، و على تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس وهي تسمى مقدرات. وتتطوي هذه المرحلة على خطوتين على الأقل :

- تجميع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج.
- اختيار طريقة القياس الملائمة وفيها:

- طريقة المعادلة الواحدة مثل طريقة المربعات الصغرى العادية وغيرها.

- المعادلات الآنية مثل المربعات الصغرى ذات المرحلتين وذات ثلاث مراحل وغيرها وتختلف حسب طبيعة العلاقة بسيطة أو معقدة وكمية البيانات التي تتطلبها وتكاليف البحث¹.

¹ وليد إسماعيل السيفو (و آخرون)، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن،



ثالثا: تقييم المعلمات المقدرة للنموذج.

أولا: المعايير الاقتصادية

بعد مرحلتي التعيين والتقدير لمعاملات النموذج نقوم بعملية مقارنة بين قيم وإشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم والإشارات المتوقعة لهذه المعالم في ضوء النظرية الاقتصادية.

ثانيا: المعايير الإحصائية

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختيار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعاملات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية التي تتمثل في اختبار إحصائية t ستودنت واختبار الإحصائية F .

2-1- اختبار إحصائية t ستودنت:

يتم اختبار الفرضيات الخاصة بالمعاملات المقدرة كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k \neq 0 \end{cases} \cdot H_0$$

الفرضية البديلة H_1 .

يتم قبول إحدى الفرضيتين ورفض الأخرى على أساس مقارنة قيمة إحصائية ستودنت المحسوبة t_{cal} مع قيمة إحصائية ستودنت الجدولية t_{tab} عند مستوى معنوية معين α ودرجة حرية $(n-k)$ حيث²:

- إذا كانت القيمة المطلقة لـ t_{cal} المحسوبة أكبر من القيمة t_{tab} الجدولية، وذلك بالقيمة المطلقة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقول أن المتغير المستقل Z_i يؤثر على المتغير التابع Y (أي أن المعلمة مقبولة إحصائيا).

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص21.

² حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص29.



- إذا كانت القيمة المطلقة ل t_{cal} المحسوبة أقل من القيمة الجدولية t_{tab} ، وذلك بالقيمة المطلقة فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، ونقول أن المتغير المستقل x_i لا يؤثر على المتغير التابع y (أي أن المعلمة مرفوضة إحصائياً)¹.

حيث أن:

$$t_{\hat{\beta}_1} = S_{\hat{\beta}_1} = \frac{\hat{\beta}_1 / S_{\hat{\beta}_1}}{S_{e_i} / \sqrt{\sum x_i^2}} = \frac{\hat{\beta}_1}{S_{\hat{\beta}_1}} \cdot \frac{\sqrt{\sum x_i^2}}{S_{e_i}}, S_{e_i}^2 = \hat{\sigma}_{e_i}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-k}$$

t : تمثل اختبار ستودنت عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $n - k$ ، علماً أن n تمثل عدد المشاهدات في العينة و k عدد المعالم.

$S_{e_i}^2$ أو $\hat{\sigma}_{e_i}^2$: تباين الخطأ العشوائي.

$S_{\hat{\beta}_1}^2$: تباين $\hat{\beta}_1$.

$S_{\hat{\beta}_1}$: الانحراف المعياري للمقدرة $\hat{\beta}_1$.

و بنفس الطريقة يتم حسابها بالنسبة ل $\hat{\beta}_0$ ².

2-2- معامل التحديد: R^2

و يدل على مدى قوة العلاقة بين القيم المقدرة والقيم الفعلية فإذا كان كبير دل على جودة النموذج والقدرة التفسيرية له، وكذلك هو خط انحدار يعطي توفيقاً جيداً للبيانات المشاهدة حيث يفسر المتغير المستقل X بنسبة كبيرة من المتغيرات الكلية في المتغير التابع، ويمكن حسابه رياضياً كما يلي:

لدينا $\gamma_i - \bar{\gamma} = \hat{\gamma}_i - \bar{\gamma} + e_i$ بتربيع طرفي المعادلة السابقة نجد:

$$\sum (\gamma_i - \bar{\gamma})^2 = \sum (\hat{\gamma}_i - \bar{\gamma})^2 + \sum e_i^2$$

حيث أن:

¹ سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، 2012، صص 73-74.

² دومنيك سلفا تور، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي (سلسلة ملخصات شوم)، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1992، ص 175.



$\sum (\gamma_i - \bar{\gamma})^2$: مجموع مربعات الانحرافات الكلية في المتغير التابع ويرمز لها بالرمز TSS.
 $\sum (\hat{\gamma}_i - \bar{\gamma})^2$: مجموع مربعات الانحرافات المفسرة ويرمز لها ESS .

$\sum e_i^2$: مجموع مربعات البواقي ويرمز لها RSS.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة كالتالي TSS=ESS+RSS: ويقسمه طرفي المعادلة على

$$TSS \text{ نجد } 1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS} \text{ ومنه نعرف معامل التحديد كما يلي :}$$

$$R^2 = 1 - \frac{RSS}{TSS} \text{ أي أن } R^2 = \frac{ESS}{TSS} .$$

وكما هو معلوم فإن معامل التحديد لا يتعدى الواحد، فإذا كان مساويا للواحد فإن الارتباط قوي بين المتغيرين التابع والمفسر، وإذا كان مساوي للصفر فإن العلاقة بين المتغيرين غير موجودة¹.

وبما أن هذا المؤشر لا يمكن الاعتماد عليه كثيرا، ذلك لأنه يرتفع بمجرد إدخال متغير مفسر جديد في النموذج حتى وإن لم تكن هناك أية علاقة سببية بين هذا المتغير الجديد والمتغير التابع، لذا يفضل الاعتماد على مؤشر آخر، في حالة وجود أكثر من متغير مفسر واحد في النموذج ويطلق على هذا المؤشر معامل التحديد المعدل (المصحح) ويرمز له بالرمز

$$\bar{R}^2 \text{ حيث } \bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \frac{n-1}{n-k-1}$$

وبالتالي في حالة إجراء مقارنة بين نموذجين لهما أكثر من متغير مفسر واحد، فمن الأفضل الاعتماد على هذا المؤشر الأخير بدلا من الاعتماد على R^2 ².

2-3- تباين الخطأ العشوائي S_e :

¹ سفيان مخلوف، دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، 2014، ص 73.

² حمودي حاج صحراوي، القياس الاقتصادي التطبيقي (باستعمال برنامج Eviews)، بدون دار نشر، سطيف، 2010، ص 12.



يقيس هذا المؤشر مدى انحرافات القيم الفعلية عن القيم المقدرة، فإذا كان هذا التقدير كبير دل ذلك على أن انحرافات القيم الفعلية للمتغير التابع عن القيم المقدرة لها كبير وعليه يكون النموذج غير كفؤ، وتعطى صيغته بالشكل التالي :

$$1. \hat{S}_\varepsilon^2 = \frac{\sum \hat{\varepsilon}_i^2}{n-k}$$

2-4- اختبار إحصائية فيشر F:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة

X_1, X_2, \dots, X_k على المتغير التابع Y ، ويعتمد على نوعين من الفروض

$$\begin{cases} H_0 : \hat{\beta}_1 = \hat{\beta}_2 = \dots = \hat{\beta}_k = 0 \\ H_1 : \hat{\beta}_1 \neq \hat{\beta}_2 \neq \dots \neq \hat{\beta}_k \neq 0 \end{cases}$$

فرضية العدم: H_0 وتنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع.

الفرضية البديلة: H_1 وتنص على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

و الصيغة الرياضية لهذا الاختبار هي $F = \frac{R^2/k}{1-R^2/n-k-1}$

وبعد احتساب قيمة F_{cal} تقارن مع قيمتها الجدولية F_{tab} بدرجة حرية k و $(n-k)$ للبسط

والمقام وعند مستوى معنوية معين α ، ثم نتخذ القرار بقبول أو رفض فرضية العدم أو

الفرضية البديلة على النحو التالي²:

• نقبل H_0 ونرفض H_1 إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أي أن

العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية أي أنه ليس ثمة تأثير من أي متغير من

المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

¹ سفيان مخلوف، مرجع سابق، ص 73.

² حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص 168.



- نقبل H_1 ونرفض H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية أي أن العلاقة الخطية المدروسة معنوية، و هناك على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات X_k ذو تأثير في γ .¹

2-5- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

2-5-1- اختبار DW:

يعتبر اختبار درين واطسون أكثر الاختبارات شيوعاً واستخداماً للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حسب الشكل:

$$\varepsilon_t = \rho\varepsilon_{t-1} + \mu_t, \mu_t \sim N(0; \sigma_\mu^2)$$

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases} \text{وبهدف إلى الفرضيات التالية}^2$$

لاختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب إحصائية درين واطسون:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{\varepsilon}_t - \hat{\varepsilon}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \hat{\varepsilon}_{t-1}^2}$$

وبعد إجراء عمليات التقريب نحصل على $DW = 2(1 - \hat{\rho})$:

حيث أن DW تمثل القيمة المحسوبة للاختبار وتأخذ قيمها بين 0 و 4. ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كانت $\rho = 0$ فإن $DW = 0$.

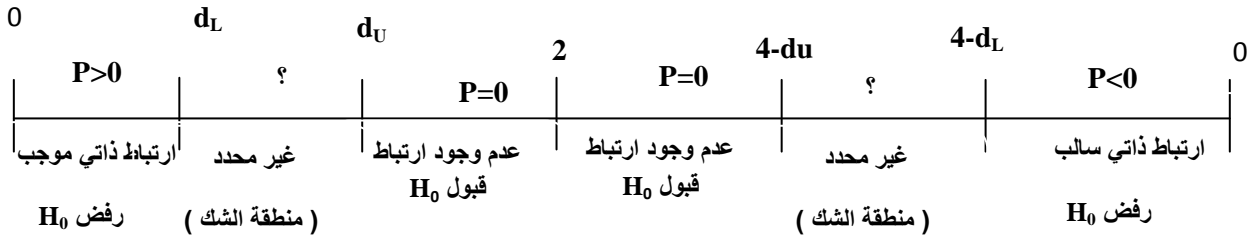
و يوضح الشكل التالي قيم d (القيم المجدولة للاختبار)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى موجب أو سالب، أو تجعل نتيجة الاختبار غير محددة، وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى ل d (d_L, d_U) في الجدول الإحصائية لتوزيع درين واطسون.

¹ حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (باستخدام برنامج Eviews7)، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2013، ص181.

² وليد إسماعيل السيفو (و آخرون)، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي (التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية)، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، صص 151-153.



الشكل رقم (3-7): مناطق القبول والرفض لاختبار DW.



المصدر: محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص99.

بالاعتماد على الشكل رقم (3-6) يمكن أن تستخرج نتيجة اختبار DW كالتالي:

- إذا كانت $d_L DW < 4 - d_L$ أو $DW > 4 - d_L$ يرفض H_0 .
 - إذا كانت $d_U > DW > 4 - d_U$ يقبل H_0 .
 - إذا كانت $4 - d_U \leq DW \leq 4 - d_L$ أو $d_U d_L \leq DW \leq d_U d_L$ تكون نتيجة الاختبار غير محددة، ومن ثم إضافة بيانات أكثر.
- حيث أن d_L تمثل الحد الأدنى و d_U الحد الأعلى، ويمكن استعمال هذا الاختبار إلا في ظل الشروط التالية:

- يجب أن يكون النموذج متضمنا للمعلم الثابت β_0 .
- النموذج المقدر لا يتضمن متغيرات تابعة ذات فترات إبطاء كمتغيرات مستقلة.¹

المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي العام

أولاً: طبيعة وفرضيات النموذج

1- طبيعة نموذج الانحدار الخطي العام: يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض

وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص98-99.



X_1, X_2, \dots, X_k ، و X_i عشوائي، ويعبر عن هذه العلاقة، بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة، بالشكل التالي $\gamma_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \dots + \beta_k X_{ik} + U_i \dots (1)$

وفيواقع الأمر فإن هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات الآتي:

$$\begin{aligned} \gamma_1 &= \beta_0 + \beta_1 X_{11} + \beta_2 X_{12} + \dots + \beta_k X_{1k} + U_1 \\ \gamma_2 &= \beta_0 + \beta_1 X_{21} + \beta_2 X_{22} + \dots + \beta_k X_{2k} + U_2 \\ &\vdots \\ \gamma_n &= \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \dots + \beta_k X_{nk} + U_n \end{aligned}$$

هذه المعادلة تتضمن $(k+1)$ من المعلمات المطلوب تقديرها علما أن الحد الأول منها (β_0) يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات، وعليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات كآلاتي:

$$\begin{bmatrix} \gamma_1 \\ \gamma_2 \\ \vdots \\ \gamma_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & \dots & X_{1k} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & \dots & X_{2k} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & \dots & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ \vdots \\ U_n \end{bmatrix} \dots (2)$$

وباختصار $\gamma = X\beta + U \dots \dots (3)$

حيث أن :

γ : متجه عمودي أبعاده $(n*1)$ يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X : مصفوفة أبعاده $(n*k+1)$ تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة، يحتوي عمودها

الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

β : متجه عمودي أبعاده $(k+1*1)$ يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

U : متجه عمودي أبعاده $(n*1)$ يحتوي على الأخطاء العشوائية.



وبما أن المعادلة (3) هي العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع (γ)، والمتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_k) فإنه يستوجب تحقق الفروض الأساسية الخاصة بـ U_i التالية:

$$U_i \sim N(0, \sigma^2 * I_n)$$

والذي يعني أن U_i يتوزع توزيعاً طبيعياً (N) متعدد المتغيرات لمتجه وسطه صفري (0)، ومصفوفة تباين وتباين مشترك عددية هي ($\sigma^2 * I_n$).¹ أي أن (σ^2) عبارة عن عدد ثابت مضروباً في الواحد فنحصل على نفس التباين ولأن (I_n) تحتوي على عناصر قطرية مساوية للواحد وهي التي تشكل ثبات التباين بعد عملية الضرب.²

2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي العام: لتقدير معالم النموذج الخطي المتعدد لا بد من توفر مجموعة من الفروض الأساسية وهي كالتالي:

2-1- الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_i) = 0$ وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير γ ، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيماً سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، وتخضع لقوانين الاحتمال، بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساوياً للصفر:

$$E(\varepsilon_i) = 0, \forall i = 1, \dots, n$$

2-2- الفرضية الثانية: تجانس تباين الأخطاء ويعني أن تشتتها حول المتوسط ثابت، ويعبر عنها رياضياً ب:

$$Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1, \dots, n$$

¹ حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سابق، ص 135-136.

² فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 160.



2-3- الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي أن التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، وهذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، ويعبر عنها رياضيا كم يلي:

$$\text{Cov}(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, \forall i \neq j$$

$$1. i, j = 1, \dots, n$$

كما أن المتغير العشوائي μ_i يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يساوي صفر، وتباين ثابت يساوي $\sigma_{\mu i}^2$ أي أن $\mu_i \sim N(0, \sigma_{\mu i}^2)$.²

2-4- الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقل X_i ، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير المتغير التابع γ_i ، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم.³

2-5- الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.⁴

ثانيا: تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي العام.

لتقدير معالم نموذج الانحدار الخطي العام نستعمل طريقة المربعات الصغرى، ليكن النموذج الانحداري المتعدد التالي:

$$\gamma_i = \alpha + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \varepsilon$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = \sum (\gamma_i - \alpha + b_1 x_{1i} - b_2 x_{2i})^2$$

وبعد إجراء عمليات الاشتقاق نحصل على:

¹ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 20.

² حسام علي داود، خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص 157.

³ محمد شيخي، مرجع سابق، ص 20.

⁴ دومنيك سلفا تور، مرجع سابق، ص 170.



$$b_1 = \frac{\sum x_{1i} \gamma_i \sum x_{2i}^2 - \sum x_{2i} \gamma_i \sum x_{1i} x_{2i}}{\sum x_{1i}^2 \sum x_{2i}^2 - (\sum x_{1i} x_{2i})^2}$$

$$b_2 = \frac{\sum x_{2i} \gamma_i \sum x_{1i}^2 - \sum x_{1i} \gamma_i \sum x_{1i} x_{2i}}{\sum x_{1i}^2 \sum x_{2i}^2 - (\sum x_{1i} x_{2i})^2}$$

ومنه نستنتج معادلة $\alpha: \alpha = \bar{y} - b_1 \bar{x}_1 - b_2 \bar{x}_2$

ملاحظة: يقيس معامل الانحدار b_1 التغير في γ عندما يتغير x_1 بوحدة واحدة مع ثبات x_2 ، كما يقيس معامل الانحدار b_2 التغير في γ عندما يتغير x_2 بوحدة واحدة مع ثبات x_1 ، وبالتالي يعتبر هذان المعاملان معاملي انحدار جزئية وهما عبارة عن أفضل مقدرات خطية غير متحيز.

ومن أهم خصائص المربعات الصغرى العادية مايلي :

- خاصية عدم التحيز: معناه توقع القيم المقدرة تساوي القيمة الأصلية، ونقول أن b أفضل مقدر خطي غير متحيز ل B ، إذا كان توقع b يساوي B وأن توزيع المعاينة ل b يكون توزيعاً طبيعياً.
- خاصية الكفاءة: مقدر كفو وتعني مقدر ذو أصغر تباين.
- خاصية الاتساق: نقول أن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق ما يلي: كلما كبر حجم العينة فإن قيمة المعلمة المقدرة تقترب من قيمة المعلمة الحقيقية وتباين المعلمة المقدرة يقترب إلى الصفر، وذلك حسب الشرطان التاليان:



$$\cdot \lim_{n \rightarrow \infty} E(b) = \beta; \lim_{n \rightarrow \infty} E(\alpha) = \alpha \quad \checkmark$$

$$^1. \lim_{n \rightarrow \infty} V(b) = 0; \lim_{n \rightarrow \infty} V(\alpha) = 0 \quad \checkmark$$

ثالثا: تقييم نموذج الانحدار الخطي العام.

يتم تقييم النموذج باستخدام نوعين من المعايير الإحصائية هما : اختبارات المعنوية ومعامل التحديد، وهذا ما رأيناه سابقا.²

المطلب الرابع: معايير اختبار النموذج الأفضل.

في حالة قبول عدة نماذج إحصائية، لا بد من اختبار النموذج الأفضل من بين هذه النماذج وهنا يجب أن يكون :

- تباين النموذج ذا قيمة ضعيفة.
- مجموع مربع البواقي ضئيلا.³

أولا : مجموع مربعات البواقي *SSR*

إن طريقة مربعات الانحرافات الصغرى تعتمد على تخفيض مربعات الانحرافات إلى أدنى حد ممكن. وبالتالي كلما كانت قيمتها صغيرة كلما اقترب خط الانحدار من تمثيل كل المشاهدات الحقيقية التي تشملها العينة وزادت دقة النموذج.

$$^4. = \sum_{t=1}^N \hat{e}_t^2 \quad SSR = \sum (\hat{y}_t - \bar{y})^2$$

ثانيا : معيار *AKaike*.

يقوم هذا المعيار على تدنئه تباين النموذج مقارنة بزيادة عدد المعالم المقدرة، وتكون صيغته كالتالي:

¹ جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، صص 29-84.

² سعيدة شطباني، مرجع سابق، صص 78.

³ سفيان مخلوف، مرجع سابق، صص 75-76.

⁴ حمودي حاج صحراوي، مرجع سابق، صص 22.



$$AIC = \ln(\hat{\sigma}^2) + \left\{ 2 \left(\frac{p+q}{n} \right) \right\}$$

كما أن المقدار $(p+q)$ يشير إلى عدد معالم النموذج المقدر وليس مجموع درجتي النموذج، و n عدد المشاهدات.

ثالثا: معيار Schwarz .

رغبة في تحقيق خصائص تقاربية من معيار AIC السابق، اقترح $Schwarz$ التعديل التالي :

$$Sc = \ln(\hat{\sigma}^2) + \left(\frac{p+q}{n} \right) \ln(n)$$

ويكون اختيار النموذج الأفضل على أساس أصغر قيمة لكل من (AIC, Sc) .

رابعا: معيار Hannan-Quinn.

ويسمى هذا المعيار ب Q ويعطى بالعلاقة :

$$Q(p, q) = \ln(\hat{\sigma}^2) + (p+q)C \frac{\ln \ln n}{n}$$

مع $C > 2$ ، ويكون النموذج الأفضل حسب هذا المعيار الذي يعطي أقل قيمة

$1. (MinQ(p, q))$

المطلب الخامس: تشخيص النموذج.

أولا : التعدد الخطي.

تعتبر مشكلة التعدد الخطي من بين المشاكل المؤثرة سلبا على جودة النموذج المتعدد، حيث أنها مرتبطة بأحد الفرضيات الأساسية لطريقة المربعات الصغرى العادية فهذه الفرضية تنص على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة أي عدم وجود علاقة خطية محددة بين قيم مشاهدات المتغيرات المستقلة.

التعدد الخطي معناه وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، مما يؤثر سلبا على نتائج عملية التقدير وبالتالي على القيم التنبؤية للظاهرة المدروسة، حيث أنه لا يكون معنى

¹ سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 169.



إحصائي للمعاملات المقدره بطريقة المربعات الصغرى العادية، كما يؤدي هذا الارتباط، في بعض الحالات، إلى تغيير إشارات المعاملات المقدره في حين نلاحظ أن قيمة معامل التحديد مرتفعة، وإلى الحصول على قيم كبيرة لتباين المعاملات المقدره، فكلما كان الارتباط قوي كلما كان محدد المصفوفة $(X'X)$ صغير ويؤول إلى أصغر قيمة مما يجعل قيم التباينات والتباينات المشتركة للمعاملات المقدره كبيرة حيث يؤدي هذا كله إلى إمكانية قبول الفرضية الصفرية في الاختبارات الإحصائية مما يؤدي حتماً إلى استبعاد بعض المتغيرات المستقلة بالرغم من أهميتها في النموذج و للتخلص من هذا الإشكال نلجأ إلى احد الحلول التالية :

- إضافة معطيات جديدة إلى المعطيات الموجودة.
 - استعمال معلومات قبلية.
 - تغيير العلاقة الوظيفية (الدالية) بين المتغيرات.
 - الاستغناء عن أحد المتغيرات ذو ارتباط كبير : غير أن التخلي عن بعضها يؤدي إلى تقدير متحيز لأن ذلك يكون خلافا لما تنص عليه النظرية الاقتصادية.
- إن ظاهرة التعدد الخطي تظهر من خلال حساب محدد المصفوفة $(X'X)$ حيث يساوي أو يؤول إلى الصفر في حالة وجود هذه الظاهرة وحيث يتعذر علينا حساب مقلوب هذه المصفوفة وبالتالي تقدير معلمات النموذج.¹

ثانياً: عدم تجانس تباين حد الخطأ.

من بين الفرضيات التي تم وضعها بالنسبة للنموذج القياسي الاقتصادي سواء البسيط أو العام، فرضية ثبات التباين من المشاهدة إلى أخرى، غير أن هذه الفرضية قد لا تتحقق في الواقع خاصة لما يتعلق الأمر بالبيانات المقطعية. وبالتالي فإن عدم القيام بتصحيح هذا الخلل قد يقلل من دقة النموذج.

¹ جيلا لي جلاطو، مرجع سابق، ص ص 99-100.



لاكتشاف وتصحيح عدم تجانس تباين عنصر الخطأ هناك عدة طرق، سوف نتطرق إلى ثلاث طرق وهي¹:

2-1- اختبار Test de white:

تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

- تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات $X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt}$ من ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \beta_1 X_{1t}^2 + \beta_2 X_{2t}^2 + \dots + \beta_n X_{nt}^2$$
- حساب معامل التحديد R^2 للانحدار المساعد
- نقوم باختبار فرضية العدم :

$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_k = \beta_1 = \beta_2 = \beta_n = 0$ ، ثم نقوم بمقارنة القيمة $(WH = nR^2)$ مع عند مستوى معنوية (5% أو 1%) ودرجة حرية تساوي K وهي عدد المعلمات في الانحدار المساعد حيث إذا كان $nR^2 > \chi_{k;0.05}^2$ أو $nR^2 > \chi_{k;0.02}^2$ نرفض فرضية العدم وهذا يعني وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وإذا كان $nR^2 \leq \chi_{k;0.05}^2$ فإننا نقبل فرضية العدم وهذا يعني أنه لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين فإذا قبلنا فرضية العدم هذا يعني أن $S_t^2 = \beta_i$ ثابت.

2-2 اختبار ARCH(LM)

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كان هناك ثبات تجانس التباين للأخطاء وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج وتتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي :

- تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) ثم حساب $(\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2)$.

¹حمودي حاج صحراوي، مرجع، سابق، ص 47.



• نقوم بإجراء انحدار ل $(\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \dots, \hat{\varepsilon}_{t-p}^2)$ كما يلي:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \beta_p \hat{\varepsilon}_{t-p}^2 + U_t$$

ثم نقوم بحساب معامل التحديد R^2 .

✓ نقوم باختبار فرض العدم $(H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_p = 0)$ وذلك بمقارنة القيمة $(LM = nR^2)$ مع عند مستوى معنوية معين (5% أو 1%) ودرجة حرية تساوي عدد المعلمات الانحدارية، إذا كان $(nR^2 > \chi_{k;0.05}^2)$ نرفض فرض العدم وبالتالي التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس (غير ثابت).¹

ثالثا: اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج .

من بين الفرضيات التي تم وضعها الفرضية $s \neq tv$ ،

$E(u_s u_t) = 0$ لتقدير معاملات نموذج الانحدار، أي ليس هناك ارتباط بين عناصر الخطأ من مشاهدة إلى أخرى، غير أن هذه الفرضية يصعب تحقيقها دائما، خاصة إذا ما تعلق الأمر ببيانات على شكل سلاسل زمنية، وبالتالي يجب معالجة هذه الوضعية حتى يصبح النموذج أكثر دقة²، وعليه يمكن تعريف الارتباط الذاتي على انه الارتباط بين المشاهدات المتسلسلة لنفس المتغير خلال فترة زمنية (أو في مجال معين لبيانات المقطع العرضي).³

رابعا : تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي.

في هذه الحالة نلاحظ شكل دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي وهي نفس الدالة السابقة غير أنها تطبق على البواقي (عبارة عن معامل الارتباط بين البواقي $(\varepsilon_{t-1}, \varepsilon_t)$ ، وإذا اتضح أن جميع القيم تقع داخل مجال الثقة المعبر عنه بخطين

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، صص 507-508.

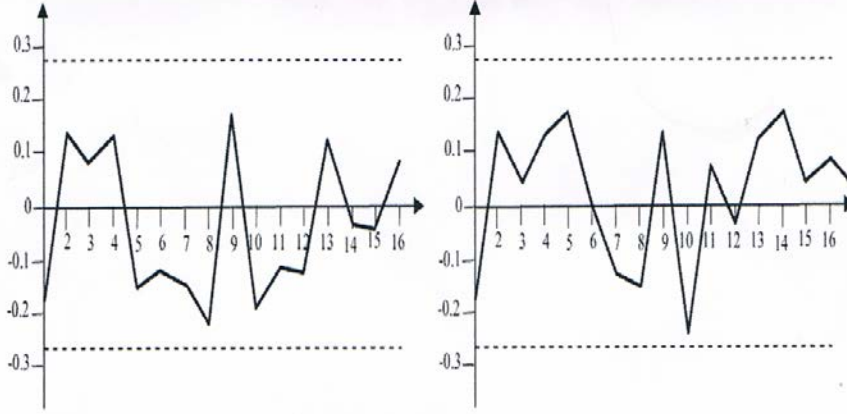
² حمودي حاج صحراوي، مرجع سابق، ص 45 .

³ وليد إسماعيل السيفو ، مرجع سابق ، ص 131 .



متوازيين ، يعني أن الارتباط الذاتي بين حدود الحد العشوائي غير معنوية وعليه النموذج ملائم¹.

الشكل رقم(8-1):دالة الارتباط الذاتي للبواقي الشكل رقم(9-1): دالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي



المصدر : نقلا عن مخلوف سفيان، دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص77.

خامسا : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي .

يفترض أن المتغير (ε_i) له توزيع طبيعي، والذي يكتب الصيغة الآتية: $\varepsilon_i \approx N(0, \delta_{\varepsilon}^2)$ إن (ε) تتوزع توزيعا طبيعيا حول متوسط صفري وله تباين ثابت نهائي مقداره δ_{ε}^2 ، ولكل (ε_i) فان هناك توزيع طبيعي، ومعنى فرض التوزيع الطبيعي ل (ε_i) كما يلي:

- ✓ إن القيم الصغيرة ل (ε_i) لهما احتمال اكبر في الظهور قياسيا للقيم الكبيرة أو المتطرفة.
- ✓ أن القيم المتطرفة ل (ε_i) هي اقل احتمالية في الظهور .²

¹ مخلوف سفيان، مرجع سابق، ص 77 .

² وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص ص86 - 87 .



المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج التضخم (1990-2012).

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج قياسي اقتصادي للتضخم في الجزائر من أجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر في التضخم، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

المطلب الأول: تحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة.

أولاً- المتغير التابع: ويتمثل في معدل التضخم في الجزائر، ونرمز له بالرمز INF، معتمدين في ذلك على سلسلة زمنية سنوية من 1990 إلى 2012.

ثانياً- المتغيرات المفسرة: بالعودة إلى النظريات المفسرة للتضخم والدراسات القياسية التي تم التطرق إليها بالإضافة إلى مدى توفر البيانات الإحصائية المتعلقة بكل متغير فإننا نجد أنها تركز على المتغيرات المفسرة التالية :

INF: معدل التضخم %.

UNE: معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة).

TCN: سعر الصرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي).

M₂: المعروض النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

pp: سعر البترول (دولار أمريكي للتر) .

INT: سعر الفائدة على الودائع (%).

M: واردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

GDP: إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

NW: أجور العاملين بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

المطلب الثاني: الصياغة الرياضية للنماذج المقترحة.

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة والموافقة للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم التي تطرقنا إليها سابقاً، نقتترح النموذج الانحدار الخطي المتعدد في فترة (1990-2012) على النحو التالي:



النموذج الأول: حسب النظرية الكمية للنقد فإن الزيادة في المعروض النقدي هي فقط تؤثر في التضخم و وفقا للنظرية نقترح النموذج التالي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 M2 + \varepsilon_t$$

النموذج الثاني: يمثل نظرية التكلفة القائلة بأن الأجور هي المؤثر الوحيد في التضخم و وفقا لهذه النظرية يكون النموذج كما يلي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 NW + \varepsilon_t$$

النموذج الثالث: حسب النظرية الكنزوية (نظرية جذب الطلب) نقترح النموذج التالي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 GDP + \varepsilon_t$$

النموذج الرابع: حسب مجموع النظريات التي تطرقنا إليها سابقا (النظرية النقدية، نظرية التكلفة ونظرية جذب الطلب) نقترح النموذج التالي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 M2 + \beta_2 GDP + \beta_3 INT + \beta_4 NW + \varepsilon_t$$

النموذج الخامس: اقتراح نموذج لا تقيده متغيرات اقتصادية داخلية فقط بل نموذج يحتوي على متغيرات اقتصادية خارجية (اقتصاد منفتح) على النحو التالي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 INT + \beta_2 M2 + \beta_3 TCN + \beta_4 UNE + \varepsilon_t$$

النموذج السادس: حسب علاقة فيليبس القائلة بان البطالة هي السبب الوحيد في وجود التضخم وعليه نقترح النموذج التالي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 UNE + \varepsilon_t$$

النموذج السابع: حسب المتغيرات الموجودة في الاقتصاد الجزائري نقترح النموذج المختلط التالي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 PP + \beta_2 INT + \beta_3 M + \beta_4 GDP + \beta_5 NW + \beta_6 M2 + \beta_7 TCN + \beta_8 L UNE + \varepsilon_t$$



ملاحظة: كما يلاحظ أن النموذج القياسي ذو طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ العشوائي ε_t الذي ينبو عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على التضخم ويصعب قياسها.

المطلب الثالث: تقدير النماذج وتقييم النتائج.

أولاً: تقدير النموذج المختار وتطور متغيراته.

1-1- تقدير النموذج المختار:

يتم تقدير النماذج القياسية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية MCO والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج تظهر نتائج تقدير كل من النماذج من خلال الجداول كما يلي:

الجدول رقم (3-5): تقييم النتائج للنماذج المقترحة.

التقييم الإحصائي				التقييم الاقتصادي	
إحصائية DW	إحصائية R^2	إحصائية F	إحصائية t		
غير مقبول	غير مقبول	مقبول	غير مقبول	مقبول	النموذج الأول
غير مقبول	غير مقبول	مقبول	مقبول	غير مقبول	النموذج الثاني
غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	مقبول	النموذج الثالث
غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	النموذج الرابع
غير مقبول	غير مقبول	غير مقبول	مقبول	غير مقبول	النموذج السادس
غير مقبول	مقبول	غير مقبول	غير مقبول	مقبول	النموذج السابع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8 (أنظر للملحق رقم 3-4).



الجدول رقم(3-6):نتائج تقدير النموذج الخامس(1990-2012).

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:48				
Sample (adjusted): 1990 2011				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.93944	4.388826	3.403971	0.0034
INT	0.836208	0.360272	2.321047	0.0330
M2	3.15E-12	7.57E-13	4.166052	0.0006
TCN	-0.568864	0.072719	-7.822794	0.0000
UNE	0.704684	0.208481	3.380087	0.0036
R-squared	0.887272	Mean dependent var	10.35811	
Adjusted R-squared	0.860747	S.D. dependent var	10.69885	
S.E. of regression	3.992446	Akaike info criterion	5.803402	
Sum squared resid	270.9736	Schwarz criterion	6.051366	
Log likelihood	-58.83742	Hannan-Quinn criter.	5.861815	
F-statistic	33.45123	Durbin-Watson stat	1.828704	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

$$LINF=14.93+0.83INT+3.15M2-0.56TCN +0.70UNE$$

$$(3.40) (2.32)(4.16) \quad (7.82) (3.38)$$

$$R^2 = 0.88 \quad \bar{R}^2 = 0.86 \quad N = 23 \quad F_c = 33.45 \quad DW = 1.82$$

حيث أن:

(): القيم بين قوسين تمثل الإحصائية t.

R^2 : معامل التحديد.

\bar{R}^2 :معامل التحديد المعدل.

N: عدد المشاهدات.

F_c : إحصائية فيشر.

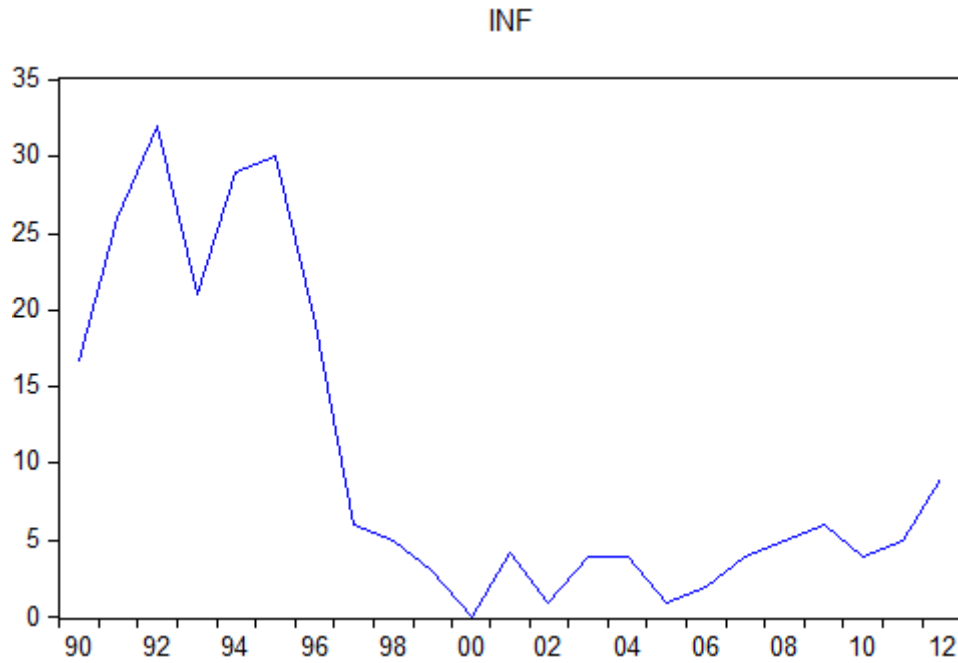
DW: إحصائية دربن واطسون.



بملاحظة النموذج نجد أن معدل التضخم يرتبط بعلاقة طردية مع كل من سعر الفائدة والمعروض النقدي بالأسعار الجارية للعملة المحلية ومعدل البطالة(من إجمالي الناتج المحلي)،وبعلاقة عكسية مع سعر الصرف،وهذا يعد مقبول من الناحية الاقتصادية كما نلاحظ من الناحية الإحصائية أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع وهذا ما تظهره قيمة معامل التحديد المساوية 0.88 أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير 88% من تغيرات معدل التضخم،كما أن جميع المتغيرات الداخلة لها معنوية إحصائية وبالتالي النموذج مقبول.

1-2- تطور متغيرات النموذج المختار:

الشكل رقم(3- 10): منحى تطور معدلات التضخم



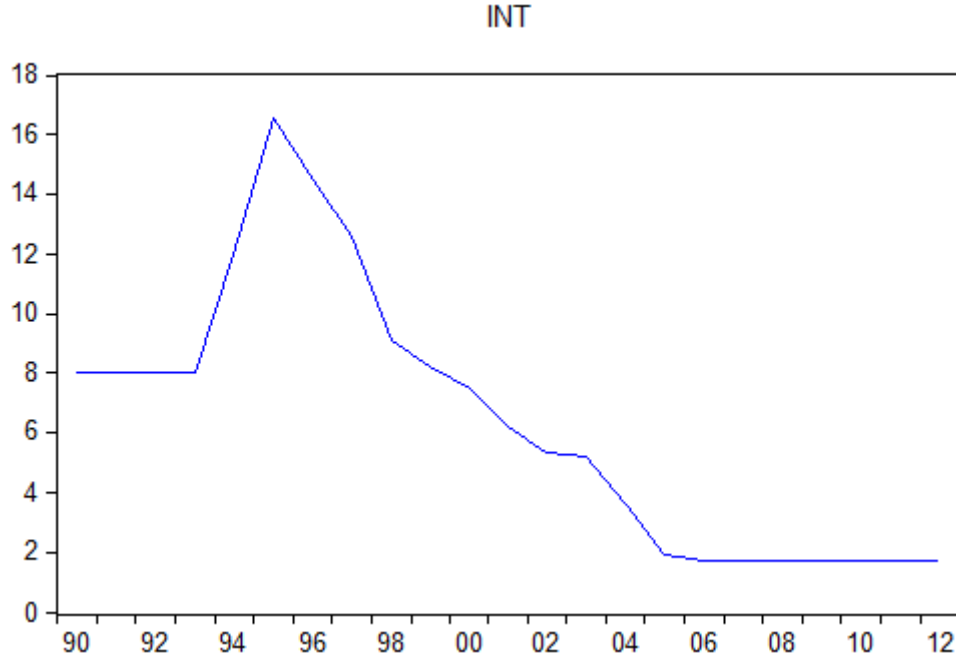
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

عرفت معدلات التضخم ارتفاعا في التسعينيات حيث قدر أعلى مستوى لها في 1995 بـ 29، 77% وهذا راجع إلى القروض الموجهة للاقتصاد والتي لم تلقى مقابل إنتاجي إضافي إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلى، وبدءا من 2000 شهدت معدلات التضخم انخفاض قدر بـ 0.33% كادني نسبة له وذلك راجع إلى عدة أسباب كتعديل سعر لفائدة، الصرامة في تسير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة



الاقتصادية، حيث في سنة 2006 إلى غاية 2012، ثم بدأ بالزيادة مرة أخرى واستمر في التذبذب وهذا بسبب ارتفاع السيولة حيث لا يتبع الاتجاه العام .

الشكل رقم(3-11): منحنى تطور سعر الفائدة

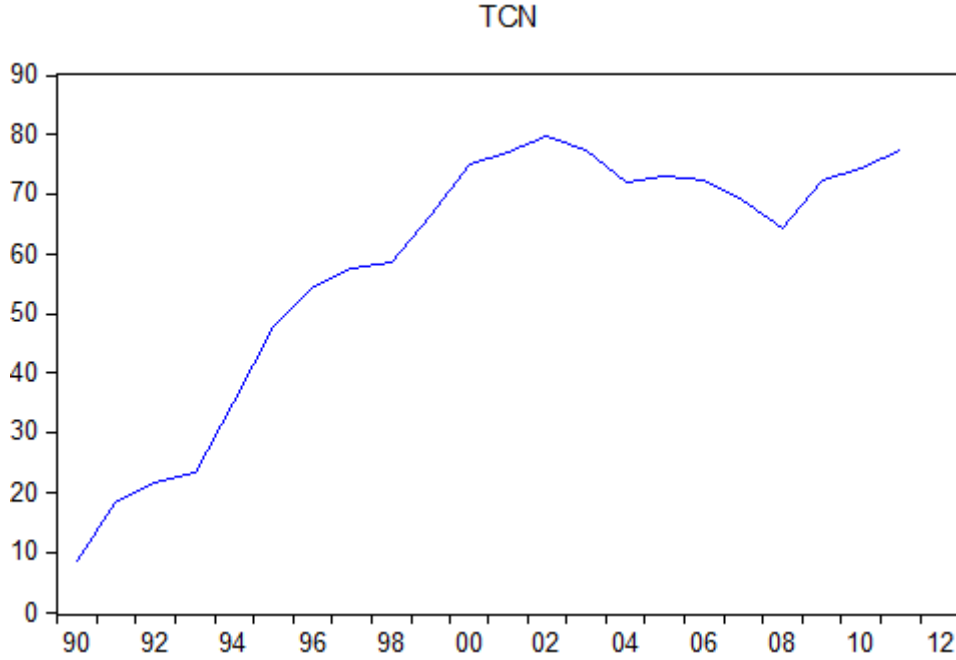


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

من خلال المنحنى نلاحظ أن معدلات الفائدة خلال الفترة (1990-1993) ثابتة وذلك راجع إلى تقليل العجز أو زيادة الفائض في الحساب الجاري، وبدء من سنتي (1994-1995) ارتفع معدل الفائدة بنسبة 16.58%، وهذا بسبب العام للأسعار الإصلاحات الموسعة التي اعتمدها الجزائر قصد التخفيف من حدات المديونية و تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وخلال الفترة (1996-2004) سجلت معدلات الفائدة انخفاضا محسوسا، حيث قدر في سنة 1996 بنسبة 14.5%، واستمرت في الانخفاض بنسب متقاربة إلى غاية سنة 2004 ، وخلال سنة 2004 انخفض سعر الفائدة إلى 3.64% راجع إلى الارتفاع الملحوظ لسعر الصرف الدولار مقابل العملات الأخرى .

وبعد ذلك أخذ معدل الفائدة في الانخفاض وذلك سنة 2005 لتعرف ثباتا نسبيا إلى غاية سنة 2012 بنسبة 1.75% و هي لا تتبع الاتجاه العام .

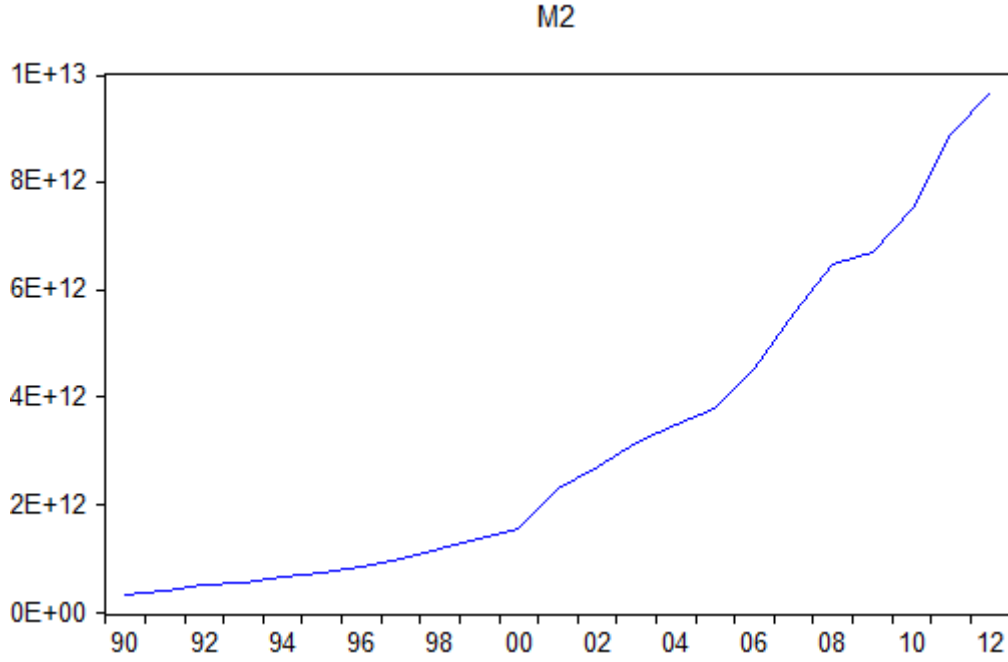
الشكل رقم(3-12):منحنى تطور سعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

نلاحظ من خلال المنحني ارتفاع سعر الصرف 1990 إلى غاية 2002 حيث عرفت أعلى نسبة ارتفاع تقدر بـ 79.68% نظرا لعدم وجود علاقات خارجية نتيجة عدم الاستقرار السياسي وبعدها انخفض إلى غاية 2009 بسبب الأزمة المالية في نهاية سنة 2007، ثم ارتفع إلى غاية 2012 نظرا لارتفاع أسعار البترول و ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر و تعزيز استقرار سعر الدينار، حيث لا يتبع الاتجاه العام .

الشكل رقم(3-13): منحنى تطور المعروض النقدي

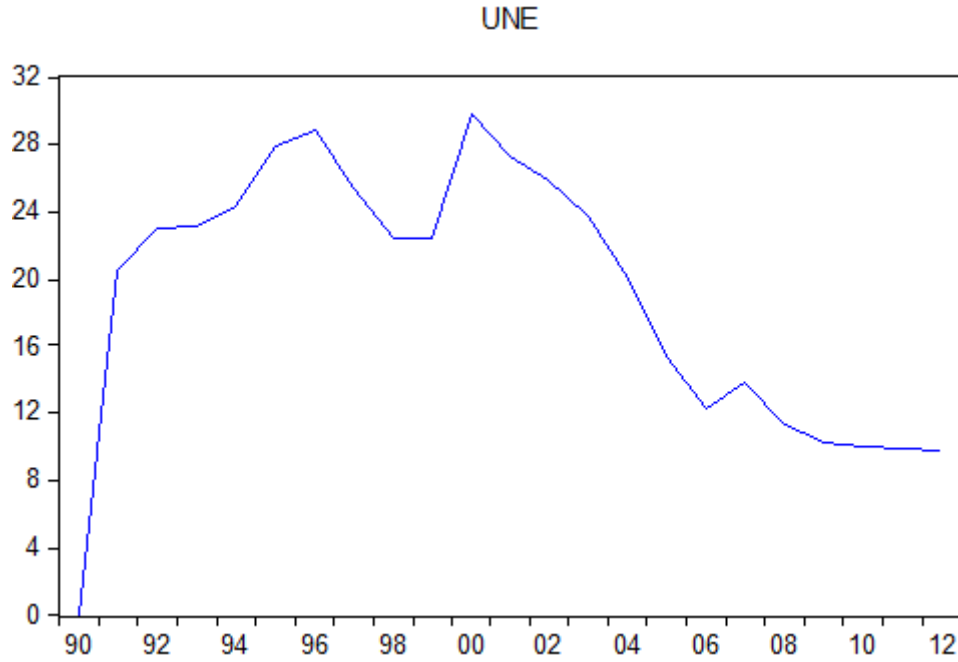


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

شهدت نمو واسع قدر بـ 21.6% سنة 1993 بسبب العجوزات المتتالية التي كانت تغطي عن طريق الإصدار النقدي ، خلال الفترة (1999-2000) انخفاض حجم النمو الكتلة النقدية لتسجل 12.96% و 13.03% على التوالي وهذا راجع إلى تخفيض حجم الإنفاق العام وإتباع سياسة تقشفية صارمة، ثم ارتفع سنة 2006 إلى 16.41% بعد ما كانت 10.93% سنة 2005 واستمرت الكتلة النقدية في النمو بصفة متسارعة إلى غاية 2008 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الأرصدة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار البترول ثم استمر في الارتفاع إلى غاية 2012 وكما هو ملاحظ في المنحني فهي تتبع الاتجاه العام.



الشكل رقم (3-14): منحنى تطور معدلات البطالة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

ومن خلال المنحني نلاحظ ارتفاع مستوى البطالة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية المزرية التي شهدتها الجزائر في فترة 1990-1996 ثم انخفضت سنة 2000-1997 لأنها اتبعت إجراءات لتخفيض من حداثها، حيث ارتفعت سنة 2002 ثم عاودت الانخفاض إلى غاية 2012 بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر تتمثل في القروض الاستثمارية وفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب ومنح قروض دعم للفلاحين وهي لا تتبع الاتجاه العام .

ثانيا: التقييم الإحصائي.

2-1- إحصائية ستودنت:

يستخدم اختبار ستودنت لتقييم معنوية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع في نموذج الانحدار الخطي المتعدد اللوغاريتمية حيث تستخدم الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

عند مستوى 5% نقارن الإحصائية t المحسوبة مع الجدولية، فإذا كانت أكبر بالقيمة المطلقة نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض فرضية العدم أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية:



$$T_{n-k}^{\alpha} = T_{23-3}^{0.05} = T_{20}^{0.05} = 2.08$$

ونائج اختبار للنموذج الخامس ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7-3): نتائج اختبار t ستيودنت.

القرار	الملاحظة	التقييم الإحصائي		الاحتمال	التقييم الاقتصادي	المتغيرات
		T المحسوبة	T المجدولة			
معنوي	$T_c > T_t$	3.40	2.08	0.0034	-	C الحد الثابت
معنوي	$T_c > T_t$	2.32	2.08	0.0033	مقبول	INT
معنوي	$T_c > T_t$	4.16	2.08	0.0006	مقبول	M2
معنوي	$T_c > T_t$	7.82	2.08	0.0000	مقبول	TCN
معنوي	$T_c > T_t$	3.38	2.08	0.0036	مقبول	UNE

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

2-2- إحصائية فيشر: F

يستخدم الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في وقت واحد واختبر إحصائية فيشر بالفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_C والمقدرة ب: 33.45 مع القيمة المجدولة F_t للنموذج حيث يتم استخراجها من جدول فيشر (الملحق رقم 3-15)، عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$T_{n-k}^{k-1} = T_{23-3}^{3-1} = T_{20}^2 = 3.49$$

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، وعليه نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة ذو تأثير في المتغير التابع، وعليه النموذج ككل له معنوية إحصائية.



2-3- معامل التحديد:

إن النموذج الخامس ذو جودة قوية 0.88، أي أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة، حيث أن المتغيرات تفسر المتغير التابع بنسبة 88% أما الباقي 12% عبارة عن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي أن النموذج جيد.

ثالثاً: اختيار أحسن نموذج.

بعد القيام بالتقدير نختار النموذج الذي يعطي أفضل النتائج على أساس عدة اختبارات نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 8): اختبار أفضل نموذج.

معامل التحديد	المعنوية الاقتصادية	$S.E_{rogrssion}$	AIC	SC	$F_{statistic}$	
0.88	نعم	3.99	5.80	6.051	33.45	النموذج الخامس

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

نلاحظ أن النموذج الأفضل هو النموذج الخامس وذلك لأنه عند مستويات أقل للمعيارين وبالتالي عند مستوى أقل للأخطاء، ولذا سوف يتم الاعتماد على النموذج المختار في باقي الدراسة.

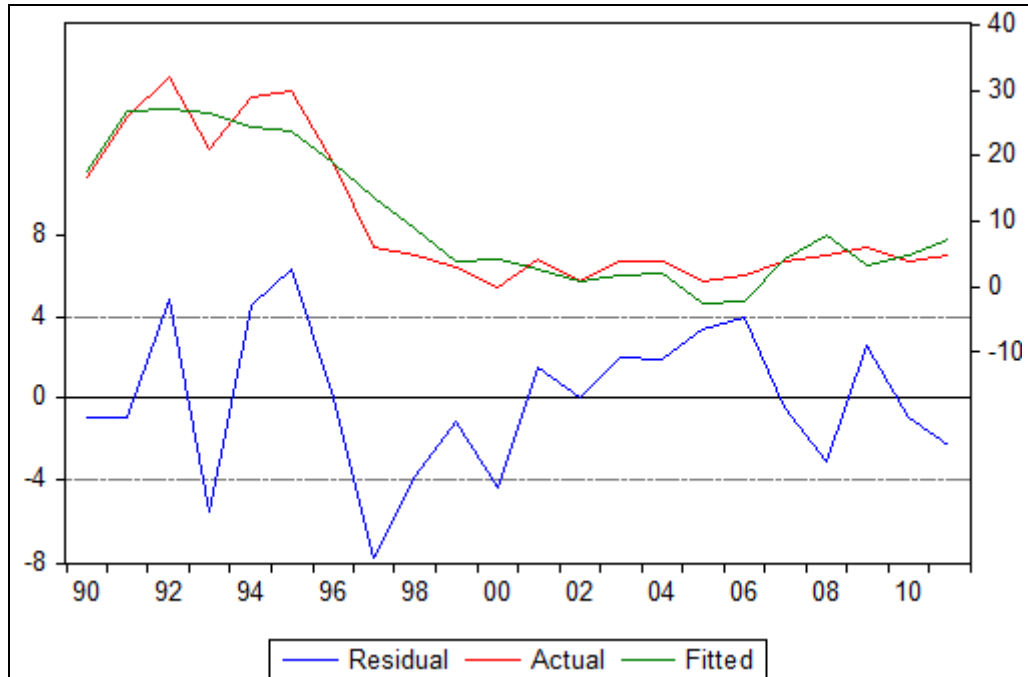
المطلب الرابع: تشخيص النموذج الاقتصادي.

أولاً: مقارنة القيم المقدرة والفعلية.

نقوم بمقارنة القيم الفعلية مع المقدرة حيث نلاحظ من خلال الشكل أن القيم المقدرة باستعمال النموذج الذي حصلنا عليه قريبة من القيم الفعلية في سنة 2002 أما في السنوات (1990-2001) فهناك تباعد طفيف بين القيم المقدرة والفعلية وذلك راجع إلى عدم وجود استقرار سياسي وبالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي وهذا ما يظهر في الشكل الذي يوضح منحى القيم المقدرة مع القيم الفعلية.



الشكل رقم(3- 15): مقارنة القيم المقدرة مع الفعلية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

ثانيا: دراسة الاستقرارية.

2-1-سلسلة البواقي:

من خلال التمثيل البياني Corrélogramme للبواقي حيث نلاحظ أن الأعمدة كلها محصورة في مجال الثقة، كما هو موضح في الشكل:
الشكل رقم(3- 16): استقرارية سلسلة البواقي.

Date: 05/25/15 Time: 11:50
Sample: 1990 2012
Included observations: 22

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.074	0.074	0.1375	0.711		
2	-0.14...	-0.14...	0.6556	0.720		
3	0.029	0.053	0.6793	0.878		
4	-0.03...	-0.06...	0.7182	0.949		
5	-0.32...	-0.31...	3.9988	0.550		
6	-0.23...	-0.23...	5.8578	0.439		
7	-0.01...	-0.10...	5.8639	0.556		
8	-0.14...	-0.25...	6.6745	0.572		
9	-0.01...	-0.09...	6.6878	0.670		
1...	0.129	-0.10...	7.4167	0.686		
1...	0.238	0.055	10.124	0.519		
1...	-0.03...	-0.19...	10.191	0.599		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.



2-2- سلسلة مربعات البواقي:

الشكل رقم (3- 17): استقرارية سلسلة مربعات البواقي.

Date: 05/25/15 Time: 11:53 Sample: 1990 2012 Included observations: 22						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.023	0.023	0.0132	0.909
		2	0.259	0.259	1.7881	0.409
		3	0.221	0.226	3.1435	0.370
		4	-0.07...	-0.16...	3.3272	0.505
		5	0.055	-0.07...	3.4201	0.636
		6	-0.14...	-0.15...	4.1205	0.660
		7	-0.24...	-0.22...	6.1841	0.518
		8	0.021	0.095	6.2002	0.625
		9	-0.05...	0.187	6.3242	0.707
		1...	-0.18...	-0.15...	7.8593	0.643
		1...	0.038	-0.07...	7.9269	0.720
		1...	-0.07...	-0.01...	8.2334	0.767

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

ولتأكد من استقرارية سلسلة مربعات البواقي نستعين باختبار L Jung-Box حيث χ^2 من الشكل أعلاه وهي توافق آخر قيمة في العمود (Q-Stat) أي:

$$23(3+23)\sum_{k=1}^{22} \frac{\hat{P}_k^2}{23-k} = 8.23$$

وبحساب χ^2_{23} المجدولة، عند مستوى معنوية 5% تساوي 35.172 وهي أكبر من إحصائية L Jung-Box ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل أي النموذج مستقر.



ثالثا: إحصائية Durbin-Watson

للقيام باختبار الارتباط الذاتي نعتمد على إحصائية درين-واطسون، ويتم هذا الاختبار على أساس قيمة DW المتحصل مع القيم النظرية (dl، du) من الجدول حيث DW=1.82 وقيمته المجدولة عند k=4 و n=23 وبمستوى معنوية 5% نجد dl=0.99 و du=1.79 والتوضيح في الشكل التالي:

0	0.99	1.79	1.82	2	2.21	3.01
وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء	منطقة عدم التحديد	منطقة عدم التحديد	عدم وجود ارتباط ذاتي بين	منطقة عدم التحديد	منطقة عدم التحديد	وجود ارتباط ذاتي سالب للأخطاء

المصدر: شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012، ص99.

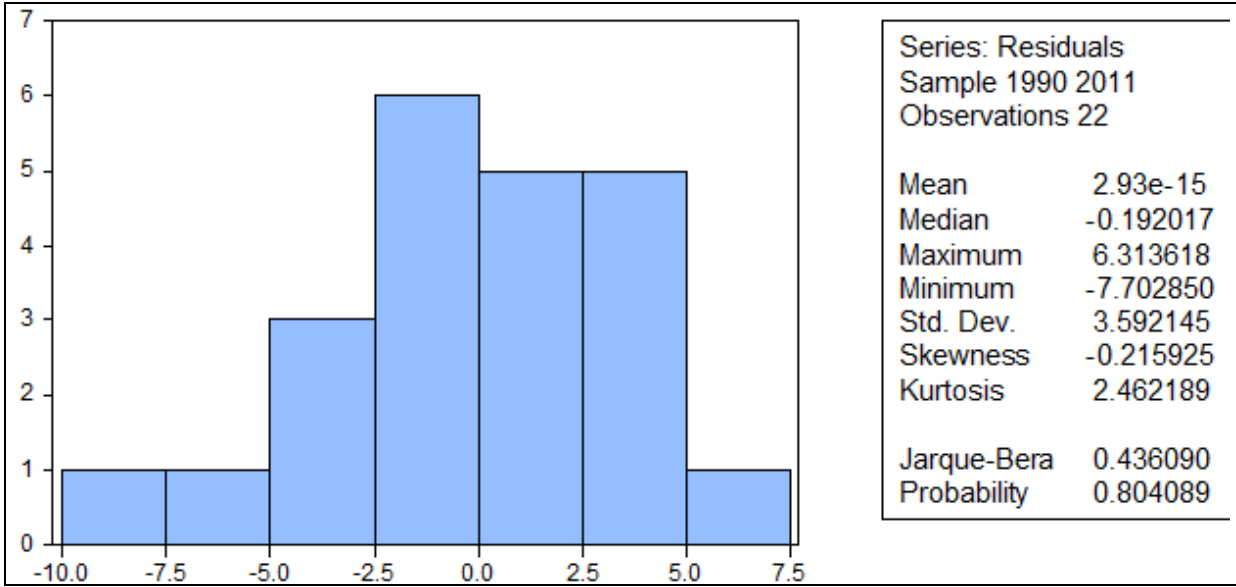
يلاحظ أن قيمة درين_واطسون في النموذج تساوي 1.82 وتقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

نأتي الآن لدراسة البواقي انطلاقا من دالة الارتباط الذاتي، حيث لا يوجد أي عامل خارج مجال الثقة وكذلك الإحصائية χ^2 لها احتمال أكبر من (0.05) إذن البواقي تمثل تشويش أبيض، ومن أجل التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، حيث نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل الموالي:



الشكل رقم(3-18) اختبار فرضية التوزيع الطبيعي للبقايا.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

من خلال المدرج التكراري نلاحظ إحصائية Jarque-Bera أقل من القيمة المجدولة $\chi^2_{0.05}(4) = 9.488$ وعليه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي، وهو ما يؤكده Corrélogramme للبقايا.

خامسا: اختبار الارتباط الذاتي بين البقايا.

لاختبار الارتباط الذاتي بين البقايا نستعمل اختبار BreuschPaganGodfrey وهو يعتمد على فكرة مضاعف لاغرانج و إذا افترضنا أن تباين البقايا (ε_t^2) تتغير مع تغير عدد من المتغيرات التفسيرية (z_t) حيث نقوم بتقدير انحدار مساعد لغرض اختبار مدى وجود علاقة بين (ε_t^2) و (z_t)، واختبار فرض العدم $H_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_p = 0$ وفي ظل فرض العدم فإن نصف مجموع مربعات البقايا $\frac{RSS}{2} > \chi^2_{(k, \alpha\%)}$ له توزيع χ^2_k في صيغة الانحدار المساعد ومستوى المعنوية 5% ولدينا:

$6.41 < \chi^2_{0.05}(4) = 9.488$ ، وعليه نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.



الجدول رقم(3- 9):نتائج اختبار BreuschPaganGodfrey.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.750275	Prob. F(4,17)	0.1855
Obs*R-squared	6.417381	Prob. Chi-Square(4)	0.1701
Scaled explained SS	2.801457	Prob. Chi-Square(4)	0.5916

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8 (أنظر للملحق رقم 3-6).

سادسا:اختبار تجانس تباين الأخطاء.

من بين فرضيات الانحدار الخطي هو ثبات تباين الخطأ $Var(U_t) = E(U_t) = \sigma_{\mu}^2$ ، ويترتب على إسقاط هذا الفرض عدم ثبات تباين حد الخطأ، ومنه يجب التأكد من تحقق هذه الفرضية ولهذا نقوم باختبارات عدم تجانس التباين منها:

1-5- اختبار: ARCH(LM)

وفقا لهذا الاختبار تجري انحدار ذاتي لمربعات البواقي من الدرجة الأولى وكانت نتائج التقدير كالتالي:

الجدول رقم(3- 10):نتائج اختبار ARCH(LM).

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.009666	Prob. F(1,19)	0.9277
Obs*R-squared	0.010678	Prob. Chi-Square(1)	0.9177

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8 (أنظر للملحق رقم 3-7).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لإحصائية χ_k^2 ، أي $\chi_1^2 = 3.841$ ، وعليه نقبل فرض عدم أي ثبات تجانس الأخطاء.

2-5- اختبار وايت white:

ويعتمد على تقدير انحدار مساعد للبواقي والمتغيرات التفسيرية وهي (une, tcn, m2, int)



ووفقا لهذا الاختبار نحصل على النموذج التالي:

الجدول رقم(3- 11):نتائج اختبار white .

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.941633	Prob. F(14,7)	0.5650
Obs*R-squared	14.36976	Prob. Chi-Square(14)	0.4225
Scaled explained SS	6.273005	Prob. Chi-Square(14)	0.9591

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8(أنظر للملحق رقم 3-8).

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة χ_k^2 ، أي $\chi_{14}^2=23.685$ ، حيث نقبل فرضية عدم أي تجانس التباين للأخطاء.

المطلب الخامس:التفسير الاقتصادي والتقييم الإحصائي للنموذج المختار.

أولا:التفسير الاقتصادي للنموذج المختار.

وبناء على النتائج في الدراسة القياسية فإن النموذج الخامس هو الأفضل وأن هناك تأثير لكل من سعر الفائدة والمعروض النقدي وسعر الصرف وكذا معدل البطالة، حيث كان معدل التضخم كالتالي:

$$INF=14.93+0.83INT+3.15M2-0.56TCN+0.70UNE$$

فبالنسبة لسعر الفائدة وعلاقته مع معدل التضخم فأظهرت نتائج معنوية ايجابية عند مستوى 5%، حيث إذا زاد (INT) ب 1% يقابله ارتفاع في (INF) ب 0.83، وكما هو معروف فإنه إذا زادت الفائدة يزيد الادخار مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وهذا ما عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة وتكمن أغليبيتها في تحسين البنية التحتية من خلال شق الطرقات وأهمها الطريق شرق_غرب، وهذا من شأنه أن يسهل الحركة بين أطراف القطر الجزائري الواسع، ومن ثم يسهل عمل الشركات الأجنبية ويحفزها وبهذا يزيد في التضخم المستورد.

أما سعر الصرف فقد بينت النتائج علاقة معنوية سلبية بينه وبين معدل التضخم، حيث إذا ارتفع سعر الصرف ب 1% ينخفض معدل التضخم ب 0.56% وهذا يدل على أنه إذا انخفضت قيمة العملة سوف ترتفع تكلفة السلع، وبالتالي سيرتفع مستوى الأسعار حيث



ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي سيؤثر لا محالة على حجم طلب السوق الجزائري.

وفيما يخص المعروض النقدي و معدل البطالة كانت علاقتهما ايجابية مع معدل التضخم، حيث إذا ارتفع (M2) ب 1% يرتفع (INF) ب 4.16% و إذا ارتفع (UNE) ب 1% يرتفع معدل التضخم ب 0.70%، وهذا راجع إلى عدم وجود إنتاج حقيقي يقابل الزيادة في ارتفاع الأسعار .

ثانيا: التقييم الإحصائي للنموذج المختار

1-2- اختبار ستيودنت: إن معالم النموذج المنفردة تؤثر على النموذج، لأن قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولة $T_t = 2.069$ لكل متغير على حدى.

2-2- معامل التحديد: لدينا $R^2 = 0.88$ مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية عالية فالمتغيرات المختارة تفسر معدل التضخم، بينما تظل النسبة 12% ثابتة ولا تتحرك إلا بعوامل أخرى، فهي لا تمثل إلا نسبة ضعيفة لذلك لا تأخذ بعين الاعتبار في تفسير المتغيرات إن لم تحركها عوامل أخرى.

2-3- اختبار فيشر: إن معالم النموذج مجتمعة تؤثر على النموذج لأن قيمة $F_c (= 33.45)$ المحسوبة أكبر من الجدولة $(F_t = 2.80)$ وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المختارة ذات تأثيرات معنوية على معدل التضخم، وأن معادلة الانحدار المقدر ذات معنوية إحصائية.



خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا البحث دراسة التغيرات في ظاهرة التضخم وإبراز أهم العوامل المساهمة في حدوثه، وصياغة هذه العوامل في صور نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، انطلاقاً من 11 متغير (سعر الصرف، الواردات والأجور وهناك أيضاً سعر البترول والنتاج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة، ومعدل البطالة والكتلة النقدية أو ما يعرف بالمعروض النقدي)، ومن أجل معرفة نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، استخدمنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتوصلنا إلى:

- ✓ العلاقة بين التضخم والمؤشرات الاقتصادية علاقة لوغاريتمية.
- ✓ كل من سعر الفائدة على الودائع و واردات السلع والخدمات والأسعار الجارية للعملة المحلية وسعر الصرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي) مؤشرات لها معنوية اقتصادية وإحصائية في النموذج.
- ✓ سعر البترول (دولار أمريكي للتر) وإجمالي الناتج المحلي والأسعار الجارية للعملة المحلية وأجور العاملين والأسعار الجارية للعملة المحلية و معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة) والمعروض النقدي والأسعار الجارية للعملة المحلية ليس لها معنوية اقتصادية وإحصائية.

الخاتمة:

لاشك أن الدراسة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر تستمد أهميتها من دورها في توجيه البرامج والسياسات المثالية التي من شأنها على الأقل أن تحد من بعض المخلفات السلبية لهذه الظاهرة، لذلك ومن أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة كان لازماً علينا من جهة أولى دراسة تطور الظاهرة التضخمية والوقوف عند أسبابها وآثارها في الجزائر انطلاقاً من أهم الآراء والتحليلات الفكرية لأهم المدارس وبناءً على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ومن جهة ثانية مواكبة التطور الذي عرفته الأدوات الإحصائية و الرياضية لنظرية القياس الاقتصادي من أجل إعطاء أحسن نمذجة للتضخم في الجزائر، وتمثيل سرعة التقلبات التي تتميز بها الظاهرة.

ولقد اهتم الفصل الأول من هذه الدراسة الكشف عن ماهية التضخم، أنواعه وطرق تقديره ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، فكانت خلاصتنا بأن التضخم حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، أما أنواع التضخم فيمكن التمييز بينها من خلال الاعتماد على عدة معايير، كما أنه يمكن قياس معدلات التضخم إما من خلال تغير المستوى العام للأسعار وذلك باستعمال جملة من المؤشرات أهمها الرقم القياسي للأسعار أو من خلال الفجوات التضخمية بالاعتماد على معياري فائض المعروض النقدي وفائض الطلب، أما عن موضوع النظريات المفسرة للتضخم كان هدف المبحث الثاني الذي حددنا فيه التطور النظري للتضخم عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وحسب التسلسل التاريخي لها بدءاً بالفكر الكلاسيكي ثم الفكر الكينزي عند المدارس التقليدية، و انتهاءً بنظريات تيار الكلاسيكيين الجدد ونظريات التيار الكينزي عند المدارس الحديثة.

أما خلاصة المبحث الثالث تمثلت في أن للتضخم أسباب عدة منها ما يرجع للطلب أو العرض ومنها ما يرجع للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد كما بينا الدور الهام الذي تلعبه أسباب التضخم والتي تتجلى في الآثار التي يتركها التضخم من خلال تأثيره على الأوضاع



الاجتماعية لأفراد المجتمع من حيث توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع باستفادة أصحاب المشاريع المستثمرين وتضرر أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور والرواتب أو من خلال تأثيره على الاقتصاد من حيث هيكل الإنتاج وتوازن المدفوعات بالإضافة إلى كل من الادخار والاستثمار.

ورغم تعدد الأسباب والآثار إلا أن هدف مكافحة التضخم والذي كان هدف الطلب الثالث دائما واحد ينصب في كيفية ضبط ارتفاع الأسعار، وذلك بإتباع جملة من الإجراءات و التدابير صنفناها إلى الإجراءات النقدية، الإجراءات المالية.

أما في الفصل الثاني حاولنا فيه إسقاط ما رأيناه في الفصل الأول من تحليلات نظرية حول الظاهرة المدروسة على حالة الاقتصاد الجزائري حيث توصلنا لجملة من النتائج نلخص أهمها في النقاط التالية :

فيما يخص مظاهر التضخم في الجزائر تأكد لنا استمرارية ارتفاع الأسعار، وكان موضوع مؤشرات التضخم في الجزائر وقياس الفجوة التضخمية هدف المبحث الأول، حيث تطرقنا من خلاله كيفية قياس الفجوة التضخمية وذلك عن طريق معيارين:

✓ معيار الإفراط النقدي، ومعيار فائض الطلب.

أما عند دراسة أسباب التضخم في الجزائر فتم إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج ويعود ذلك لارتفاع تكاليف الأجور وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

✓ الأسباب الهيكلية المتمثلة في نقص العرض الغذائي والتضخم المستورد بالإضافة إلى التخلف الاقتصادي.

وعند دراسة آثار التضخم في الجزائر بينا أن المعدلات المرتفعة المسجلة أثرت كثيرا على مستوى معيشة الأفراد حيث تسببت في زيادة الدخل الحقيقي لبعض الفئات على حساب الفئات الضعيفة ذوي المنح والأجور.



ولوقف الضغوط التضخمية وللتخفيف من حدة آثارها اتبعت الجزائر عدة إجراءات، من خلالها وبعدما كان معدل التضخم يقدر بـ 20.5% انخفض إلى 5.7% سنة 2009 وذلك من خلال الإجراءات التي يمكن حصرها فيما يلي:

✓ إجراءات السياسة النقدية وتمثلت في استعمال السلطات النقدية والتي تضمنت البنك المركزي لجملة من الأدوات المباشرة منها (تأطير القروض البنكية....) أو غير المباشرة (سياسة الاحتياطي القانوني، سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة).

✓ إجراءات السياسة المالية وفيها السياسة الضريبية وسياسة الرقابة على الإنفاق.

وفي الفصل الثالث والأخير تعرضنا فيه إلى تقديم مفصل لأهم الأساليب والأدوات التي تساعدنا على نمذجة التضخم في الجزائر رياضيا، بناء على أرقام تبين تطور هذه الظاهرة بدءا بالنماذج الانحدارية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية بين متغير تابع ومتغيرات أخرى مفسرة له، وللإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا هناك عدة نتائج منها :

✓ إن لكل من سعر الفائدة وسعر الصرف تأثير على التضخم.

✓ المعروض النقدي والبطالة يؤثران في التضخم.

✓ التضخم لا يعتبر تضخم مستورد بالدرجة الأولى.

✓ من بين مظاهر التضخم في الجزائر الارتفاع المستمر في أسعار الاستهلاك.

كما تعرضنا في هذا الفصل والذي يتمثل في هدف البحث وهو دراسة محددات التضخم

دراسة قياسية بعض التوصيات:

✓ ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشاريع الشراكة للاستفادة

من الخبرات والتكنولوجيا العالمية لتقليل من التكاليف الإنتاجية.

✓ رفع كفاءة النظام الضريبي بتحسين أساليب عمل الإدارة الضريبية وتبسيط إجراءاتها

بما يؤدي إلى رفع مردودية التحصيل وبالتالي المساهمة في تقليص العجز الموازي.



- ✓ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤ بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة وأخذ نتائجها بمحمل الجد.
- ✓ ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري.
- ✓ الإسراع في إصلاح النظام الضريبي.



قائمة المراجع :

أولاً: المراجع بالعربية

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع والدار الثقافية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، دار النهضة العربية، مصر، 1994.
3. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
4. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر، ط2، الأردن، 2002.
5. جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، ط2، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
6. حسام علي داود، خالد محمد السواعي، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق (باستخدام برنامج Eviews7)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2013.
7. حسن خلف فليح، المالية العامة، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.
8. حسين علي بخيت (وآخرون)، الاقتصاد القياسي، داراليازوري، عمان، الأردن، 2009.
9. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
10. حمودي حاج صحراوي، القياس الاقتصادي التطبيقي (باستعمال برنامج Eviews)، بدون دار نشر، سطيف، 2010.

11. حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار التنمية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.
12. دومنيك سلفا تور، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي (سلسلة ملخصات شوم)، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1992.
13. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم ألكروي ، دار أمنة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2013.
14. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
15. رمزي زكي وآخرون، التضخم في العالم العربي (بحوث ومناقشات اجتماعية خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985)، دار الشباب للنشر، 1986.
16. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2006.
17. سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي (مدخل في اتخاذ القرارات)، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية، 1997.
18. صالح تومي، مبادئ التحليل للاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة.
19. صالح تومي، مدخل النظرية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، الجزائر، 2011.
20. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
21. عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
22. عبد الغفار حنفي، سمية قريا قص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

23. عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
24. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
25. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية، ط3، الإسكندرية، 2009.
26. عبد اللاوي مفيد، محاضرات الاقتصاد النقدي و السياسات النقدية (التضخم و السياسات النقدية)، مطبعة مزوار، الوادي، 2007.
27. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
28. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
29. عبد المعبود ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1987.
30. عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.
31. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين لعيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
32. علي مكيد، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011.
33. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
34. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، ط1، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006.
35. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

36. محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1978.
37. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2012.
38. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
39. محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
40. مروان السمان محمد و آخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
41. ناظم محمد نوري أشمري، محمد موسى الشروق، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
42. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
43. نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
44. نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، ط1، دار اجنادين للنشر، الرياض ، 2007.
45. وليد إسماعيل السيفو(و آخرون)، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2003.
46. وليد إسماعيل السيفو(و آخرون)، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي (التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

المذكرات :

47. ادير عبد الحفيظ، النمذجة وتحليل القياسي الاقتصادي لتغيرات المستوى العام للأسعار(السيرورة التضخمية في الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، فرع لاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 1998.
48. ايت طالب عبد الحميد، محاولة بناء نموذج قياسي اقتصادي للتضخم في الجزائر(96-97)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
49. بن حمود سكينه، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
50. بن يخلف كمال، السياسات النقدية و المالية و مشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
51. حسين كشيبي، إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر(2000-2009)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
52. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
53. زاوش الهاشمي وآخرون، التضخم، مذكرة شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، 1991.
54. سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي(دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، 2012.

55. سفيان مخلوف، دراسة اقتصادية قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، 2014.
56. شقبق عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
57. صالح تومي، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
58. عباسي نصيرة، تأثير التضخم في التحليل للمؤسسة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
59. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف الساسة، أطروحة دكتوراه دولة الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
60. عنصل أمال، دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
61. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.
62. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
63. مظهر محمد صالح قاسم، لسياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف، مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد، تشرين الثاني، 2011.

الملحق رقم (1-2): تطور الوضعية النقدية خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: مليار دينار، (%) بالنسبة لمعدل السيولة.

السنوات	الكتلة النقدية (M_2)	الناتج الداخلي الخام PIB	معدل السيولة M_2/PIB	التداول الائتماني	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	الأصول الخارجية
1990	343.00	554.5	61.86	134.94	239.96	72.92	167.04
1991	415.27	862.1	48.16	157.20	249.24	90.27	158.97
1992	515.90	1047.7	49.24	184.85	373.11	146.18	226.93
1993	627.42	1189.1	52.76	211.31	708.35	180.52	527.83
1994	723.51	1487.4	48.64	222.98	716.22	247.68	468.54
1995	799.56	2004.9	39.88	249.76	682.04	280.45	401.59
1996	915.05	2570	56.81	290.88	606.56	325.95	280.55
1997	1081.51	2771.3	55.65	337.62	833.59	409.94	423.65
1998	1592.46	2803.1	49.04	390.42	1489.27	766.09	723.18
1999	1789.35	3215.1	58.10	439.99	1732.06	2035.8	847.90

المصدر : نفلا عن حسين كشيبي، مذكر نيل شهادة الماجستير تحت عنوان إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية حلة الجزائر (2000-2009)، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص174.

ملحق رقم (3-4): تقدير النماذج.

تقدير النموذج الأول.

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:56				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.05238	2.916655	5.503694	0.0000
M2	-1.78E-12	6.76E-13	-2.635774	0.0155
R-squared	0.248586	Mean dependent var		10.29907
Adjusted R-squared	0.212804	S.D. dependent var		10.45670
S.E. of regression	9.277612	Akaike info criterion		7.376027
Sum squared resid	1807.556	Schwarz criterion		7.474765
Log likelihood	-82.82431	Hannan-Quinn criter.		7.400859
F-statistic	6.947303	Durbin-Watson stat		0.405435
Prob(F-statistic)	0.015454			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8

تقدير النموذج الثاني.

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:59				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.88794	2.411926	4.928814	0.0001
NW	-6.56E-12	4.65E-12	-1.410893	0.1729
R-squared	0.086584	Mean dependent var		10.29907
Adjusted R-squared	0.043088	S.D. dependent var		10.45670
S.E. of regression	10.22894	Akaike info criterion		7.571261
Sum squared resid	2197.257	Schwarz criterion		7.670000
Log likelihood	-85.06950	Hannan-Quinn criter.		7.596094
F-statistic	1.990620	Durbin-Watson stat		0.351100
Prob(F-statistic)	0.172919			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

تقدير النموذج الثالث.

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:58				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.42975	3.060391	5.695267	0.0000
GDP	-1.25E-12	4.23E-13	-2.949564	0.0077
R-squared	0.292928	Mean dependent var		10.29907
Adjusted R-squared	0.259257	S.D. dependent var		10.45670
S.E. of regression	8.999708	Akaike info criterion		7.315203
Sum squared resid	1700.890	Schwarz criterion		7.413941
Log likelihood	-82.12483	Hannan-Quinn criter.		7.340035
F-statistic	8.699928	Durbin-Watson stat		0.421294
Prob(F-statistic)	0.007653			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

تقدير النموذج الرابع.

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:57				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.545099	6.741004	0.822592	0.4215
M2	1.30E-11	5.03E-12	2.581679	0.0188
GDP	-8.31E-12	3.05E-12	-2.725616	0.0139
INT	1.616001	0.591869	2.730333	0.0137
NW	-1.37E-13	5.21E-12	-0.026309	0.9793
R-squared	0.575140	Mean dependent var		10.29907
Adjusted R-squared	0.480726	S.D. dependent var		10.45670
S.E. of regression	7.535169	Akaike info criterion		7.066700
Sum squared resid	1022.018	Schwarz criterion		7.313546
Log likelihood	-76.26705	Hannan-Quinn criter.		7.128781
F-statistic	6.091716	Durbin-Watson stat		0.739322
Prob(F-statistic)	0.002786			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

تقدير النموذج السادس.

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 12:02				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.078557	5.761110	0.881524	0.3880
UNE	0.274262	0.280105	0.979139	0.3387
R-squared	0.043660	Mean dependent var		10.29907
Adjusted R-squared	-0.001880	S.D. dependent var		10.45670
S.E. of regression	10.46653	Akaike info criterion		7.617183
Sum squared resid	2300.513	Schwarz criterion		7.715922
Log likelihood	-85.59761	Hannan-Quinn criter.		7.642016
F-statistic	0.958712	Durbin-Watson stat		0.262912
Prob(F-statistic)	0.338658			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

تقدير النموذج السابع.

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/30/15 Time: 21:52				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.45566	6.269233	1.827282	0.0890
PP	-0.092579	0.140977	-0.656698	0.5220
INT	1.427113	0.501741	2.844321	0.0130
M	-7.08E-12	7.46E-12	-0.948627	0.3589
GDP	6.21E-14	7.66E-14	0.811386	0.4307
NW	-1.18E-11	7.38E-12	-1.592871	0.1335
M2	9.99E-12	4.27E-12	2.342431	0.0345
TCN	-0.663794	0.107374	-6.182087	0.0000
UNE	0.706410	0.228598	3.090183	0.0080
R-squared	0.895473	Mean dependent var		10.22157
Adjusted R-squared	0.835744	S.D. dependent var		10.35546
S.E. of regression	4.196914	Akaike info criterion		5.992748
Sum squared resid	246.5972	Schwarz criterion		6.437072
Log likelihood	-59.91660	Hannan-Quinn criter.		6.104494
F-statistic	14.99215	Durbin-Watson stat		2.029869
Prob(F-statistic)	0.000012			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

تقدير النموذج السابع بعد حذف المتغيرات غير معنوية

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/30/15 Time: 21:54				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.70173	4.511116	3.480676	0.0027
INT	0.804255	0.375602	2.141241	0.0462
M2	2.78E-12	6.88E-13	4.035787	0.0008
TCN	-0.539994	0.075357	-7.165768	0.0000
UNE	0.633754	0.219574	2.886291	0.0098
R-squared	0.864165	Mean dependent var	10.22157	
Adjusted R-squared	0.833980	S.D. dependent var	10.35546	
S.E. of regression	4.219394	Akaike info criterion	5.906920	
Sum squared resid	320.4591	Schwarz criterion	6.153767	
Log likelihood	-62.92958	Hannan-Quinn criter.	5.969001	
F-statistic	28.62846	Durbin-Watson stat	1.655060	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

الملحق رقم (3-5): تقدير النموذج الخامس.

Dependent Variable: INF				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:48				
Sample (adjusted): 1990 2011				
Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.93944	4.388826	3.403971	0.0034
INT	0.836208	0.360272	2.321047	0.0330
M2	3.15E-12	7.57E-13	4.166052	0.0006
TCN	-0.568864	0.072719	-7.822794	0.0000
UNE	0.704684	0.208481	3.380087	0.0036
R-squared	0.887272	Mean dependent var	10.35811	
Adjusted R-squared	0.860747	S.D. dependent var	10.69885	
S.E. of regression	3.992446	Akaike info criterion	5.803402	
Sum squared resid	270.9736	Schwarz criterion	6.051366	
Log likelihood	-58.83742	Hannan-Quinn criter.	5.861815	
F-statistic	33.45123	Durbin-Watson stat	1.828704	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

. الملحق رقم (6-3): اختبار Breusch-Godfrey Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.750275	Prob. F(4,17)	0.1855	
Obs*R-squared	6.417381	Prob. Chi-Square(4)	0.1701	
Scaled explained SS	2.801457	Prob. Chi-Square(4)	0.5916	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:53				
Sample: 1990 2011				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.711866	15.67513	-0.364390	0.7201
INT	1.884214	1.286747	1.464324	0.1614
M2	1.88E-12	2.70E-12	0.694952	0.4965
TCN	-0.133153	0.259722	-0.512675	0.6148
UNE	0.400805	0.744611	0.538274	0.5974
R-squared	0.291699	Mean dependent var	12.31698	
Adjusted R-squared	0.125040	S.D. dependent var	15.24431	
S.E. of regression	14.25942	Akaike info criterion	8.349429	
Sum squared resid	3456.629	Schwarz criterion	8.597393	
Log likelihood	-86.84372	Hannan-Quinn criter.	8.407842	
F-statistic	1.750275	Durbin-Watson stat	2.611116	
Prob(F-statistic)	0.185507			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

الملحق رقم (7-3): اختبار ARCH .

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.009666	Prob. F(1,19)	0.9227	
Obs*R-squared	0.010678	Prob. Chi-Square(1)	0.9177	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:54				
Sample (adjusted): 1991 2011				
Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.57682	4.488468	2.802030	0.0114
RESID^2(-1)	0.022347	0.227305	0.098315	0.9227
R-squared	0.000508	Mean dependent var	12.85942	
Adjusted R-squared	-0.052096	S.D. dependent var	15.40168	
S.E. of regression	15.79777	Akaike info criterion	8.448007	
Sum squared resid	4741.822	Schwarz criterion	8.547486	
Log likelihood	-86.70408	Hannan-Quinn criter.	8.469597	
F-statistic	0.009666	Durbin-Watson stat	2.030946	
Prob(F-statistic)	0.922712			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

الملحق رقم (8-3): اختبار White .

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	0.941633	Prob. F(14,7)	0.5650	
Obs*R-squared	14.36976	Prob. Chi-Square(14)	0.4225	
Scaled explained SS	6.273005	Prob. Chi-Square(14)	0.9591	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/15 Time: 11:55				
Sample: 1990 2011				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-469.1194	273.5277	-1.715071	0.1300
INT^2	1.912912	1.226935	1.559098	0.1629
INT*M2	-7.79E-12	9.24E-12	-0.842947	0.4271
INT*TCN	0.490452	0.320050	1.532426	0.1693
INT*UNE	-3.584108	1.591134	-2.252549	0.0590
INT	35.20599	34.24373	1.028100	0.3381
M2^2	-1.80E-24	4.74E-24	-0.380648	0.7148
M2*TCN	-5.27E-13	1.42E-12	-0.369635	0.7226
M2*UNE	2.22E-13	3.68E-12	0.060340	0.9536
M2	7.04E-11	6.58E-11	1.069014	0.3205
TCN^2	0.037660	0.091689	0.410736	0.6935

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews8.

الملحق رقم (3-3): البيانات الخاصة بالمتغيرات المفسرة والمتغير التابع

NW	GDP	M	% INT	pp	M ₂	TCN	%UNE	%INF	السنوات
172.6	5.56E+11	1.39E+11	8	24.5	3.43E+11	8.957508	0	16.65253439	1990
223.5	8.45E+11	1.99E+11	8	20.4	4.15E+11	18.47288	20.6	26	1991
313.6	1.05E+12	2.50E+11	8	20.1	5.44E+11	21.83608	23	32	1992
365.9	1.17E+12	2.70E+11	8	17.8	5.84E+11	23.34541	23.2	21	1993
429.2	1.49E+12	3.89E+11	12	16.31	6.76E+11	35.0585	24.4	29	1994
570	1.99E+12	5.77E+11	16.58333	17.6	7.40E+11	47.66273	27.9	30	1995
666.5	2.57E+12	6.15E+11	14.5	21.6	8.48E+11	54.74893	28.9	19	1996
720.7	2.78E+12	5.93E+11	12.60417	19.49	1.00E+12	57.70735	25.4	6	1997
781.1	2.83E+12	6.37E+11	9.125	12.94	1.20E+12	58.73896	22.5	5	1998
820.7	3.24E+12	7.67E+11	8.25	17.91	1.37E+12	66.57388	22.5	3	1999
866.1	4.12E+12	8.81E+11	7.5	28.5	1.56E+12	75.25972	29.8	0	2000
956.9	4.23E+12	9.31E+11	6.25	24.85	2.30E+12	77.21502	27.3	4.22598835	2001
1028.3	4.52E+12	1.16E+12	5.333333	25.24	2.73E+12	79.6819	25.9	1	2002
1116.5	5.25E+12	1.25E+12	5.25	29.03	3.17E+12	77.39498	23.7	4	2003
1244.6	6.15E+12	1.58E+12	3.645833	38.66	3.49E+12	72.06065	20.1	4	2004
0.00E+00	7.56E+12	1.82E+12	1.9375	54.64	3.79E+12	73.27631	15.3	1	2005
4.54E+11	8.50E+12	1.86E+12	1.75	65.7	4.53E+12	72.64662	12.3	2	2006
6.20E+11	9.35E+12	2.33E+12	1.75	74.7	5.62E+12	69.2924	13.8	4	2007
7.97E+11	1.10E+13	3.17E+12	1.75	99.9	6.50E+12	64.5828	11.3	5	2008
8.61E+11	9.97E+12	3.58E+12	1.75	62.2	6.72E+12	72.64742	10.2	6	2009
1.11E+12	1.20E+13	3.77E+12	1.75	80.2	7.55E+12	74.38598	10	4	2010
1.73E+12	1.45E+13	4.17E+12	1.75	112.94	8.90E+12	77.53597	9.9	5	2011
0.00E+00	1.58E+13	4.39E+12	1.75	111.05	9.67E+1		9.8	9	2012

المصدر: القاعدة البياناتية للبنك العالم.

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الملحق رقم (2-2) : المؤشر العام لأسعار المستهلك ومؤشر مجموعات السلع 1989=100

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	المؤشر العام CPI
558.7	565.6	550.7	518.4	488.8	406.2	316.3	240.2	197.5	150.8	120.2	100	91.5	86.4	
571.4	612.7	578.5	541.3	516.3	424.4	329.4	233.4	188.7	149.9	123.8	100	91.7	88.3	الغذاء والمشروبات غير الكحولية
540.5	532.9	495.9	462.3	424.3	362.5	299.4	249.1	205.7	160.5	120.5	100	86.6	79.0	الملابس والأحذية
644.1	634.2	611.5	553.6	461.9	366.3	268.2	212.7	178.9	141.8	111.4	100	88.0	83.3	السكن والتكاليف
411.3	407.9	403.4	387.0	373.7	346.2	290.2	250.0	216.1	164.2	123.8	100	89.4	80.1	التأثيث
681.0	678.2	634.6	613.5	559.8	453.1	350.6	299.5	241.1	144.4	118.0	100	93.9	90.3	الصحة
432.1	425.6	412.2	412.1	387.7	323.8	245.2	201.8	177.6	137.2	108.4	100	89.8	81.6	النقل والاتصال
469.5	474.8	494.4	487.4	484.1	425.6	341.6	296.6	234.0	157.6	120.5	100	94.4	86.9	التربية/الثقافة/الترفيه
700.3	704.4	654.4	609.2	570.8	474.5	354.2	288.0	238.5	158.5	114.7	100	94.5	88.9	متفرقات

المصدر: Statistiques.O.N.S économiques n°10 Collection n°78, série E.

الملخص

تم تحديد إشكالية الدراسة من خلال السؤال الجوهرى التالى :

ما هى أهم المتغيرات المحددة للتضخم فى الجزائر؟

حيث تكمن أهمية هذه الدراسة فى كون أن التضخم ظاهرة قد استفحلت كل الاقتصاديات سواء المحلية أو الدولية.

حيث استندت هذه الدراسة فى جانبها النظرى على مختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

أما الجانب التطبيقي فخصص لمناقشة وتحليل تطور التضخم فى الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة (1990-2012)، ثم محاولة بناء نموذج قياسى للتضخم ملائم للاقتصاد الجزائرى، من خلال البيانات السنوية للفترة (1990-2012) وتم الوصول إلى المتغيرات الاقتصادية المحددة التالية : سعر الفائدة والمعروض النقدي، سعر الصرف ومعدل البطالة.
الكلمات المفتاحية: التضخم، المتغيرات الاقتصادية، النموذج القياسى، الانحدار.